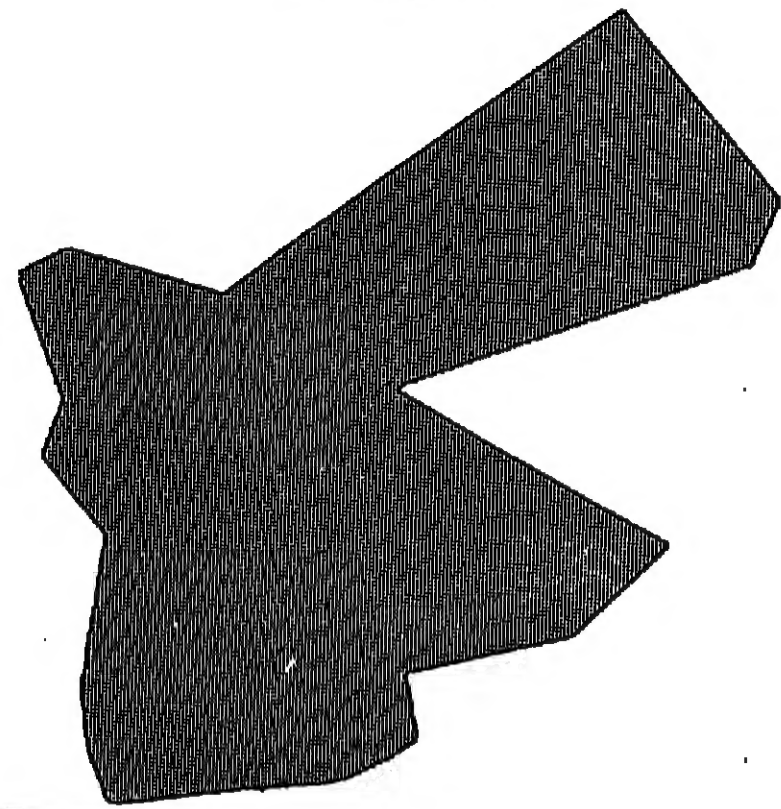


مكتبة الأهل



عمان: الخميس ٩ ذو القعدة سنة ١٤٢٧ هـ، الموافق ٣٠ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٦ م

رقم العدد: ٤٧٩٤

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

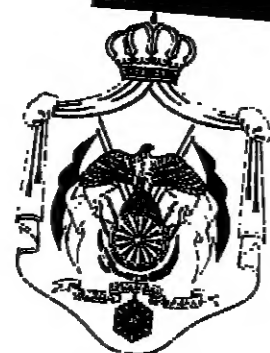
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٧٩٤ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٣٠

رقم الصفحة	المحتويات
٤٥٣١	* دعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورته العادية
٤٥٣٢	* التشكيلات الوزارية
٤٥٣٤	* قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٦ - قانون هيئة مكافحة الفساد
٤٥٤٥	* إعلان بطلان قانون مؤلف صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٤٥٤٦	* بروتوكول عام (١٩٧٨) المتعلق بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح
٤٥٥٠	في البحار (١٩٧٤)
٤٥٥٠	* الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المعدلة)
٤٥٥١	* اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة
٤٥٥١	والمصادر الطبيعية
٤٥٦٠	* بروتوكول إنشاء وحدة فنية لرعاية شؤون اتفاقية إقامة منطقة التبادل
٤٥٦٠	الحر بين الدول العربية المتوسطة
٤٥٦٩	* الاتفاق الأساسي للتعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
٤٥٦٩	والمركز الأقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج RITSEC
٤٥٨١	* مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الدفاع المدلي بين وزارة الداخلية في
٤٥٨٦	المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية
٤٥٨٦	* قرار بتحديد تاريخ مباشرة محكمة استئناف معان عملها
٤٥٨٦	* تعديل تعليمات رخص البث وإعادة البث الإذاعي والتلفزيوني

مكتبة من الأعمال

رقم الصفحة	المحتويات
٤٥٨٧	* تعليمات معدلة لتعليمات تسجيل وترخيص المركبات ذات الاستعمال الخاص
٤٥٨٨	المخصصة للعمل خارج الطريق لسنة ٢٠٠٦
	* تعليمات الأسماء التجارية لسنة ٢٠٠٦
	* تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ - تعليمات أسس استثمار أموال شركة التأمين
٤٥٩١	وتحديد طبيعة موجودات شركة التأمين ومواقفها التي تقابل الالتزامات التأمينية
٤٦٠٥	المرتبة عليها
٤٦١٢	* أسس وشروط منح التراخيص والتصاريح لمكاتب تكمي المعابر والجسور
٤٦١٥	* تقرير عن تخصصية الشركة الأردنية لصيانة محركات الطائرات JALCO
٤٦١٩	* تقرير عن تخصصية الشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي JATS
٤٦٢٦	* قرار رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ - صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
	* قرار رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦ - صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٤٦٣٣	* الأوسم
٤٦٣٣	* وكالات الـوزراء
٤٦٣٧	* التمثيل الدبلوماسي
٤٦٣٧	* مجالس الأمناء
٤٦٣٨	* الموظفون
٤٦٤٥	* الجنسية الأردنية
٤٦٤٧	* الاسماء
٤٦٥٠	* الشؤون البلدية
٤٦٨٩	* البنوك المركزية الأردني
٤٦٩١	* الإعانات
٤٦٩٥	* المطالبات
٤٧٠٥	* المحاكم

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٧٨) من الدستور
نصدر إرادتنا بما هو آت:

عبد الله الثاني ابن الحسين

يدعى مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورته العادية اعتباراً من يوم
الثلاثاء الواقع في الثامن والعشرين من تشرين الثاني سنة ٢٠٠٦.

رئيس الوزراء
الحضور معروض البهيم

وزير الداخلية
محمد العايد

٢٠٠٦/١١/١٩

محذراً من الأخطار

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣٥) من الدستور
وبناء على تنسيب رئيس الوزراء
نأمر بما هو آت:-

محمد الثاني الثاني ابن الحسين

- ١- يعين معالي الدكتور خالد سمارة الزعبي وزير دولة للشؤون القانونية
- ٢- يعين معالي الدكتور محمد الذنيبات وزيراً لتطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية
- ٣- يعين معالي الدكتور محي الدين توك وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
- ٤- يعين معالي السيد شريف الزعبي وزيراً للمعدنية
- ٥- يعين معالي السيد سالم الخراطة وزيراً للصناعة والتجارة
- ٦- يعين معالي الدكتور سعد الخرابشة وزيراً للصحة
- ٧- يعين معالي الدكتور خالد الشريدة وزيراً للطاقة والثروة المعدنية
- ٨- يعين معالي الدكتور محمد الموران وزيراً للتنمية السياسية
- ٩- يعين معالي الدكتور مصطفى قرنفلة وزيراً للزراعة
- ١٠- يعين معالي السيد باسم الرويسان وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- ١١- يعين معالي السيد أسامة الدباس وزيراً للسياحة والآثار

صدر عن قصرنا رغدان العامر
في ١ ذو القعدة من سنة ١٤٢٧ هجرية
الموافق الثاني والعشرين من تشرين الثاني سنة ٢٠٠٦ ميلادية

رئيس الوزراء
الدكتور معروض البعير

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قبول استقالة كل من:-

- ١- معالي الدكتور عبد الشخانبه
 - ٢- معالي المهندس عزمي خريسات
 - ٣- معالي المهندس سعيد دروزة
 - ٤- معالي السيد شريف الزعبي
 - ٥- معالي السيد سالم خراطة
 - ٦- معالي الدكتور عاكف الزعبي
 - ٧- معالي الدكتور صبري اربيدات
 - ٨- معالي السيد منير نصار
 - ٩- معالي السيد عمر الكوردي
- وزير العمل
وزير الطاقة والثروة المعدنية
وزير الصحة
وزير الصناعة والتجارة
وزير تطوير القطاع العام
وزير الزراعة
وزير التنمية السياسية ووزير
الشؤون البرلمانية
وزير السياحة والآثار
وزير الاتصالات وتكنولوجيا
المعلومات

رئيس الوزراء
الدكتور معروض البعير

مكذبة من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦

قانون هيئة مكافحة الفساد

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون هيئة مكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٦) ويعمل به
بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) : يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون ، المعاني
المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
الهيئة: هيئة مكافحة الفساد المنشأة بمقتضى أحكام هذا القانون.
المجلس: مجلس الهيئة.
الرئيس: رئيس المجلس.
العضو: عضو المجلس.

المادة (٣) : أ- تنشأ في المملكة هيئة تسمى (هيئة مكافحة الفساد) ترتبط برئيس
الوزراء تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها
بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق
أهدافها وحقوق إبرام العقود والتقاضى، وينوب عنها في الإجراءات
القضائية المحامي العام المدني ، ورئيس النيابة العامة الإدارية في
الدعاوى الادارية .
ب- تتمتع الهيئة في ممارسة مهامها وأعمالها بحرية واستقلالية دون أي
تأثير أو تدخل من أي جهة كانت.
ج- يكون مركز الهيئة في عمان .

المادة (٤) : تهدف الهيئة في مجال مكافحة الفساد إلى ما يلي :
أ - وضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة بالتنسيق مع الجهات ذات
العلاقة لمكافحة الفساد والوقاية منه .
ب- الكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله بما في ذلك الفساد
المالي والإداري والواسطة والمحسوبية اذا شكلت اعتداء على
حقوق الغير حفاظاً على المال العام .
ج- توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة .
د- مكافحة اغتيال الشخصية.

المادة (٥) :- يعتبر فساداً لغايات هذا القانون ما يلي :
أ- الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة الواردة في قانون العقوبات
رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته.

مكتبة
الأصل

ب- الجرائم المخلة بالثقة العامة الواردة في قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته.

ج- الجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد في قانون الجرائم الاقتصادية رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته.

د- كل فعل، أو امتناع، يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.

هـ- إساءة استعمال السلطة خلافاً لأحكام القانون .

و- قبول الوساطة والمحسوبية التي تلغي حقاً أو تحقق باطلاً .

ز- جميع الأفعال الواردة في الاتفاقيات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد والنضمت إليها المملكة.

المادة (٦): تسري الأحكام الخاصة الواردة في التشريعات ذات العلاقة في حال كان المشتكى عليه بالفساد أحد الأشخاص الذين يستوجب الدستور أو التشريعات ذات العلاقة شكلاً أو إجراءات خاصة للتحقيق معه أو ملاحظته قضائياً .

المادة (٧): تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها المهام والصلاحيات التالية:-

- أ- التحري عن الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك ومباشرة التحقيقات والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لذلك.
- ب- ملاحظة كل من يخالف أحكام هذا القانون وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية ووقف راتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية إذا لزم، وتعديل أي من تلك القرارات أو إلغائها وفق التشريعات السارية المفعول.

ج- للهيئة أن تبدأ في إجراء التحريات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها أو بناء على إخبار يرد من أي جهة، وإذا تبين بنتيجة التحري أو التحقيق أن الإخبار الوارد إلى الهيئة كان كاذباً أو كيدياً يتم تحويل مقدمه إلى الجهات القضائية المختصة وفقاً للأصول القانونية المتبعة.

د- بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر تلزم الهيئة بإصدار قراراتها في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ بدء إجراءات التحقيق والتحري في الشكوى .

المادة (٨): أ- يتولى إدارة الهيئة مجلس يتكون من رئيس وستة أعضاء ممن يتصفون بالعدالة والنزاهة والحيدة والخبرة ولا يشغلون وظائف عامة ويتم تعيينهم بإرادة ملكية سامية بناء على تنسيب رئيس الوزراء :-

ب- تكون مدة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة للرئيس أو لأي من الأعضاء.

ج- يحدد راتب كل من الرئيس والأعضاء وسائر حقوقهم المالية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من رئيس الوزراء.

د- على الرئيس والأعضاء أن يتفرغوا لعملهم ولا يجوز لأي منهم مزاوله أي عمل أو وظيفة أو مهنة أخرى .

هـ- يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس يتولى مهامه عند غيابه .

و- على كل من الرئيس والأعضاء والموظفين العاملين في الهيئة أن يفصح عن ممتلكاته وممتلكات زوجته وأولاده القاصرين قبل مباشرته لعمله.

محذوف من الأصل

المادة (٩): يقسم الرئيس والأعضاء قبل مباشرتهم أعمالهم أمام الملك اليمين التالية:-

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن وأن أحافظ على الدستور واحترم القوانين والأنظمة وأقوم بالمهام الموكولة إلي بصديق وأمانة).

المادة (١٠): أ- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس الهيئة إنهاء خدمة الرئيس أو أي عضو من أعضائه خلال مدة المجلس في أي من الحالات التالية :-

- ١- إذا أخل بواجبات الوظيفة والمهام الموكولة إليه أو قام بعمل يمس الشرف أو الكرامة.
- ٢- إذا ارتكب أي فعل أو تصرف مما يدخل في نطاق الفساد وفق أحكام هذا القانون.
- ٣- إذا غيب عن اجتماعات المجلس ثلاث جلسات متتالية أو ست جلسات متفرقة خلال السنة الواحدة دون عذر يقبله المجلس.

ب- إذا شغل موقع الرئيس أو أي عضو من أعضاء المجلس لأي سبب من الأسباب يتم تعيين بدلاً منه بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٨) من هذا القانون لاكمال المدة المتبقية من مدة المجلس .

المادة (١١): يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:

- أ- رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
- ب- توعية المواطنين بآثار الفساد الخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ج- نشر تقارير دورية تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات الدولة وإداراتها العامة.
- د- التعاون والتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية لتعزيز التدابير الخاصة بمكافحة الفساد وتطويرها، واقتراح البرامج والمشاريع الرامية لتحقيق ذلك.
- هـ- الموافقة على الاتفاقيات والعقود التي تبرمها الهيئة وتفويض من يقوم بالتوقيع نيابة عنه.
- و- اتخاذ القرارات اللازمة للتعاقد مع الخبراء والمختصين فيما يتعلق بأعمال الهيئة.
- ز- إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة وجدول تشكيلات الوظائف فيها وإصدار التعليمات التنظيمية اللازمة لذلك.
- ح- اقتراح مشروعات التشريعات الخاصة بعمل الهيئة ورفعها لمجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات اللازمة بشأنها.
- ط- تأليف لجنة، أو أكثر، يراها ضرورية لعمله على أن تحدد مهامها في قرار تأليفها.
- ي- إقرار موازنة الهيئة ورفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.
- ك- إقرار التقرير السنوي للهيئة ورفعها إلى مجلس الوزراء ومجلس الأمة.

مكرر من الأصل

ل- أي مهام أخرى ذات علاقة بعمل الهيئة وأهدافها يعرضها الرئيس عليه.

المادة (١٢): أ- يجتمع المجلس برئاسة الرئيس أو نائبه عند غيابه، ويكون الاجتماع قانونياً بحضور ما لا يقل عن خمسة من أعضائه على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم ويتخذ قراراته بالإجماع، أو بأغلبية لا تقل عن خمسة أصوات.

ب- تحدد الأحكام والإجراءات الخاصة بتنظيم أعمال المجلس واجتماعاته وسائر الأمور المتعلقة به بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية.

ج- للمجلس دعوة أي شخص من ذوي الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعاته للاستئناس برأيه.

المادة (١٣): أ- يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية:

١- الإشراف الإداري والمالي على الهيئة والموظفين لديها.

٢- تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس.

٣- تمثيل الهيئة لدى الغير.

٤- إعداد مشروع الموازنة السنوية للهيئة وتقديمه إلى المجلس لإقراره.

٥- إعداد التقرير السنوي عن أعمال الهيئة وتقديمه إلى المجلس للمصادقة عليه.

ب- للرئيس تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه لنائبه أو لأي من أعضاء المجلس على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً.

المادة (١٤): ينتدب المجلس القضائي بناء على طلب الرئيس عدداً من المدعين العامين للهيئة لممارسة مهامهم وصلاحياتهم وفقاً للتشريعات السارية المفعول.

المادة (١٥): للرئيس طلب التنداب أو إعاره أي من ضباط أو أفراد الأجهزة الأمنية والعسكرية أو أي موظف من أي وزارة أو دائرة أو مؤسسة رسمية للعمل لدى الهيئة وفقاً للتشريعات النافذة.

المادة (١٦): يكون للرئيس والأعضاء صفة الضابطة العدلية، لغايات قيامهم بمهامهم، ويحدد المجلس الموظف في الهيئة الذي يتمتع بهذه الصفة.

المادة (١٧): مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة للهيئة في سبيل قيامها بمهامها طلب أي بيانات أو معلومات أو وثائق من أي جهة كانت، وعلى هذه الجهة الاستجابة للطلب دون إبطاء تحت طائلة المسؤولية القانونية.

المادة (١٨): أ- يكون للهيئة موازنة مستقلة وتبدأ سنتها المالية في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها، أما السنة المالية الأولى للهيئة فتبدأ من تاريخ سريان أحكام هذا القانون وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من تلك السنة. ب- تخضع موازنة الهيئة لرقابة ديوان المحاسبة.

مكتبة من الأعمال

المادة (١٩): تتكون الموارد المالية للهيئة مما يلي:

- أ- المبالغ السنوية التي ترصد لها في الموازنة العامة.
- ب- المساعدات والهبات والمنح التي ترد إليها شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها.

المادة (٢٠): باستثناء حالات التلبس بالجرم، لا يجوز ملاحقة أو توقيف الرئيس أو عضو المجلس إلا بعد الحصول على إذن مسبق من المجلس القضائي وللمجلس القضائي أن يقرر بعد سماع أقوال الرئيس أو العضو استمرار توقيفه للمدة التي يراها مناسبة أو تمديدتها أو الإفراج عنه بكفالة أو بغير كفالة.

المادة (٢١): أ- تعتبر المعلومات والبيانات والوثائق ونسخها التي ترد للهيئة أو يطلع عليها أي من العاملين فيها بحكم وظائفهم سرية وأن لا تنشى أو تبرز أو يسمح للغير بالاطلاع عليها الا وفقاً لأحكام القانون .

ب- كل من يخالف أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة.

المادة (٢٢): دون الإخلال بأي عقوبة أشد ورد النص عليها في أي تشريع آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أربعة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من ارتكب أيّاً من الأفعال والتصرفات المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون أو استجاب إلى هذه الأفعال والتصرفات، وفي حال التكرار يضاف للعقوبة نصفها .

المادة (٢٣): يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بشؤون الموظفين والمستخدمين في الهيئة والشؤون المالية واللوازم فيها خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

محكمة من الأول

المادة (٢٤): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

٢٠٠٦/١٠/٣

عبد الله الثاني (الملك الحسين)

وزير الطؤون البلدية بندر الطاهر	وزير الخارجية محمد لاله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فزير	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروفه البخيه
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال الصحة والإسكان المهندس حسني أبو غنجا	وزير الداخلية محمد الفايز	
وزير النقل سعود بسيراه	وزير الصحة المهندس محمد حذروزة	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس محمد خريسان	وزير العمل الدكتور محمد الفخاني
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سمير العلي	وزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي	
وزير المياه والري المهندس محمد طاهر العالو	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية محمد الفلاح صلاح	وزير تطوير القطاع العام سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم الصالح
وزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية الدكتور سري أربخا	وزير الثقافة الدكتور محسن الطويحي	وزير الزراعة الدكتور محمد الزعبي	
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات محمد الطرحي	وزير السباحة والآثار مهدى نزار	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	

إعلان
بطلان قانون مؤقت
صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

بناء على رفض مجلس الأمة للقانون المؤقت رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٣
(قانون معدل لقانون المجلس التمريضي الاردني) المنشور في عدد الجريدة
الرسمية رقم (٤٦٠٦) تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٦ .

فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء
رقم (٢٥٧٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ المتضمن اعلان بطلان القانون المذكور لدمجه
في صلب القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٦ قانون المجلس التمريضي الاردني .

٢٠٠٦/١١/١٤

رئيس الوزراء
الدكتور معروفه البخيه

محذرا من الأخطار

بروتوكول عام (١٩٧٨) المتعلق

بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار (١٩٧٤)

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٧٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ المتضمن الموافقة على انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى بروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام ١٩٧٤ بشكله التالي:-

إن الأطراف في هذا البروتوكول ،

باعتبارها أطرافاً في الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار ١٩٧٤ ، التي أبرمت في لندن في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ،

وإذ تدرك أهمية المساهمة التي يمكن أن تقدمها الاتفاقية المذكورة أعلاه في تعزيز سلامة السفن والممتلكات في البحار وكذلك سلامة أرواح الأشخاص الموجودين على ظهر السفن ،

وإذ تدرك أيضاً الحاجة إلى زيادة تعزيز سلامة السفن ، ولا سيما الناقلات ،

وإذ تضع في اعتبارها أن السبيل الأمثل لتحقيق هذا الهدف هو إبرام بروتوكول يتعلق بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار ، لعام ١٩٧٤ ،

قد اتفقت على ما يلي :

المادة I
للتزامات عامة

تتعهد أطراف هذا البروتوكول أن تقوم بتنفيذ أحكامه وكذلك المرفق التابع له الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه . وتشكل كل إشارة إلى هذا البروتوكول إشارة في الوقت ذاته إلى مرفقه .

المادة II

للتطبيق

1. لدرجت أحكام المواد II و III (فيما عدا الفقرة (أ)) ، IV ، VI ، (ب) و (ج) و (د) ، VII ، VIII من الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار ، ١٩٧٤ (المشار إليها فيما بعد باسم "الاتفاقية") في هذا البروتوكول ، شريطة اعتبار الاشارات في تلك المواد إلى الاتفاقية وإلى الحكومات المتعاقدة متعلقة بالبروتوكول الحالي وبإطرافه على التوالي .
2. تمثل أي سفينة ينطبق عليها البروتوكول الحالي لأحكام الاتفاقية ، بشرط مراعاة التعديلات والإضافات الواردة في هذا البروتوكول .
3. وفيما يتعلق بسفن الجهات غير الأطراف في الاتفاقية وفي البروتوكول الحالي ، فإن أطراف هذا البروتوكول ستطبق عليها متطلبات الاتفاقية والبروتوكول الحالي حسبما تدعو الضرورة لضمان عدم منح تلك السفن معاملة تفضيلية أكثر .

المادة III
لرسائل المعلومات

تتعهد الأطراف في هذا البروتوكول بأن ترسل إلى الأمين العام للمنظمة البحرية الاستشارية الحكومية* (المشار إليها فيما بعد باسم "المنظمة") وتودع لديه قائمة بخبراء معيّنين أو منظمات معترف بها مخولة نيابة عنها بتطبيق الإجراءات المتعلقة بسلامة الأرواح في البحار وذلك لتمهيداً على الأطراف بغية إطلاع موظفيها عليها . وبناء على ذلك ، تخطر الإدارات المنظمة بالمسؤوليات المحددة وشروط السلطة المخولة إلى خبراء المعاينة المعيّنين أو المنظمات المعترف بها .

المادة IV
للتوقيع ، والتصديق ، والتبني ، والموافقة ، والانضمام

1. يظل باب التوقيع على هذا البروتوكول مفتوحاً في مقر المنظمة ابتداء من ١ حزيران/يونيو ١٩٧٨ وحتى ١ آذار/مارس ١٩٧٩ ويبقى بعد ذلك باب الانضمام مشرّعاً . ورحمنا بمراجعة أحكام الفقرة 3 من هذه المادة ، يمكن للدول أن تصبح أطرافاً في هذه الاتفاقية عن طريق :
 - (أ) التوقيع دون تحفظ يشترط التصديق ، أو التبني ، أو الموافقة ، أو

* أطلق على المنظمة اسم "المنظمة البحرية الدولية" بفعل التعديلات المدخلة على اتفاقية المنظمة التي بدأ تنفيذها في 22 أيار/مايو عام ١٩٨٢ .

محكمة من الأول

(ب) التوقيع رهنا بالتصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ، على أن يتبع ذلك التصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ؛ أو

(ج) الانضمام .

2. ويكون التصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ، أو الانضمام عن طريق إيداع صك بهذا المعنى لدى الأمين العام للمنظمة .

3. يجوز التوقيع على هذا البروتوكول دون تحفظ ، أو المصادقة ، أو الموافقة عليه أو قبوله أو الانضمام إليه من قبل تلك الدول فقط التي وقعت دون تحفظ على الاتفاقية أو صادقت أو وافقت عليها أو قبلت بها أو انضمت إليها .

المادة ٧

بدء نفاذ

1. يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بعد ستة أشهر من التاريخ الذي تغدو فيه خمس عشرة دولة على الأقل ، تشكل أساطيلها التجارية مجتمعة ما لا يقل عن خمسين في المائة من الحمولة الاجمالية للأسطول التجاري العالمي ، أطرافاً فيه بمقتضى المادة IV من البروتوكول الحالي ، ويشترط ألا يبدأ نفاذ البروتوكول قبل بدء نفاذ الاتفاقية .

2. يسري مفعول أي صك بالتصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ، أو الانضمام يودع بعد موعده بدء نفاذ هذا البروتوكول ، عقب ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع .

3. وبعد التاريخ الذي يختار فيه أي تعديل على البروتوكول الحالي مقبولا بمقتضى المادة VIII من الاتفاقية ، ينطبق أي صك يودع بالتصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ، أو الانضمام على هذا البروتوكول كما عدل .

المادة VI

الانسحاب

1. يجوز لأي طرف الانسحاب من هذا البروتوكول في أي وقت بعد انقضاء خمس سنوات على بدء نفاذ البروتوكول بالنسبة لذلك للطرف .

2. يكون الانسحاب عن طريق إيداع صك بهذا المعنى لدى الأمين العام للمنظمة .

3. يسري مفعول الانسحاب بعد عام من استلام الأمين العام للمنظمة لصك الانسحاب أو بعد مدة أطول تحدد في الصك المذكور .

4. يعتبر انسحاب طرف من الاتفاقية انسحاباً من جانبه من هذا البروتوكول .

المادة VII

الوديع

1. يودع هذا البروتوكول لدى الأمين العام للمنظمة (الذي يشار إليه فيما بعد باسم "الوديع") .

2. يقوم الوديع بما يلي :

(أ) إخطار جميع الدول التي وقعت على البروتوكول الحالي أو انضمت إليه بالآتي :

(i) كل توقيع جديد أو إيداع صك بالتصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ، أو الانضمام والتاريخ المتعلق بذلك ؛

(ii) تاريخ بدء نفاذ هذا البروتوكول ؛

(iii) إيداع أي صك بالانسحاب من هذا البروتوكول مع تاريخ استلامه وموعد بدء نفاذ الانسحاب ؛

(ب) إرسال نسخ من البروتوكول الحالي مصدقة ومطابقة للأصل إلى جميع الدول الموقعة على هذا البروتوكول أو المنضمة إليه .

3. وبمجرد بدء نفاذ البروتوكول الحالي ، يرسل الوديع نسخة صادقة مصدقة من هذا البروتوكول إلى أمانة الأمم المتحدة للتسجيل والنشر ، مشملاً مع المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة .

المادة VIII

اللغات

حُرر هذا البروتوكول في نسخة واحدة باللغات الإسبانية ، والانكليزية ، والروسية ، والصينية ، والفرنسية ، وتعتبر النصوص الخمسة متساوية في الحجية . وستعد ترجمات رسمية باللغات الألمانية ، والإيطالية ، والعربية ، وتودع مع الأصل الموقع .

وأشهاداً على ذلك ، قام الموقعون أدناه* ، المفوضون بذلك رسمياً من حكوماتهم ، بالتوقيع على هذا البروتوكول .

حرر في لندن في اليوم السابع عشر من شباط/فبراير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وسبعين .

* حلت التوقيعات .

محذوف من الأصل

الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق
الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المعدلة)

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٧٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ المتضمن الموافقة على الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المعدلة).

جدول يبين الملاحق الخاصة المقبولة وتحفظ على بعض الممارسات الموصى بها من قبل الحكومة الأردنية

الملاحق الخاصة	الفصول	الممارسات المتحفظ عليها
الملحق الخاص (أ): وصول البضاعة إلى النطاق الجمركي	الفصل الأول: الإجراءات التي تسبق تقديم بيان البضاعة	١٠، ١١، ١٢، ١٤
	الفصل الثاني: التخزين المؤقت للبضاعة	١٠، ١١
الملحق الخاص (ب): الإستيراد	الفصل الأول: التخليص لغايات الإستهلاك المحلي	لا يوجد تحفظات
	الفصل الثاني: إعادة الإستيراد بنفس الحالة.	هذا الفصل غير مقبول
	الفصل الثالث: الإعفاء من رسوم وضرائب الإستيراد	لا يوجد تحفظات
الملحق الخاص (ج): التصدير	الفصل الأول: التصدير النهائي	لا يوجد تحفظات
الملحق الخاص (ز): الإخلاء المؤقت	الفصل الأول: الإخلاء المؤقت	٩، ٢١، ٢٣
الملحق الخاص (ح): مخالفات	الفصل الأول: المخالفات الجمركية	لا يوجد تحفظات

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
والإتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمصادر الطبيعية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣ المتضمن الموافقة على الاتفاقية التي تم توقيعها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والإتحاد الدولي لحماية الطبيعة بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٥ بصيغتها التالية:-

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (المشار إليها لاحقاً بكلمة "الحكومة" و الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمصادر الطبيعية، والمعروف بالإتحاد الدولي للمحافظة، والذي يقع مقره العالمي في سويسرا، شارع مولفيري ٢٨، ١١٩٦ غلاند، (المشار إليه لاحقاً بكلمة "الإتحاد"، المشار إليهما مجتمعين ومنفردين في هذه الاتفاقية بعبارة "الطرفان" و "الطرف"

مقدمة

حيث أن الإتحاد هو منظمة دولية تخدم دولاً ذات سيادة ووكالات حكومية ووكالات دولية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات تابعة، وقد تأسس في العام ١٩٤٨ تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة؛

وحيث أن هدف الإتحاد هو التأثير على المجتمعات في جميع أرجاء العالم وتشجيعها ومساعدتها على المحافظة على سلامة وتنوع الطبيعة وضمان أن أي استخدام للموارد الطبيعية هو استخدام حاد ومستدام بيئياً؛

وحيث أن الحكومة هي دولة عضو في الإتحاد، وقد عينت وزارة البيئة كممثلها المستند حسب الأصول لدى الإتحاد؛

وحيث أن الحكومة والإتحاد قد تعاونوا وما زالوا يتعاونان بشكل فعال على مدى عدة سنوات في تعزيز المحافظة على الموارد الطبيعية واستخدامها الماد والمستدام في الأردن والعالم بشكل عام؛

وحيث أن التعاون المتكرر بين الحكومة والإتحاد ينظر له على أنه يفيد الطرفين، وعلى الأخص في تعزيز النور القيادي لكل من الطرفين في مجال المحافظة على البيئة وتقرير الأساس للتعاون المستمر والقوي؛

محكمة من الأعمال

وحيث أن الحكومة عرضت استضافة مكتب إقليمي للاتحاد في المملكة الأردنية الهاشمية (والمشار إليها لاحقاً بكلمة "الأردن") بحسب شروط هذه الاتفاقية، وقبل الاتحاد عرض الحكومة.

لقد تلقى الطرفان على ما يلي:

المادة ١

تعريفات

في هذه الاتفاقية، إلا إذا نصت اللغة أو السياق غير ذلك، فإن:

- ١.١ كلمة "الاتفاقية": تعني هذه الاتفاقية، بما فيها المقدمة، وأية تعديلات عليها تجرى من حين لآخر ويرافق عليها الطرفان خطواً، وأية قوانين وأنظمة تسنها الحكومة أو تكون ناتجة عن سلطتها بهدف الوفاء بالتعهدات وتحقيق الأهداف المشمولة في هذه الاتفاقية.
- ١.٢ "موظفو الاتحاد": تعني جميع الموظفين المحليين والوافدين وغيرهم من الموظفين يعقود للمعين للعمل في المكتب الإقليمي أو الموجودين على الأراضي الأردنية.
- ١.٣ "موظفو الاتحاد الرئيسيين": تعني جميع موظفي الاتحاد للوافدين، بالإضافة إلى المدير الإقليمي للاتحاد في منطقة غرب آسيا ووسط آسيا وشمال إفريقيا، سواء أكان ولداً أم غير ولد، وغيره من الموظفين المهنيين الدوليين المتعاقد معهم للعمل في المكتب الإقليمي.
- ١.٤ "الأهداف": تعني أهداف هذه الاتفاقية المنصوص عليها المادة رقم ٢ أثناء.
- ١.٥ "المنطقة" أو "منطقة ويسكانا": تعني منطقة غرب آسيا ووسط آسيا وشمال إفريقيا وتشمل الأردن والدول والمناطق التي قد يحددها الاتحاد من وقت لآخر بمحض اختياره وتصرفه.
- ١.٦ "المكتب الإقليمي": تعني مكتب الاتحاد لمنطقة ويسكانا والبرامج الذي سوف يخصصه الاتحاد من وقت لآخر للمنطقة، والموجود في عمان، الأردن، بالإضافة إلى أية مكاتب فرعية، بما في ذلك مكاتب المشاريع والبرامج، والتي قد تتواجد في مدن أخرى في الأردن لغرض الوفاء بأهداف هذه الاتفاقية.

المادة ٢

الأهداف

تكون أهداف هذه الاتفاقية هي إنشاء المكتب الإقليمي وتسهيل عملية ترويج وإنشاء وتطوير وتنفيذ وإدارة البرامج والمشاريع التي تهدف إلى المحافظة على التنوع البيئي والمصادر الطبيعية الأخرى والاستفادة من فوائد التنمية المستدامة للدول والمناطق التي تشملها المنطقة. هذه البرامج والمشاريع سوف تشمل للبرامج والمشاريع التي هي في طور التخطيط أو التطوير أو التنفيذ، بالإضافة إلى تلك التي ستظهر في المستقبل. هذه البرامج والمشاريع ستكون مطابقة لرسالة الاتحاد ولهدفه الأهداف، وستكون خاضعة للأولويات العالمية والإقليمية للاتحاد التي يحددها أعضاء الاتحاد، والتي تشمل الحكومة والعديد من المنظمات التي تم إنشاؤها في الأردن والخاضعة لقوانينه.

المادة ٣

الوضع التشريعي والأمنية القانونية

- ٣.١ تعترف الحكومة بموجب هذه الاتفاقية بالاتحاد كمنظمة دولية مستقلة غير ربحية.
- ٣.٢ يمثل الاتحاد المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي المعين حسب الأصول، ويتمتع الاتحاد، حسب قوانين الأردن، بالوضع التشريعي والأمنية القانونية لهيئة معنوية لها مغفلة للمخول في عقود وامتلاك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها وإقامة الدعاوى والتراعى في الإجراءات القضائية.

المادة ٤

الإدارة والتوجيه

- ٤-١ تتوضن الحكومة بموجب هذه الاتفاقية الاتحاد بتأسيس المكتب الإقليمي في عمان، الأردن، وعلى المكتب الإقليمي أن يدمج جميع الأنشطة المثبتة بموجب هذه الاتفاقية وأن يؤدي أية أعمال إضافية قد توكّل إليه من قبل المدير العام للاتحاد.
- ٤-٢ يعمل المكتب الإقليمي تحت إدارة المدير الإقليمي، والذي سيعين من قبل المدير العام للاتحاد، وسيكون الممثل الرسمي للاتحاد في الأردن.
- ٤-٣ يعين المدير الإقليمي موظفي الاتحاد للاربعين لأداء وظائف الاتحاد وتحقيق الأهداف المدرجة في الاتفاقية.

المادة ٥

التعهدات

- ٥-١ يتعهد الاتحاد بالوفاء بجميع الالتزامات المالية المستحقة على المكتب الإقليمي.
- ٥-٢ يتعهد المكتب الإقليمي، رهناً بتوافر الموارد، بالقيام بما يلي:
 - ٥-٢-١ تسهيل ودعم المحافظة على الطبيعة في المنطقة بحسب مهمة وأهداف هذه الاتفاقية،
 - ٥-٢-٢ توفير الدعم التقني لأعضائه والمنظمات الأخرى في المنطقة في جهود المحافظة على الطبيعة، بحسب الشروط الملتق عليها من قبل الاتحاد وبين الاتحاد وهذه المنظمات.
 - ٥-٢-٣ توفير المعلومات والدعم التقني للمساعدة في تطوير السياسات والقوانين والأنظمة اللازمة لتنفيذ اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف متعلقة بالمنطقة.
 - ٥-٢-٤ تسهيل تبادل المعلومات البيئية والخبرات والتجارب والموارد بين الدول والأراضي في المنطقة وبين أي أو كل منها مع العالم.
 - ٥-٢-٥ الاستعانة من معلومات وخبرات هيئات الاتحاد المتخصصة والشبكات المعنية الأخرى لدعم البرامج والمشاريع التي سيتم تنفيذها بموجب هذه الاتفاقية.
 - ٥-٢-٦ العمل مع الحكومة لتحديد احتياجات المحافظة على الطبيعة في الأردن وتطوير وتنفيذ الموارد لبرامج مناسب للاتحاد بهدف إلى تحقيق تلك الاحتياجات.

محكمة من الأصل

٧-٢-٥ إعلام الحكومة عن طريق إخطار مسبق بجميع تعيينات موظفي الاتحاد الولدين للعمل في المكتب الإقليمي.

٨-٢-٥ اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من عدم اشتراك موظفي الاتحاد العاملين في المكتب الإقليمي بنشاطات مخالفة لقوانين وتشريعات الأردن، أو نشاطات لا تليق بمواقفهم ومهمة الاتحاد وأهداف هذه الاتفاقية.

٩-٢-٥ بناء على طلب صريح وخطي من الحكومة، ويشترط للتشاور بين الطرفين، إجراء الترتيبات اللازمة لسحب الموظفين الزائفين العاملين في المكتب الإقليمي، إذا كان لدى الحكومة إيهات خطي بأن هؤلاء الموظفين قد قلموا بمخافة قوانين الأردن أو شاركوا بأنشطة لا تليق بمهمة الاتحاد أو أهداف هذه الاتفاقية، و

١٠-٢-٥ للتعاون في جميع الأوقات مع السلطات الأردنية المعنية لتسهيل إحقاق العدالة ودعم التقيد بالقوانين والنظام ومنع أي سوء استغلال للامتيازات والخصومات والتسهيلات الممنوحة من قبل الحكومة بحسب المادة ٦ من هذه الاتفاقية.

٢-٥ تعهد الحكومة بالتقيام بما يلي:

١-٢-٥ منح الاتحاد وموظفي الاتحاد امتيازات الوضع الدبلوماسي المحددة في المادة ٦ أبعاد.

٢-٢-٥ منح الاتحاد، ولمدة لا تقل عن خمس سنوات تقويمية، ابتداء من ١ كانون الثاني ٢٠٠٤ وانتهاء بـ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨، مساهمة مالية سنوية قدرها عشرة آلاف دينار أردني (١٠٠٠٠٠) تنقل إلى الاتحاد في شهر كانون الثاني من كل عام، والتي سيستخدمها الاتحاد في دفع للتكاليف المتعلقة بإدارة المكتب الإقليمي، وتشمل ولا تقتصر على، إيجار المكتب والأثاث والاتصالات الهاتفية والأمن والكهرباء والماء وخدمات التنظيف وتطوير البرامج.

٣-٢-٥ منح الاتحاد الفضل الفصومات المتوفرة على جميع خدمات نقل الركاب والبضائع، سواء كانت جوية أم أرضية أم بحرية.

٤-٢-٥ تعيين وزارة البيئة كمركز اتصال وتنسيق للأمر المتعلقة بتفسير وأداء هذه الاتفاقية.

٥-٢-٥ بالتشاور مع المكتب الإقليمي، تسهيل تحديد مآحين محتملين والوصول إلى الأموال اللازمة لتطبيق برامج ومشاريع الاتحاد المخططة للمنطقة، شرط أن لا يستهلك الاتحاد، في تطبيق البرامج والمشاريع الإقليمية المنكورة، أموالاً ثنائية أو متعددة الأطراف مخصصة تحديداً للأردن، إلا إذا كانت هذه الأموال للأردن وبالتشاور مع الحكومة.

٦-٢-٥ تزويد الاتحاد بموظفين حكوميين للعمل فيه بحسب شروط يوافق عليها الطرفان لكل حالة.

٧-٢-٥ ضمان أن المكتب الإقليمي مزود بالكامل وبصورة منتظمة بجميع الخدمات والمبالغ العامة بما فيها الكهرباء والماء والغاز والبريد والهاتف وخدمات الاتصال الأخرى، بالإضافة إلى خصصت الصرف المصفي وجع للنفقات والحماية من الحرائق، وكذلك ضمان قيام السلطات المركزية أو المحلية بتغطية احتياجات المكتب الإقليمي في حال انقطاع أو حدوث تهديد بانقطاع هذه الخدمات بنفس الأهمية الممنوحة للوكالات الحكومية الأساسية.

٨-٢-٥ الحصول، بالنيابة عن الاتحاد، على جميع التعديلات للقوانين والتشريعات لتقبلها للتطبيق، وتشمل (ولا تقتصر في) تلك المتعلقة بالنقل والمباني وضريبة القيمة المضافة وجميع

للمركبات والجمارك، وتوجيه الدوائر والوكالات الحكومية بتطبيق الإجراءات التي تجبها هذه التعديلات لتحقيق تطبيق شروط المادتين ٥ و ٦ في هذه الاتفاقية، علماً بأن جميع هذه التعديلات سوف تلحق بهذه الاتفاقية وتصبح جزءاً لا يتجزأ منها.

٩-٢-٥ التعاون مع الاتحاد عند الحاجة وكما تدعي الحاجة، ضمن القوانين والتشريعات القابلة للتطبيق، بحيث لا يتم الإخلال بهندسة المكتب الإقليمي وموظفيه.

١٠-٢-٥ تأمين الاتحاد بأي تفويضات أخرى قد تلزم لتطبيق شروط المادتين ٥ و ٦ من هذه الاتفاقية، والتي سوف تلحق بهذه الاتفاقية وتصبح جزءاً لا يتجزأ منها.

١١-٢-٥ توفير سهولة حصول الاتحاد على المعلومات ذات العلاقة، بما فيها المعلومات الثانوية التي قد تكون ضرورية لتطبيق برامج ومشاريع الاتفاقية، ويستثنى من ذلك المعلومات السرية للحكومة أو المعلومات المفروضة عليها قيود رسمية، والتي قد توفرها الحكومة للاتحاد إذا ما ارتأت ذلك مناسباً وبحسب شروط يتم الاتفاق عليها من قبل الطرفين بحسب كل حالة.

١٢-٢-٥ للتعاون وتوفير التسهيلات اللازمة للاتحاد حتى يقوم الطرفان بالوفاء بالتعهدات وتطبيق الشروط وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة ٢

الامتيازات والخصومات

١-٦ تلحق بالحكومة الاتحاد وموظفي الاتحاد لترسيخ امتيازات الوضع الدبلوماسي التي تضمنها في جبهات رئيسية الوزراء رقم ٢٥٦٤/١/١١/٢٥ بتاريخ ٣ آذار ٢٠٠٣، والتي صيدرت تحديداً بالإشارة إلى استضافة المكتب الإقليمي للاتحاد في صان "التوجيهات" موجودة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية في الملحق رقم ١، والتي يتفق الطرفان على الرجوع إليها، بالإضافة إلى أي امتيازات إضافية قد تمنحها الحكومة من وقت لآخر للأمن المتحدة والمنظمات الشعبية بها وموظفيها.

٢-٦ (والتي سيطلق عليها لاحقاً "امتيازات الوضع الدبلوماسي") للمقرلين في الأردن (والتي سيطلق عليها لاحقاً "امتيازات الوضع الدبلوماسي")، بالحد الأدنى وبدون حدود، امتيازات الوضع الدبلوماسي الممنوحة من قبل الحكومة للاتحاد تقبل، بالحد الأدنى وبدون حدود، الآتي:

١-٢-٦ تتمتع موجودات وممتلكات الاتحاد ومكتبه الإقليمي، بغض النظر عن مكانها وبحوزة من هي في الأردن، بحصانة من أي إجراءات قضائية، وتشمل على (ولا تقتصر في) لتفتيش والمصادرة والتجريد من الملكية أو أي نوع من أنواع التدخل، سواء كان ذلك بموجب إجراءات تنفيذية أو إدارية أو قضائية أو تشريعية.

٢-٢-٦ لا يجوز انتهاك حرمة أرشيف المكتب الإقليمي، إضافة إلى الأوراق والمواد المشمولة فيه، بغض النظر عن مكان وجودها وبحوزة من هي.

٣-٢-٦ لا يجوز انتهاك حرمة الرسائل الرسمية المرسلة من وإلى المكتب الإقليمي، وتشتمل هذه الأوراق بحصانة ضد أي رقابة أو منع أو قيود. وتطبق هذه الحصانة أيضاً على

هذا من الأصل

للمراسلات الإلكترونية وعلى استيراد وتصدير المنشورات وأي مواد أخرى، متواءمات مع

مطبوعة أو في أي شكل آخر، ويشمل ذلك الصور والأفلام وأشرطة الفيديو.

٦-٢-٤ دخول المكتب الإقليمي بصلاحيته إدارة حسابات بنكية بعملة محلية وأجنبية والشروع

بحرية في صلاحيات صرف العملات الأجنبية التي قد تكون ضرورية أو مناسبة لأداء

نشاطات الاتحاد على أكمل وجه.

٦-٢-٥ عملاً بتوجيهات رئاسة الوزراء فإن الاتحاد وموجوداته ودخله من أية مصادر وكل أملاكه الأخرى ستكون:

(أ) مطاعة من جميع الضرائب والرسوم التي تفرضها السلطات المركزية والمحلية (ويشمل ذلك بدون تحديد والسلطات البلدية) ، مباشرة وغير مباشرة ، وأي ضرائب أخرى تتعلق بالدخل والقيمة المضافة والبيوعات والمشتريات والرواتب والخدمات والممتلكات الشخصية والأراضي ، وأي مظهر من نشاطات المكتب الإقليمي باستثناء الضرائب والرسوم المفوضة من قبل الاتحاد لقاء خدمات ملحق عامة بحسب شروط هذه الاتفاقية.

(ب) مطاعة من دفع رسوم الجمارك والبيوعات والضرائب المحتسبة وأي ضرائب أخرى على

استيراد وتصدير البضائع والمعدات والسيارات وأي مواد أخرى يستوردها أو يصدرها

الاتحاد لاستعماله الرسمية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن (١) المواد المستوردة بحسب هذا

الإعفاء قابلة لإعادة التصدير تحت نفس الشروط (٢) للموجودات التي سيحصل عليها

الاتحاد بحسب أي اتفاق مشروع سيتم للتصرف بها بحسب شروط هذه الاتفاقية، ويغيب

تلك الشروط تبقى هذه الموجودات المملوكة ملكاً للاتحاد.

٦-٢-٦ مع مراعاة القوانين السارية المفعول في الأردن، يكون الاتحاد مفوضاً بالتقاييم بما يلي:

(أ) الحصول من أي شخص قانوني أو طبيعي، سواء كان محلياً أو أجنبياً، على العقود

والامتيازات والرخص والحقوق والتكاملات والمساعدة، سواء كانت مالية أو غير مالية،

والتي قد تكون لازمة لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية؛

(ب) الحصول من أي شخص قانوني أو طبيعي، سواء كان محلياً أو أجنبياً، على أو تلقي أية

ممتلكات، سواء كانت أراضٍ أو ممتلكات شخصية أو اكتسبها معاً، من طريق التبرع أو

الهبة أو التبادل أو الهبة بوصية أو الإرث بوصية أو الشراء أو للتأجير، سواء كان بشكل

مطلق أو بالوصاية، ويشمل ذلك (ولكنه لا يقتصر على) الأموال والممتلكات أو الأشياء

الشبيهة، والتي قد تكون لازمة أو مفيدة لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية، والاحتفاظ بأي من هذه

الممتلكات والأشياء للشئونة أو امتلاكها أو تشغيلها أو استعمالها أو نقلها أو التخلص منها أو

استثمار وإعادة استثمار رأسمالها وإوائدها، وأن يقوم كما تطلب مصلحته ذلك، بالتقاضي

الأموال والحصول على التسهيلات الائتمانية وإصدار سندات الدين اللازمة للتسديد،

وإصدار سندات الدين أو أي نوع آخر من الأوراق والسندات المالية المتقدمة من الآخرين،

وتخصيص وتقديم أي حصة من أي ممتلكات أو موجودات في المكتب الإقليمي كضمانات

لأي ديون أو التزامات.

(ج) إنشاء ودعم إنشاء التوديع والصناديق والجمعيات المحدودة أو غير المحدودة أو أي كيانات

قانونية أخرى.

(د) توفير الأموال والمعدات و/أو الخدمات، التي قد يتم الاتفاق عليها مع الحكومة، لدعم

نشاطات الاتحاد في المنطقة.

(هـ) التحول في اتفاقيات مع أطراف ثالثة، بما في ذلك الكيانات القانونية المحلية والأجنبية

و/أو قانونية دولية، بهدف تخطيط وإدارة و/أو تنفيذ مشاريع الاتحاد في المنطقة، مع الأخذ

بعين الاعتبار بأن علاقة كل طرف من مثل هذه الأطراف إزاء الاتحاد ستكون علاقة

المعاقلة المستقلة، الذي لا تقع أعماله وإعماله ضمن مسؤولية الاتحاد، والذي لن تطبق

عليه امتيازات الوضع الدبلوماسي التي يتمتع بها الاتحاد وموظفوه الاتحاد.

٦-٢-٧ يفتح الاتحاد بصلاحيته وحرية تحديد وتطبيق شروط التوظيف الخاصة بموظفيه العاملين

في المكتب الإقليمي أو الموجودين في الأردن، وأن يطبق عليه أي من الإجراءات أو

الشروط المحددة للتوظيف والمطبقة في الأردن.

٦-٢-٨ يتمتع الاتحاد بحرية تحديد مواضع وعناوين عمله، والتي تتوافق مع رسالته ومع أهداف

هذه الاتفاقية وإصدار وتبادل المعلومات بخصوص نشاطاته في الأردن وعلى الصعيد

الدولي.

٦-٢-٩ تشمل امتيازات الوضع الدبلوماسي الممنوحة من قبل الحكومة لموظفي الاتحاد الرئيسيين بحسب

التوجيهات، على الأقل وبدون تحديد، ما يلي:

٦-٢-١٠ الإحفاء من ضريبة الدخل والضرائب الاجتماعية.

٦-٢-١١ الإعفاء من التزامات الخدمة الوطنية لأنفسهم وأزواجهم أو زوجاتهم وأقاربهم المعالين.

٦-٢-١٢ المولقة للتورية على إصدار تشييرات دخول المعالين والرخص والتصاريح بدون مقابل

وعند الحاجة والإحفاء من التسجيل كأجانب لأنفسهم وأزواجهم أو زوجاتهم وأقاربهم

المعالين.

٦-٢-١٣ التصنع بالامتيازات التالية: (أ) الاحتفاظ بحسابات في البنوك بالدينار الأردني والعملة

الأجنبية على حد سواء لغرض إدارة شؤونهم الخاصة في الأردن، (ب) حرية إجراء

للتحويلات النقدية من وإلى الأردن.

٦-٢-١٤ تتمتع بتسهيلات الإعادة إلى الوطن في أولات الأزمات الوطنية أو الدولية لأنفسهم

وأزواجهم أو زوجاتهم وأقاربهم المعالين والموظفين للبلدين المعالين لديهم كموظفين

شخصيين، وذلك بما يعادل التسهيلات الممنوحة لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الشبيهة

بها في الأردن.

٦-٢-١٥ الإحفاء من أي شكل من أشكال الضرائب على الدخل المتولد من مصادر خارج الأردن،

والحرية في الحصول على الأوراق المالية الأجنبية والممتلكات المنقولة والأمنية المالية

والاحتفاظ بها بنفس الشروط والتراخض والتسهيلات المطبقة على موظفي الأمم المتحدة

والمنظمات الشبيهة بها في الأردن، وحسب لنهاية مهمتهم أو عتدهم مع الاتحاد في الأردن.

حفظاً من الأصل

**بروتوكول إنشاء وحدة فنية لرعاية شؤون اتفاقية
إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطة**

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٨٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ المتضمن الموافقة على بروتوكول إنشاء وحدة فنية لرعاية شؤون اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطة بصيغته التالية :-

إن المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية والجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية (يشار إليها فيما بعد بـ "الدول الأطراف")،

- تتفقاً لاتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطة الموقع عليها؛
- ورغبة منها في إيجاد إطار مؤسسي لتنظيم وتطوير التعاون الفعال بين الدول الأطراف؛
- ولأهمية تعزيز التعاون الاقتصادي وتيسير التجارة البينية وتنمية الاستثمارات المشتركة بين الدول الأطراف وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة فيما بينها وضمان الكفاءة والفاعلية لجميع الأعمال المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية؛
- وبالاستناد للصوص وأحكام اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطة (يشار إليها فيما بعد بـ "الاتفاقية")؛

اتفقت على ما يلي:

المادة الأولى: إنشاء الوحدة الفنية وأهدافها

بالاستناد لأحكام المادة السابعة والعشرون من الاتفاقية والملحق الثالث منها، تنشأ وحدة فنية (يشار إليها فيما بعد بـ "الوحدة الفنية") لمعالجة ورعاية شؤون الاتفاقية تتمتع بالشخصية القانونية الاعتبارية الكاملة وتتكون لها استقلاليتها القانونية ومالية وإدارية تمثل أهدافها بالآتي:

- أ. متابعة تنفيذ لصوص وأحكام الاتفاقية ورعاية شؤونها بما يحقق الأهداف والغايات الواردة؛
- ب. متابعة تنفيذ قرارات لجنة وزراء الخارجية ولجنة وزراء التجارة الخارجية المشكلتان بموجب الاتفاقية والعمل على تحقيق ترابط فاعل ما بين اللجنتين.
- ج. تقديم المشورة الفنية في مختلف المسائل والجوانب المتعلقة بالاتفاقية وكيفية تنفيذها.
- د. تنفيذ أية مهام توكلها لها لجنة وزراء الخارجية أو لجنة وزراء التجارة الخارجية.
- هـ. تقديم التوصيات إلى مؤسسات الاتفاقية حول أي مسألة متعلقة بالاتفاقية.
- و. القيام بالمهام والوظائف الأخرى التي تكون ضرورية لتحقيق أهداف وغايات الاتفاقية بالاستناد إلى أحكام المادة الثانية من هذا البروتوكول.

المادة الثانية: مرجعية الوحدة الفنية

تستند الوحدة الفنية في أداء مهامها وتنفيذ أنشطتها وبرامجها وخططها إلى قرارات وتوصيات لجنة وزراء الخارجية ولجنة وزراء التجارة الخارجية كلا حسب اختصاصها وفقاً للاتفاقية.

المادة الثالثة: مقر الوحدة الفنية

يكون مقر الوحدة الفنية الدائم في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية.

المادة الرابعة: إدارة الوحدة الفنية

١. يكون للوحدة الفنية مدير تنفيذي يتم تعيينه من قبل لجنة وزراء الخارجية، وله تفويض أي من مهامه لأي من موظفي الوحدة الفنية من العاملين في الفئة الأولى استناداً للنظام الداخلي والإداري للعاملين بالوحدة الفنية، وفي حال غيابه يفوض أحد هؤلاء الموظفين للقيام بمهامه.
٢. يتم تعيين المدير التنفيذي لمدة ثلاثة أعوام غير قابلة للتجديد وبالتناوب بين الدول الأطراف.
٣. يكون للوحدة الفنية عدد كاف من الموظفين يتم تعيينهم حسب أحكام النظام الداخلي والإداري للعاملين بالوحدة الفنية وذلك من مواطني الدول الأطراف وفقاً لاحتياجات الوحدة الفنية.

محكمة العدل

٤. يكون للوحدة الفنية هيكل تنظيمي يتم إقراره من قبل لجنة وزراء الخارجية بما في ذلك أي تعديلات قد تطرأ عليه بما يتسجم مع مهام الوحدة الفنية.

٥. تكون مهام المدير التنفيذي ما يلي:

- أ. يكون المدير التنفيذي المسؤول الأول عن الإشراف على عمل الوحدة الفنية وتنسيق مهامها.
- ب. تنفيذ ما أنيط بالوحدة الفنية من مهام من قبل لجنة وزراء الخارجية ولجنة وزراء التجارة الخارجية وإعداد اللوائح والأنظمة الداخلية الخاصة بالوحدة الفنية ورفعها للجنة وزراء الخارجية لاعتمادها بالإضافة إلى إعداد الموازنة السنوية وخطة وبرامج العمل ورفعها للجنة وزراء التجارة الخارجية لاعتمادها.
- ج. تسيير أعمال الوحدة الفنية ومتابعة شؤونها اليومية ووضع المعايير العامة والخطوط التوجيهية لإدارة أعمالها.
- د. رفع التقارير والتوصيات إلى لجنة وزراء الخارجية ولجنة وزراء التجارة الخارجية من ضمنها تقارير دورية خاصة بحسن تنفيذ نصوص وأحكام الاتفاقية ولأخرى مستوحاة من أعمال الوحدة الفنية ونشاطاتها.
- هـ. بالاستناد إلى المادة السابعة من هذا البروتوكول، يكون المدير التنفيذي هو الأمر بالصرف فيما يتعلق بالأمور المالية المرتبطة بأنشطة الوحدة الفنية وأعمالها.
- و. أداء أي مهام أخرى موكلة إليه وفقاً لهذا البروتوكول أو أية أنشطة من شأنها أن تعود بالنفع والفائدة على الوحدة الفنية والدول الأطراف.
- ز. يتم تقييم أداء المدير التنفيذي من قبل لجنة وزراء التجارة الخارجية بالتنسيق مع لجنة وزراء الخارجية.

المادة الخامسة: مهام الوحدة الفنية واختصاصاتها

١. في مجال التجارة

- أ. جمع المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث بما يحقق الغايات التي أنشئت من أجلها الاتفاقية.
- ب. رصد إجراءات الدول الأطراف في تطبيق الجوانب الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب وفي إزالة كافة القيود غير الجمركية وعدم فرض أي قيود جديدة وذلك وفقاً لما ورد في الاتفاقية.
- ج. دراسة تحقيق التوافق في المواصفات والمقاييس بين الدول الأطراف ودراسة الجوانب المتعلقة بتنسيق التشريعات الفنية والمقاييس والمواصفات فيما بينها طبقاً للأعراف الدولية ورفع التوصيات المناسبة بشأنها للجنة وزراء التجارة الخارجية.
- د. متابعة الموضوعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وفقاً لأحكام الاتفاقية.
- هـ. متابعة الموضوعات الخاصة بقواعد المنشأ وفقاً لبروتوكول قواعد المنشأ الملحق بالاتفاقية ودراسة إمكانية التكامل الصناعي ونقل التكنولوجيا بهدف المساعدة في تحقيق متطلبات تركز المنشأ وزيادة التبادل التجاري مع الدول الأخرى وتنميته وخاصة مع دول الاتحاد الأوروبي وإعداد التقارير الخاصة بذلك للجنة وزراء التجارة الخارجية.
- و. إعداد الدراسات والتقارير حول كافة المسائل الخاصة بالصناعات الوليدة والقطاعات التي بصدد إعادة الهيكلة وتلك التي تولجها صعوبات جديدة في الدول الأطراف بالإضافة إلى متابعة الإجراءات التي تتخذها الدول الأطراف للمساهمة في معالجة المعوقات التي تواجهها هذه الصناعات ورفع التوصيات المناسبة بشأنها للجنة وزراء التجارة الخارجية.
- ز. القيام، وبشكل دوري، بمراجعة ودراسة التطور الحاصل على تجارة الخدمات بين الدول الأطراف استناداً لجداول الالتزامات والقواعد والأحكام الواردة في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات في إطار منظمة للتجارة العالمية ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها لدى الدول الأطراف.

محكمة التمييز

ح. رصد التزامات الدول الأطراف ذات الصلة بتدابير الصحة والصحة النباتية والإجراءات الجمركية المنبئة والبيئة والآداب والنظام العام وذلك بهدف عدم استخدامها كحواجز غير جمركية للتبادل التجاري بين الدول الأطراف.

ط. تنظيم النشاطات الترويجية التجارية المشتركة لدخل الدول الأطراف أو خارجها وورشات العمل الفنية في الموضوعات المتعلقة بالاتفاقية والمعارض التجارية والملتقيات المتخصصة مع إمكانية تقديم الدعم الفني اللازم لذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة في هذه الدول.

ي. القيام بكل ما من شأنه المساهمة في تحقيق الأهداف والغايات المتوخاة من الاتفاقية ووفقاً لما تقرر لجنة وزراء التجارة الخارجية.

٢. في مجال تنمية الاستثمار

أ. إعداد دراسات ذات بعد تكاملي حول أنظمة الاستثمار في الدول الأطراف وحول الفرص الاستثمارية المتاحة فيها، وتوسيع إطارها بما يحقق متطلبات تراكم المنشأ لغايات زيادة التبادل التجاري مع الدول الأخرى وتنميته وخاصة مع دول الاتحاد الأوروبي وفقاً لبروتوكول قواعد المنشأ الملحق بالاتفاقية.

ب. تنظيم النشاطات الترويجية للاستثمار بين الدول الأطراف وورشات العمل الفنية في الموضوعات المتعلقة بالاتفاقية والمعارض والملتقيات المتخصصة بالتنسيق مع الجهات المختصة في هذه الدول، وتشجيع قيام المشاريع المشتركة بين الدول الأطراف من خلال وضع آليات فاعلة تهدف إلى تلقي وتعميم المعلومات عن الفرص الاستثمارية بالدول الأطراف وتعميمها فيما بينها وتعزيز الروابط بين رجال الأعمال ومستثمري الدول الأطراف.

ج. تعريف المستثمرين في الدول الأطراف وخارجها بالاتفاقية بالاعتماد على الأجهزة المختصة بالتهوؤ بالتجارة والاستثمار في الدول الأطراف وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، بهدف جذب الاستثمارات إلى الدول الأطراف.

د. القيام بكل ما من شأنه المساهمة في تحقيق الأهداف والغايات المتوخاة من الاتفاقية ووفقاً لما تقرر لجنة وزراء التجارة الخارجية.

٣. في مجال الشؤون القانونية

أ. متابعة لإخطارات الدول الأطراف الخاصة بتطبيق أحكام المادة (١٦) من الاتفاقية والجدول الزمني لإلغاء التدابير المطبقة وفقاً لما تحدده كل من الدول الأطراف وكذلك الإخطارات الخاصة بتزايد الاستيراد وحالات الدعم والإغراق والإجراءات التي تتخذها الدول لمواجهة هذه الحالات وفقاً لأحكام الاتفاقية.

ب. متابعة الإخطارات الخاصة بالمخاطر التي يولجها ميزان مدفوعات الدول الأطراف بالإضافة إلى ما يتخذ من إجراءات في مواجهة هذه الصعوبات وفقاً لأحكام الاتفاقية.

ج. دراسة مدى التوافق بين التشريعات ذات العلاقة بالاتفاقية والمعمول بها لدى الدول الأطراف ورفع التوصيات المناسبة إلى لجنة وزراء التجارة الخارجية بهدف تحقيق درجة أعلى من التناسق فيما بين هذه التشريعات. تنفيذاً للأهداف والغايات المتوخاة من الاتفاقية.

د. بناء على طلب من لجنة وزراء التجارة الخارجية، تقديم الرأي والمشورة حول أي مسألة قانونية تتعلق بتفسير نصوص وأحكام الاتفاقية والبروتوكول.

هـ. القيام بكل ما من شأنه المساهمة في تحقيق الأهداف والغايات المتوخاة من الاتفاقية ووفقاً لما تقرر لجنة وزراء التجارة الخارجية.

٤. في مجال الشؤون الإدارية والمالية

أ. إدارة شؤون الموظفين في الوحدة الفنية وفقاً لأحكام النظام الداخلي والإداري للوحدة الفنية.

ب. إدارة الشؤون المالية للوحدة الفنية وفقاً لأحكام النظام المالي والمحاسبي للوحدة الفنية.

ج. تقديم الدعم الضروري لمؤسسات الاتفاقية في كل ما يتعلق بالأعمال اللوجستية والتوثيق وتنظيم الاجتماعات وإعداد الوثائق الخاصة بها.

د. تجميع الوثائق والنصوص الرسمية المتعلقة بالاتفاقية.

مكتبة

المادة السادسة: مكتب الوحدة الفنية والتسهيلات المتعلقة به

يتم تنظيم وتحديد المزايا والتسهيلات للوحدة الفنية بموجب اتفاق يعقد ما بين الوحدة الفنية ودولة المقر.

المادة السابعة: التمويل وميزانية الوحدة الفنية

١. تشمل مصادر تمويل الوحدة الفنية في:

- مساهمات الدول الأطراف، بحصص متساوية، وفقاً لما تقرر لجنة وزراء الخارجية في ضوء ميزانية الوحدة.
- المنح المالية التي تقدم بها جهات محلية أو إقليمية أو دولية بشرط موافقة لجنة وزراء الخارجية أو لجنة وزراء التجارة الخارجية كلا حسب اختصاصها وفقاً للاتفاقية.

٢. تبدأ السنة المالية للوحدة الفنية في اليوم الأول من شهر كانون الثاني (يناير) من كل سنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها. أما السنة المالية الأولى للوحدة الفنية فتبدأ من تاريخ بدء عملها وتنتهي في نهاية السنة ذاتها.

٣. تعتمد الوحدة الفنية في تنظيم حساباتها وميزانياتها على الأصول المحاسبية المتعارف عليها على أن يتم تدقيق حساباتها من قبل مدقق حسابات قانوني من أي من الدول الأطراف يعين لتسرية محددة من قبل لجنة وزراء التجارة الخارجية ويتم تقييم أداء عمله من قبلها.

المادة الثامنة: نقاط الاتصال الوطنية

لغاية تيسير وتعمل تنفيذ الاتفاقية، تنشئ الدول الأطراف نقاط اتصال مع الوحدة الفنية في الوزارات المكلفة بالتجارة الخارجية في كل من هذه الدول، وذلك بهدف التنسيق مع الوحدة الفنية ومتابعة تنفيذ الاتفاقية، وعلى أن تقوم نقاط الاتصال بتزويد الوحدة الفنية بالمعلومات المطلوبة والمربطة بتنفيذ مهامها.

المادة التاسعة: تعديل البروتوكول والتهامه والالتزام إليه والانسحاب منه

١. يجوز تعديل بنود هذا البروتوكول بإجماع الدول الأطراف، وتصبح التعديلات سارية المفعول بالنسبة لجميع الدول الأطراف بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ إقرارها والمصادقة عليها من جميع هذه الدول.

٢. يحق للوحدة الفنية تقديم توصياتها واقتراحاتها بشأن تعديل أي بند من بنود البروتوكول لجنة وزراء الخارجية.

٣. وفي حالة انضمام أي دولة للاتفاقية وفقاً للمادة الثلاثين منها، تلتزم الدولة الملتزمة بتنفيذ وتطبيق كافة نصوص وأحكام هذا البروتوكول دون قيد أو شرط كباقي الدول الأطراف على أن تحدد مساهماتها المالية من قبل لجنة وزراء الخارجية.

٤. تطبق أحكام المادة الحادية والثلاثين من الاتفاقية فيما يخص انسحاب الدول.

المادة العاشرة: نظام عمل لجنة التحكيم

تقوم الوحدة الفنية بإعداد نظام وأسس عمل لجنة التحكيم بالاستناد إلى المادة الثامنة والعشرين من الاتفاقية بحيث يشمل الآليات والإجراءات والقواعد والمعد الزمنية التي تنظم مراحل المشاورات وقض المنازعات بين الدول الأطراف ويرفع هذا النظام إلى لجنة وزراء التجارة الخارجية لإقراره.

المادة الحادية عشرة: تفسير البروتوكول

أي نزاع يتعلق بتفسير هذا البروتوكول أو تطبيقه، وتعذر تسويته عن طريق التفاوض، يمكن إحالته من قبل أي طرف في النزاع إلى المدير التنفيذي للوحدة الفنية. وإذا استعصى تسوية هذا النزاع بشكل ودي، تتم إحالته على لجنة وزراء الخارجية لتسويته وفقاً لأحكام الاتفاقية ونظام عمل لجنة التحكيم المشار إليه في المادة العاشرة أعلاه.

محكمة من الأصل

المادة الثانية عشرة: المصادقة على القرار البروتوكول وتلاهذه

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ بعد إقراره من لجنة وزراء الخارجية المشكلة بموجب الاتفاقية وإتمام إجراءات المصادقة عليه من قبل الدول الأطراف، وذلك طبقاً للإجراءات الخاصة بكل منها، على أن يتم إيداع كافة الوثائق والمستندات الأصلية بما فيها وثائق التصديق لدى مقر الوحدة الفنية.

حرر هذا البروتوكول باللغة العربية في أربع نسخ أصلية لكل منها نفس الحجية

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

عن حكومة
الجمهورية التونسية

عن حكومة
المملكة المغربية

عن حكومة
البحرين

الاتفاق الأساسي للتعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
والمركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج RITSEC

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ المتضمن الموافقة على الاتفاق الأساسي الذي تم التوقيع عليه بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٨ للتعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج (RITSEC) بصيغته التالية:-

تمهيد:

بالإشارة إلى الاعلان الذي وقعه بالقاهرة الوزراء العرب ورؤساء الوفود المشاركة المعينون بتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج بتاريخ ١٩٩٢/١/١٤ ومركزه القاهرة ومن ضمنها المفوض عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بمطلة بوزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء والمتضمن مباركة الوزراء العرب ورؤساء الوفود المشاركة لأقامة المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج والذي مقره جمهورية مصر العربية، وتقديرهم للمبادرة التي اتخذها البرنامج الائتماني للأمم المتحدة UNDP بالمشاركة مع الصلوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية AFESD من أجل اقامة المركز وما قدماءه من مساهمات مالية.

وعليه، لقد تم انشاء المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج في القاهرة وهو مؤسس بموجب قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١١٤ لسنة ١٩٩٢ و ٣٧٤ لسنة ١٩٩٥ وكذلك للمركز مقر في دولة الكويت.

وبالإشارة إلى التوجهات الملكية السامية في المملكة الأردنية الهاشمية حول تطوير آليات لفاعلة قادرة على دمج عجلة النمو في مجالات الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والحفاظ على دوراتها، وإيجاد الحلول المناسبة، وتطوير الأنظمة التعليمية، وتحديث البنى التحتية للأقتصاد والخدمات، وتشجيع انتشار المعرفة في الأردن من خلال تطبيق عملي وفعلي واسع لمختلف نظم تكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج في شتى المجالات، فإن المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج RITSEC يرغب في انشاء مقر فرعي له في الأردن وذلك من خلال عقد اتفاقية أساسية للتعاون بين المركز وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بحيث اتفق الطرفان على ما يلي:

مركزاً من الأوص

مادة (١) - التعاريف.

لأغراض هذه الاتفاقية تعني الكلمات الآتية ما هو موضح قرين كل منها :

الدولة المستفيدة : المملكة الأردنية الهاشمية.

الصندوق : الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي AFESD.

البرنامج : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP.

المركز : المركز الأقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج RITSEC ومقره

القاهرة - جمهورية مصر العربية.

وثيقة المشروع : مبادئ إعلان القاهرة وهو الذي وقعه الوزراء العرب المعنيين بتكنولوجيا

المعلومات وهندسة البرامج المجتمعين في القاهرة في الفترة من ١٤ - ١٦ كانون

الثاني ١٩٩٢ التي عقدت خلالها الندوة الإقليمية لانطلاق مشروع تكنولوجيا

وهندسة البرامج.

المشروع : مشروع إنشاء مقر فرعي للمركز الاقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة

البرامج RITSEC في عمان.

مجلس الأمناء : مجلس أمناء المشروع في عمان والمراكز في الدول العربية.

المجلس التنفيذي : المجلس التنفيذي للمشروع في عمان والمراكز في الدول العربية.

مجموعة الخبراء : خبراء المشروع في عمان والمراكز في الدول العربية.

المراكز : المراكز الإقليمية العربية لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج القائمة والتي

يتم انشاؤها بالنسبة للعربية المختلفة طبقاً لوثائق للمشروع في عمان أو المراكز.

مدير المركز : مدير المركز الاقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج - مركز

عمان، وقرين ذلك أياً من مدراء المراكز في الدول العربية.

إعلان القاهرة : وهو الاعلان الذي وقعه بالقاهرة الوزراء العرب المعنيين بتكنولوجيا المعلومات

وهندسة البرامج بتاريخ ١٤/١/١٩٩٢.

مادة (٢) - انشاء المركز.

ينشأ بموجب هذه الاتفاقية مركز، يسمى المركز الاقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج -

مركز عمان، ويجوز انشاء فروع للمركز في محافظات المملكة.

ويكون مقر هذا المركز بمدينة عمان وذلك في الموقع الذي توافق عليه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وجميع ذلك على نفقة المركز الخاصة، بما في ذلك جميع أنشطة وبرامج المركز في عمان.

مادة (٣) - الشخصية القانونية للمركز.

يتمتع المركز بالشخصية القانونية الاعتبارية الكاملة وما يتربط عليها من آثار وعلى الأخص

الآتي:

١/٣. أهلية التعاقد بجميع أنواعه كإبرام مختلف العقود أو الاتفاقيات والبروتوكولات مع الحكومات

والمنظمات والهيئات العامة والخاصة والدولية أو الأفراد.

٢/٣. أهلية تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والعقارات بالتخصيص كحيازة العقارات والمبان أو

ما يتعلق بها مع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بأخذ موافقة حكومة المملكة الأردنية

الهاشمية.

وكذلك حيازة وإدارة واستخدام والتصرف في الممتلكات الخاصة للمركز الواردة آلياً والناتجة من غير

طرق الممولين المذكورين في مقدمة هذه الاتفاقية والمقصود بذلك موارد المركز من إنتاجه والبرامج

الدولية للمساعدات في مجالات الاقتصاد والتنمية التي يستقبلها المركز إلى الأردن.

٣/٣. أهلية التقاضي بجميع أشكاله وأنواعه.

٤/٣. يحق للمركز ممارسة الصلاحيات أعلاه كلها أو بعضها من أجل تحقيق أهدافه شريطة أن

تكون هذه الصلاحيات متسقة ومنسجمة مع القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات السائدة

والتي تصدر من حين إلى آخر في المملكة الأردنية الهاشمية وكذلك ما تنص عليه هذه الاتفاقية

من شروط وأحكام متفق عليها وما يطرأ عليها من حين لآخر أية إضافات أو ملاحق تتضمن

تعديل أو إضافة أو إلغاء أو حذف أو شطب أو تعديل أو تجديد لأي شرط أو حكم أو غاية

مقصودة لصالح تنفيذ أو تطبيق أو تفسير أو تأويل هذه الاتفاقية.

مادة (٤) - أجهزة المركز.

تتكون أجهزة المركز من :

مجلس الأمناء (BT) BOARD OF TRUSTEES

المجلس التنفيذي (EB) EXECUTIVE BORD

مدير المركز (RD) REGIONAL DIRECTOR

محكمة العدل

وذلك بالفصل الآتي :

أولاً : مجلس الأمناء.

بالإشارة الى المبدأ (٩)، (١٠) من وثيقة المشروع (مبادئ إعلان القاهرة لعام ١٩٩٢) حول تشكيل مجلس الأمناء ومهامه الذي يعتبر بمثابة الجمعية العمومية للمركز في عمان والمراكز الأخرى المنشأة في الدول العربية والتي تنشأ مستقبلاً والذي يجتمع مرة واحدة على الأقل في العام والذي يباشر مهامه وواجباته طبقاً للنظام والاحكام التي وضعها في أول اجتماع له وأي توصيات أو تعديل أو تمديد أو تجديد أو حذف أو تغيير أو إضافة لاحقة للنظام والاحكام ويكون مجلس الأمناء قد اعتمدها.

(أ) تكوين مجلس الأمناء:

مع مراعاة تشكيلة مجلس الأمناء الأول التأسيسي وما يلزم من تصويب بسبب هذه الاتفاقية المعقودة بين المركز وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، فإن مجلس الأمناء يتكون من ١٠ - ١٢ عضواً (وزراء أو من في مستواهم ممن لهم خبرة فنية عالية).

(ب) يختص المجلس بالآتي :

- (١) - تبني السياسات الخاصة باجراءات وضع المشروع موضع التنفيذ وتبني السياسات الخاصة بالتنسيق والتكامل بين المراكز والشبكة الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات وبرامج الحاسوب.
- (٢) - مراجعة ومتابعة ما يتم من تقدم حقيقي في خطوات تنفيذ المشروع.
- (٣) - مناقشة واعتماد تقارير الانجاز السنوي (الذي يعرضه المجلس التنفيذي للمشروع).
- (٤) - الموافقة على توصيات المجلس التنفيذي الخاصة بمراجعة وتعديل وثائق المشروع و/أو وثائق المشاريع في الدول العربية، ويجب موافقة كل من الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي والبرنامج الائتماني للأمم المتحدة على حده على هذه التعديلات لتصبح نهائية. وبناء على ما تقدم أعلاه، فقد تقرر بموجب هذه الاتفاقية لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية أن تعين لها عضو في مجلس الأمناء ولها أن تعزله وتعين عضو آخر المرة تلو المرة على النحو الذي تراه مناسباً.

ثانياً : المجلس التنفيذي.

بالإشارة الى المبدأ (١٢)، (١٣) (١٤) من وثيقة المشروع (مبادئ إعلان القاهرة لعام ١٩٩٢) حول تشكيل المجلس التنفيذي ومهامه الذي يعتبر بمثابة مجلس ادارة للمركز في عمان والمراكز التي يتم انشاؤها في الدول العربية والتي تنشأ مستقبلاً والذي يجتمع مرة واحدة بانتظام كل ستة أشهر، كما يجوز أن يعقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي والبرنامج الائتماني للأمم المتحدة أو أحد مدراء المراكز.

(أ) تكوين المجلس التنفيذي :

لحين استكمال تأسيس مقر للمركز في جميع الدول العربية يتولى مركز القاهرة كامل صلاحيات المجلس التنفيذي.

- مع مراعاة تشكيلة المجلس التنفيذي الحالي وما يلزم من تصويب بسبب هذه الاتفاقية المعقودة بين المركز وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، فإنه بتشكيل المجلس التنفيذي من ٦ - ٧ أعضاء بناء على اقتراح المركز في القاهرة بالإضافة الى ٢ - ٣ من خبراء على أعلى مستوى فني في مجالات أنشطة المراكز.

ويجوز دعوة مديري المراكز وبعض أعضاء مجموعة الخبراء لحضور المجلس التنفيذي، وفي هذه الحالة لا يكون لأي منهم حق التصويت.

(ب) يمارس المجلس الصلاحيات والمسؤوليات الآتية :

- وضع السياسات والأهداف الاستراتيجية للمركز في عمان وسائر المراكز في الدول العربية.
- اعتماد خطة عمل للمراكز وأي تعديلات عليها.
- إعتماد تعيين وإلغاء عمل كل من مدير المركز في عمان وسائر المراكز في الدول العربية بناء على توصيات الهيئة المنقذة (الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي).
- إعتماد تعيين وإلغاء خدمة العاملين الفنيين في الوظائف الدولية بالمراكز بناء على ما يتم عرضه من توصيات محددة من مدير المركز المعين بعد استشارة مجموعة الخبراء.
- اعتماد التقرير السنوي للانجاز لرقعه مجلس الأمناء.
- وضع السياسات الخاصة بالتنسيق والتكامل بين المراكز والشبكة الإقليمية.
- تعيين المراجعين (المدققين للمالين) الخارجين للمركز في عمان وسائر المراكز.

محكمة أمن الدولة

(ج) المجموعة الاستشارية.

يستعين المجلس التنفيذي بعدد من الخبراء يكونوا بمثابة مجموعة استشارية فنية تعاونية في الآتي :

- ١ - تقييم مدى تقدم الأعمال في إنجاز خطة عمل المركز.
- ٢ - تقييم مدى جودة مخرجات المركز.
- ٣ - تقديم التوصيات بخصوص السياسات والخطط والبرامج المقترحة الأخذ بها.
- ٤ - تقديم المشورة الميدانية للأجهزة المنفذة للمراكز.

ثالثا : مدير المركز.

يكون للمركز في عمان مدير يتم اختياره من مركز القاهرة من الأردن أو من بين أبناء الدول العربية ذوي الكفاءة ذات المستوى العالمي.

ويكون لمدير المركز في عمان السلطات التي تحددها لائحة العمل المعتمدة من مركز القاهرة فيما يتعلق بوضع خطة العمل موضع التنفيذ الفعلي بالتنسيق والتعاون مع الأردن والهيئات العربية والخبراء العرب العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات وصناعة برامج الحاسبات الآلية في الأردن والمنطقة العربية.

وللمدير المركز في عمان في سبيل تحقيق ما سبق اتخاذ الآتي :

- ١ - اقتراح السياسات والأهداف ومجالات عمل المراكز في إطار برامج العمل التي تحقق الأهداف الاستراتيجية للمشروع لاعتمادها من المجلس التنفيذي.
- ٢ - صياغة ووضع إطار خطة وبرامج العمل التنفيذية للمركز.
- ٣ - عرض برنامج العمل السنوي على المجلس التنفيذي لاعتماده.
- ٤ - عرض خطة وبرامج التعاون، مع الهيئات العربية والخبراء العرب العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات وبرامج الحاسبات، على المجلس التنفيذي لاعتمادها.
- ٥ - تعيين العاملين فيما عدا العاملين في الوظائف الدولية الثلاث المحددة في وثيقة المشروع، وما يحدده المجلس التنفيذي مستقبلا والتي تكون من اختصاص المجلس التنفيذي، ويكون تعيينه لبقائي العاملين طبقا للهيكل التنظيمي للعاملين في المركز وحسب جدول الدرجات المالية، للمعتمدين من المجلس التنفيذي.

يقوم مدير المركز في عمان بوضع البناء التنظيمي للمركز وتوصيف وظائفه وتحديد الاختصاصات، كما يضع لائحة الشؤون الادارية وشؤون العاملين ولائحة الشؤون المالية، وذلك في إطار ما جاء بوثيقة المشروع وقرارات المجلس التنفيذي للمشروع والعمل على وضعها جميعا موضع التنفيذ بعد اعتمادها من المجلس التنفيذي.

مادة (٥) - مدة المشروع في المملكة الأردنية الهاشمية.

مدة تنفيذ المشروع في عمان هي خمسة سنوات تبدأ من تاريخ تشغيل المركز وما قد يقرر من تعديل لهذه المدة بهدف دعم موارد المركز والى أن تتحقق قدرة المركز على تمويل نفقاته من موارده الذاتية.

مادة (٦) - الملكية الفكرية.

يعتبر المركز في الاردن هو المالك الوحيد لجميع ما يتوصل اليه العاملون فيه من مؤلفات ومصنفات.

ويتمتع المركز بالحماية المقررة لحقوق المؤلف بالنسبة لتلك المصنفات طبقا لأحكام القوانين واللوائح الأردنية والمعاهدات التي تكون الأردن طرفا فيها.

وتعتبر برامج الحاسبات الآلية، والتسجيلات الصوتية المرئية والأفلام والشرائح وما شابه ذلك من أشكال وصور مبتكرة للمصنفات التي يتوصل اليها العاملون بالمركز مؤلفا يتمتع بالحماية بهذا المعنى.

مادة (٧) - أهداف المركز.

- (أ) يهدف المركز في عمان الى تصميم وإنتاج ونشر برامج الحاسبات المتطورة والحصول على أحدث امكانيات تكنولوجيا برامج الحاسبات التي سيتم استخدامها في رفع وزيادة قدرات المملكة في تصميم وإنتاج ونشر استخدام برامج الحاسبات الآلية وما يتصل بها من منتجات أخرى في مجالات إدارة نظم المعلومات MIS وبرامج الدكاء الصناعي IT.
- (ب) يهدف المركز في عمان الى رفع كفاءة المتخصصين في الأردن في مجال هندسة صناعة برامج الحاسبات التدريبية وذلك من خلال إقامة الدورات التدريبية وإنتاج برامج الحاسبات اللازمة لذلك.

(ج) يهدف المركز في عمان الى توفير الدعم المباشر وتعزيز التعاون بين الدول العربية المشاركة في اتفاقية المشروع ، وذلك من خلال تكوين شبكة منظمة من مجموعة الهيئات والمراكز العربية

محكمة أمن الدولة

للتعاون وتبادل المشورة في كل ما يتعلق بتنمية تكنولوجيا برامج المعلومات والحاسبات الآلية.
(د) استخدام تكنولوجيا المعلومات للتوفرة والمعرفة في دعم أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجال المرأة والشباب والطفل، وتطوير وتنفيذ برامج مقدمة لخدمتهم، ودعم وتطوير التعاون الأقليمي في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والمعرفة، واستخدام التقنيات والمناهج الحديثة في ادارة المركز في عمان وتقديم الخدمات، واعتماد وتنفيذ مشروعات متعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والمعرفة في دعم أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الأردني وخاصة في مجال الأطفال والشباب والمرأة، والاستثمار في التنمية البشرية ونقل المعرفة.
ويعمل المركز في عمان على تحقيق الأهداف السابقة باستخدام جميع طرق وأصاليب التكنولوجيا الحديثة وعلى الأخص الآتي :

- (أ) تبني وتطبيق وتطوير السياسات والمبادئ والمعايير اللازمة لتنمية تكنولوجيا المعلومات وبرامج الحاسبات.
- (ب) تبني وتطبيق وتطوير النظم والأصاليب الناجحة لتدريب وتنمية الكوادر الفنية العاملة في مجال هندسة صناعة برامج الحاسبات في الأردن، مما يشمل ذلك من أصاليب التدريب الذاتي والزيارات الميدانية والتعليم من خلال اقامة الدورات التدريبية والدورات والمعارض وغيرها.
- (ج) اجراء المراجعات اللازمة لضبط جودة برامج الحاسبات للنتيجة والاستخدام الكفء للقدرات في الأردن ، مما يمكن انتاج حزم برامج الحاسبات على أعلى مستوى تكنولوجي وتقديم الخدمات المطلوبة ونشر استخدامها بشكل يجعلها قادرة على منافسة للنتجات العالمية من ناحية السعر والتقنية.

مادة (٨) - المزايا والحصانات :-

وعليه ، توافق حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبما لا يتعارض مع سياستها العامة في جميع الاحوال على منح المركز وموظفيه من غير الاردنيين الامتيازات والحصانات التالية المحددة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٩٦٨ تاريخ ١٩٨٨/١/١٢ :-
اعفاء تجهيزات وادوات المركز التي يتم استيرادها خلال ستة اشهر من تاريخ مباشرتها العمل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى شريطة ان لا تكون من المواد التي لها مثل في الصناعات الاردنية المعتمدة .

السماح بادخال سيارتين لاعمال المركز وغاياته تحت وضع الادخال المؤقت معفاة من رسوم التسجيل والترخيص وفق الشروط والضمانات التي تقررها دائرة الجمارك العامة على ان ينظر بزيادة العدد حسب مقتضى الحال بناءً على تنسيب مسبق من الجهة ذات الاختصاص .
اعفاء دخول المركز موضوع البحث من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية شريطة ان لا يكون ذلك الدخل متأتياً من عمل يستغرق ذلك الربح .
اعفاء غير الاردنيين من موظفي المركز العاملين فيه في المملكة باستثناء المستخدمين المحليين والسواقين والخدم من :-

- أ - الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى المترتبة على اثاث منازلهم المستورد والمعد للاستعمال الشخصي لهم ولعائلاتهم على ان يكون ذلك خلال ستة اشهر من تاريخ مباشرتهم العمل داخل المملكة ونمرة واحدة فقط وحسب الشروط والضمانات التي تضعها دائرة الجمارك العامة .
 - ب - السماح لكل واحد من الموظفين المشار اليهم بادخال سيارة واحدة تحت وضع الادخال المؤقت غير معفاة من رسوم التسجيل والترخيص ووفق الضمانات والشروط التي تضعها دائرة الجمارك العامة بعد الاستئناس برأي وزارة الخارجية .
 - ج - اعفاء دخول موظفي المركز موضوع البحث من غير الاردنيين ومن غير المستخدمين المحليين والسواقين والخدم من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية عن رواتبهم ومكاناتهم المتأتية لهم عن عملهم في هذه الهيئات والمنظمات .
- تستثنى المواد الاستهلاكية المستوردة لقر وفروع وموظفي المركز من اية اعفاءات كالدخان والمشروبات الروحية والمحروقات وما مائل ذلك . .
ان يتقيد المركز موضوع البحث بالقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية وان تكون مخاطباتها الرسمية للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والعامة من خلال وزارة الخارجية .

مادة (٩) - مصادر التمويل :-

مع مراعاة اللوائح المعتمدة من مركز القاهرة ودون الاخلال بعمومية الصلاحيات المنصوص عليها في المادة (٥) من هذه الاتفاقية، يتحمل الدعم المالي للمركز فيما يلي :
١/٩ . تتكون ميزانية المركز في الاردن خلال الفترة التأسيسية، والمراحل الأولى لاتشاء المركز بسهم من المركز في مصر.

محكمة حق الأجل

٢/٩. يتكون الدعم الرئيسي المستعمر من :

(أ) المنح والودائع وبيع الودائع الاستثمارية الناتجة عن المساهمات الطوعية الاختيارية للحكومات المختلفة والصناديق الأقليمية والدولية والمنظمات العامة والخاصة المقدمة للمركز.

(ب) المنح والمساعدات الأخرى بما في ذلك تمويل بعض البرامج المحددة وما يتبقى منها تخصص كدعم رئيسي لضمان استمرار عمل المركز ودعمه السعي في استمرار العمل على تحقيق أهدافه.

(ج) أن ما ينتج عن تنفيذ البرامج الإنمائية كافة والتي ينفذها المركز في المملكة الأردنية الهاشمية بالتعاون مع الحكومة الأردنية بموجب عقود أو مذكرات تفاهم كتقديم المركز لبرنامج انمائي اقتصادي أو اجتماعي معين تستوجب مراحل تنفيذه تقديم الخدمات والاستشارات والتدريب والمساعدات الإعلامية كجزء من البرنامج في مركز التدريب العائد للمركز المقرر انشاؤه على نفقة المركز الخاصة بالاضافة لمقر المركز في عمان فهي جميعا على نفقة المركز الخاصة ومجانبة لعموم المستفيدين من أبناء المملكة الأردنية الهاشمية ولأن يوجب منهم بذلك أيا كانت طبيعة البرنامج، وذلك ضمن خطة عمل البرنامج الا اذا اتفق على خلاف ذلك مع الجهة الأردنية المختصة على أن يعود لها أمر قبول ذلك من عدمه وفق ما تراه مناسبة.

(د) للمنح والمساعدات والمخصصات المالية التي تقدمها فروع المراكز في الدول العربية لبعضها البعض من حين لآخر أو بشكل مستمر وكذلك للمنح والمساعدات التي يقدمها الصندوق العربي للأقتصاد والتنمية الاجتماعية وبرامج الأمم المتحدة للتنمية والتطوير.

٣/٩. يكون للمركز موازنة يتم اعدادها عن سنة مالية تبدأ أول كانون الثاني وتنتهي في اليوم الأخير من شهر كانون الأول من كل عام ومعفاة من النشر والاعلان عنها في الجرائد والصحف اليومية.

ويتم اعداد الموازنة ونظام الحسابات والمشتريات والمعارن والاحراجات المالية والمحاسبية اللازمة للعمل بالمركز طبقاً لما يرد من أحكام واجراءات باللائحة المالية للمركز.

ويتم مراجعة الحسابات الختامية سنوياً من قبل مراجع مالي (مطلق خارجي) يتم تعيينه سنوياً من قبل المجلس التنفيذي في أحد اجتماعاته العادية السنوية ويقوم مركز القاهرة مقام المجلس التنفيذي بوضع الاطر والسياسات والضوابط كافة المالية والإدارية والقضائية والأخرى للمركز في الاردن لحسن تشكيل المجلس التنفيذي مستقبلاً.

مادة (١٠) - علاقة المركز بالمنظمات الدولية الأخرى.

مع مراعاة السياسات المعتمدة من مركز القاهرة :

(أ) يقيم المركز في كل دولة علاقة تعاونية مع المنظمات والمؤسسات الوطنية المكلفة بالعمل في مجال المعلومات بما فيها الوزارات والجامعات والهيئات ومعاهد البحوث والتدريب وأجهزة التخطيط وراضعي السياسات في هذا المجال.

(ب) يقيم المركز كذلك علاقة تعاون مع المنظمات الدولية والأقليمية والوطنية المختصة بالبحث في مجال تكنولوجيا المعلومات وغير ذلك مما يراه المركز ضروريا لتحقيق أهدافه.

مادة (١١) - اتفاقيات اضافية.

يجوز للمركز كلما اقتضت الحاجة أن يعقد اتفاقيات اضافية وبروتوكولات وعقود أو يشارك في أنشطته مع أي من الجهات الأردنية المعنية لتنفيذ أهدافه وتطويرها مع مراعاة تطبيق المواد (٢٢، ٢٤) من وثيقة المشروع (مبادئ اعلان القاهرة فيما يتعلق بتعديل نصوص هذه الاتفاقية من جهة المركز في عمان).

مادة (١٢) - التفسير والتحكيم.

تطبيق المواد الواردة في وثيقة المشروع (مبادئ اعلان القاهرة)، وهي المواد (٢١، ٢٢) من وثيقة المشروع، بينما تكون حاكم عمان هي المختصة في نظر ولصلا أي نزاع ينشأ بين المركز في عمان وبين أي من الجهات الأردنية للتعامل معه أو أحد العاملين الأردنيين فيه.

مادة (١٣) - اعتماد سريان الاتفاقية.

تستمر الالتزامات والحقوقي قبل الغير الناتجة عن تنفيذ هذه الاتفاقية إلى ما بعد انقضاء الاتفاقية أو انهاء العمل بها، أما الالتزامات الواقعة على الحكومة في المواد الخاصة بالمصانعات والامتيازات، وتسهيلات تنفيذ المشروعات، وتسوية المنازعات، فتستمر بعد انقضاء الاتفاقية أو انتهاء العمل بها للمدد

محكمة العدل

اللازمة لاجراء التسويات المالية والقانونية فيما يتعلق بالأموال والممتلكات المنقولة للمركز في الاردن، أو الوكالة المنفذة، أو أي أفراد أو منظمات أو مؤسسات تودي خدمات وفق هذه الاتفاقية.

مادة (١٤) - ممتلكات المركز وموجوداته.

تطبق المادة الواردة في وثيقة للمشروع (مبادئ إعلان القاهرة)، وهي المادة (٢٥) من وثيقة المشروع شريطة اتباع الآتي:

(أ) أن لا تتحمل الحكومة الأردنية أي تكاليف أو أعباء أو التزامات مالية بهذا الخصوص.

(ب) أن يكون الخبير (رئيس لجنة التصفية) الذي يتم اختياره من قبل مجلس الأمناء أردني الجنسية في حال أن تقرّر تصفية مركز عمان.

مادة (١٥) - التصديق والإيداع والانضمام.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية من عدد اثنين أصليون باللغة العربية، ويسلم أصل لكل فريق في هذه الاتفاقية، ويتم تسليم صورة طبق الأصل منها لكل من ينضم مستقبلاً لمشروع إنشاء مركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج في أيا من الدول العربية.

وكما يتم التصديق على هذه الاتفاقية من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمركز في عمان، وتصبح هذه الاتفاقية نافذة من تاريخ ايداع وثائق التصديق.

وكذلك الشأن بالنسبة لجميع مستندات وثيقة للمشروع في الأردن المتعلقة بهذه الاتفاقية وأية وثائق أي تعديل أو أي تفسير لموادها وأحكامها والقرارات الصادرة في الخلافات، وكذلك التصديق على جميع الوثائق.

الخاتمة

واضهاداً على ما تقدم واتفاق الفريقين على ما جاء به من أحكام ومبادئ، فقد وقع المفوضون المينة أعمالهم وصادقوا عليها بما يلي وهم:

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

.....

عن

المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج

RTITSEC

.....

مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الدفاع المدني بين وزارة الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣ الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الدفاع المدني والتي تم التوقيع عليها في محافظة جدة في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٨ بين وزارة الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية بصيغتها التالية:-

إن وزارة الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية (المشار إليهما فيما بعد بالطرفين) انطلاقاً من روح الأخوة وروابط حسن الجوار، ودعماً لعلاقات الصداقة بين البلدين، ورغبة في إقامة تعاون مثمر ودائم في مجال الدفاع المدني درءاً للمخاطر، وحماية للأشخاص والثروات والبيئة في مواجهة الكوارث الطبيعية، أو الكوارث الناتجة من مختلف الأنشطة البشرية (بما فيها التقدم التكنولوجي) وإدراكاً للفوائد المشتركة الناتجة من التعاون في هذا المجال - قد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى:

يتعاون الطرفان في مجالات الدفاع المدني لمواجهة مختلف الأخطار والتحديات التي قد تحدث - في أي من البلدين - بسبب الكوارث الطبيعية أو بسبب الأنشطة البشرية (بما فيها التقدم التكنولوجي) مع العمل على تنمية هذا التعاون بالطرق والوسائل التي يترضاها في حدود الإمكانيات المتاحة لكل منهما، ووفقاً للتشريعات السائدة في البلدين.

محرراً من الأصل

المادة الثانية:

يشمل التعاون المشار إليه في المادة السابقة الميادين والموضوعات التالية:

- أ - التعاون في حال حدوث كارثة في أي من البلدين.
- ب - تبادل المعلومات حول تنظيم الجوانب الفنية والإدارية في أجهزة الدفاع المدني في كلا البلدين وتطويرها.
- ج - إجراء دراسات ميدانية وعلمية مشتركة ومستمرة من أجل تحديد الأخطار المباشرة وغير المباشرة التي تهدد كلا البلدين ، وتحديد أفضل سبل الوقاية من هذه الأخطار وسبل مواجهتها.
- د - إعلام كل طرف الطرف الآخر بالمؤتمرات والندوات العلمية التي ينظمها في مجال الدفاع المدني قبل موعد انعقادها بمدة كافية للنظر في إمكانية مشاركته فيها.
- هـ - توفير التسهيلات اللازمة للعاملين في جهاز الدفاع المدني لأي من الطرفين لحضور الدورات التدريبية الفكرية والعلمية التي يعقدها الطرف الآخر.
- و - تسهيل تبادل الخبراء بين البلدين في شتى مجالات الدفاع المدني.
- ز - تشجيع إعداد برامج إعلامية وقائية مشتركة في مجال الدفاع المدني.
- ح - السعي إلى تنسيق مواقف الطرفين عند المشاركة في المؤتمرات والمحافل الإقليمية الدولية المتعلقة بالدفاع المدني.

المادة الثالثة:

يلتزم الطرف المُغاث (الذي تقع الكارثة في إقليمه) بتسهيل إجراءات دخول أفراد الطرف المُغيث (الذي يقدم المساعدة أو المعونة) وخروجهم ، وكذلك معداته ومواده ، وفقاً لبيانات يقدمها الطرف المُغيث قبل دخوله إقليم المُغاث ، كما يلتزم بتوفير الحماية والمساعدة لوحدة الطرف المُغيث.

المادة الرابعة:

يلتزم الطرف المُغيث باحترام الأنظمة والتعليمات المعمول بها في إقليم الطرف المُغاث خلال فترة وجوده فيه.

المادة الخامسة:

تحسب المصاريف التي تترتب على التعاون بين الطرفين على الوجه التالي:

- أ - في حالة الكارثة:
 - يتحمل الطرف المُغيث نفقات انتقال أفراد ومعداته إلى إقليم الطرف المُغاث ، وكذلك نفقات عودتهم عند إنتهاء مهماتهم.
 - يتحمل الطرف المُغاث نفقات الإقامة والإعاشة والرعاية الصحية اللازمة لأفراد الطرف المُغيث ، وكذلك نفقات التشغيل طوال مدة المهمة.
- ب - في حالة الزيارات المتبادلة:
 - يتحمل الطرف الذي ينتمي إليه مسئولو الدفاع المدني أو الخبراء الذين يزورون الطرف الآخر ، نفقات الانتقال في الذهاب والعودة ، ويتحمل البلد المضيف مصاريف الإقامة الكاملة ونفقات التنقل الداخلي.
- ج - في حالة التدريب:
 - يتحمل الطرف الذي يوفد الدارسين أو المدربين إلى الطرف الآخر جميع النفقات المترتبة على ذلك.

المادة السادسة:

لا يتحمل الطرف المُغاث أي عبء أو التزام مالي مقابل تقديم الطرف المُغيث معونات مادية أو عينية . كما أنه لا يتحمل أي نفقة تترتب على استهلاك معدات الطرف المُغيث أو لوازمه أثناء أدائه لمهامه ، أو إتلافها.

محكمة حق العمل

المادة السابعة:

يكون للطرف المُغاث حق الإشراف على إدارة عمليات التدخل والإنقاذ والمعالجة وتحديد أولويات العمل ومناطقه ، على ألا يكلف أفراد الطرف المُغيث ووحداته بمهام تتجاوز في نوعها أو خطورتها المهمات التي يقوم بها أفراد وحدات الطرف المُغاث.

المادة الثامنة:

يتحمل الطرف المُغاث المسؤولية التي تنتج من تسبب أفراد الطرف المُغيث في ضرر بغيرهم دون قصد أثناء أدائهم لمهامهم.

المادة التاسعة:

لا يتحمل الطرف المُغاث المسؤولية الناتجة من الإضرار التي قد تلحق بأفراد فريق الإغاثة التابع للطرف المُغيث أثناء أدائهم لمهامهم.

المادة العاشرة:

لا يجوز نقل المعلومات التي يحمل عليها أي طرف من الطرف الآخر في إطار هذه المذكرة إلى طرف ثالث إلا بعد موافقة كتابية من الطرف الذي قدمها.

المادة الحادية عشرة:

يضطلع بتنفيذ هذه المذكرة من الجانب السعودي المديرية العامة للدفاع المدني ، ومن الجانب الأردني المديرية العامة للدفاع المدني.

المادة الثانية عشرة:

يجوز تعديل بنود هذه المذكرة بموافقة الطرفين وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة في كلا البلدين.

المادة الثالثة عشرة:

أي خلاف ينشأ بين الطرفين في شأن تفسير هذه المذكرة أو تطبيقها يسوي ودياً من خلال اللجنة المشتركة ، وإذا لم تتوصل هذه اللجنة إلى نتيجة ترضي الطرفين يتم اللجوء إلى الطرق الدبلوماسية لإتمام التسوية.

المادة الرابعة عشرة:

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إبلاغ أي من الطرفين الطرف الآخر - عبر القنوات الدبلوماسية - باستكمال إجراءاته الداخلية الخاصة بالتصديق عليها.

المادة الخامسة عشرة:

تظل هذه المذكرة نافذة المفعول لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ دخولها حيز النفاذ وتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة ما لم يبد أحد الطرفين - كتابة - رغبته في إنهائها أو عدم تجديدها قبل تاريخ إنتهائها بثلاثة أشهر على الأقل . كما تظل أحكامها نافذة بالنسبة إلى الطلبات المقدمة قبل إنتهائها.

حررت هذه المذكرة في مدينة جدة بتاريخ ١٤٢٧/٨/٢٥ هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/١٨ م من نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن وزارة الداخلية
في المملكة الأردنية الهاشمية
محمد النابز
وزير الداخلية

عن وزارة الداخلية
في المملكة العربية السعودية
نايف بن عبد العزيز
وزير الداخلية

مكّن من الأصل

قرار بتحديد تاريخ

مباشرة محكمة استئناف معان عملها

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧
- بالاستناد لأحكام المادة الرابعة من نظام محاكم الاستئناف الشرعية
رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٦- الموافقة على اعتبار تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٧
هو تاريخ مباشرة محكمة استئناف معان عملها.

* * * * *

تعديل تعليمات رخص

البث وإعادة البث الإذاعي والتلفزيوني

- وافق دولة رئيس الوزراء على تعديل تعليمات رخص البث وإعادة البث
الإذاعي والتلفزيوني رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ وذلك بإلغاء نص المادة (١٦)
منها وإعادة ترقيم المادة (١٧) لتصبح (١٦).

* * * * *

تعليمات معدله (لتعليمات تسجيل وترخيص المركبات ذات الاستعمال
الخاص المخصصة للعمل خارج الطريق) لسنة ٢٠٠٦

المادة (١) :- تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدله لتعليمات تسجيل وترخيص المركبات ذات الاستعمال الخاص المخصصة للعمل خارج الطريق لسنة ٢٠٠٦) وتقرأ مع تعليمات تسجيل وترخيص المركبات ذات الاستعمال الخاص المخصصة للعمل خارج الطريق لسنة ٢٠٠٥ الاصلية المنشورة على الصفحة (٤١٩) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٦٩٣) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٦ كتعليمات واحدة ، ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) :- يعدل تعريف كلمة المركبات الواردة في المادة الثانية من التعليمات الاصلية ليصبح على النحو التالي :-

المركبات : هي المركبات ذات الاستعمال الخاص المصممة للعمل خارج الطريق ولا تتوفر فيها مواصفات الأمان والسلامة للعمل على الطريق وتنقسم إلى فئتين :-

- أ- الفئة (أ) : مركبة ذات أربع عجلات مجهزة بمقود دراجة آلية لا يزيد سعة محركها عن (٥٠٠) سي سي .
- ب- الفئة (ب) : مركبة ذات أربع عجلات لا يزيد سعة محركها عن (٩٠) سي سي.

المادة (٣) :- تعدل الفقرة (ب) من المادة الثالثة من التعليمات الاصلية على النحو التالي :-

- أ- شطب كلمة (فقط) من آخر مطلعها .
- ب- إضافة البند (٣) إلى آخرها بالنص التالي :-

٣. لأي جهة أو شخص يراها الوزير .

وزير الداخلية
محمد الطير

محكمة معان

تعليمات الأسماء التجارية لسنة ٢٠٠٦

صادرة بموجب المواد (٣، ٧، ٨، ١٧) من قانون الأسماء التجارية

رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ والمادة (١٤) من نظام الأسماء التجارية رقم (١١٦) لسنة ٢٠٠٤

المادة (١) تسمى هذه التعليمات (تعليمات الأسماء التجارية لسنة ٢٠٠٦) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين يوميتين .

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في قانون الأسماء التجارية رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ ونظام الأسماء التجارية رقم (١١٦) لسنة ٢٠٠٤ .

المادة (٣) يحق للجمهور الإطلاع على السجل وفقاً للأصول التالية :-
(أ) يقدم طلب الإطلاع على النموذج المعد لذلك في الوزارة ، تحدد فيه بدقة المعلومات المطلوبة والغاية من طلبها .

(ب) يصدر المسجل شهادة بالمعلومات المطلوبة بعد دفع الرسم المقرر عنها .
(ج) لا يجوز إعطاء شهادة عن الاسم التجاري إلا لمالكه أو وكيله القانوني أو بأمر من المحكمة .

(د) لا يجوز منح شهادة اسم تجاري تم إلغاؤها أو التعديل عليها بحيث أصبحت لا تمثل آخر أحواله في السجل ويستثنى من ذلك الجهات القضائية إذا تعلق الأمر بجرم التزوير .

المادة (٤) يرفق بطلب تسجيل أسماء تجارية للشركات والجمعيات والهيئات الوثائق التالية :
١- صورة عن شهادة تسجيل الشركة أو كتاب لمن يهمل الأمر مبين فيهما غايات الشركة والمفوض بالتوقيع عنها، إذا كان الاسم التجاري المطلوب يعود لشركة .
٢- صورة مصدقة عن شهادة تسجيل الجمعية أو الهيئة ونظامها الأساسي على أن لا يكون قد مضى على تاريخ إجراء أول تصديق مدة تزيد على شهر من تاريخ تقديم الطلب وذلك إذا كان الاسم التجاري المطلوب يعود لجمعية أو هيئة .

المادة (٥) يرفق بطلب تسجيل أسماء تجارية بلغة أجنبية مملوكة لأشخاص أو لشركات أجنبية أو لشركات ذات رأسمال مختلط مسجلة ومستعملة خارج المملكة الوثائق التالية :-
١- شهادة تسجيل الاسم التجاري تبين المفوض بالتوقيع عن المؤسسة أو الشركة مالكة على أن تكون مصدقة على النحو التالي :-
أ- من الجهة المصدرة لها .
ب- من السفارة الأردنية في بلد التسجيل .
ج- من وزارة الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية .
د- من وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة (٦)

تحدد إجراءات نقل ملكية الاسم التجاري على النحو التالي :-

- ١- بحضور البائع والمشتري يقدم طلب نقل ملكية الاسم التجاري على النموذج المعد لذلك في الوزارة ويوقع أمام مسجل الأسماء التجارية أو من يفوضه .
- ٢- يسلم مقدم طلب نقل ملكية الاسم التجاري، شخصين من نموذج النشر المعتمد لنشره في صحيفتين محليتين يوميتين .
- ٣- يبقى طلب نقل ملكية الاسم التجاري معلقاً إلى أن يعود مقدمه مصطحباً معه عددي الصحيفتين المحليتين اللتين نشر بهما الإعلان ويتم حفظهما في ملف الاسم التجاري ويثبت نقل الملكية على السجل ويعطى المالك الجديد شهادة تليد ملكيته للاسم التجاري .

المادة (٧)

تحدد إجراءات الرهن على قيد الاسم التجاري على النحو التالي :-

- ١- يقدم طلب رهن الاسم التجاري مرفقاً بسند الرهن المنظم أمام كاتب العدل أو مسجل الأسماء التجارية من قبل الدائنين المرتهين أو المدينين للرهن .
- ٢- يعطى مقدم الطلب نسختين من نموذج النشر المعتمد لنشره في صحيفتين محليتين .
- ٣- يبقى طلب الرهن معلقاً لحين عودة مقدمه مصطحباً معه عددي الجريدتين يوميتين اللتين نشر فيهما الإعلان ويسلم إشعاراً بإيداع طلب الرهن .

المادة (٨)

يرفق بطلب تسجيل الترخيص بابي أعمال الأسماء التجارية الوثائق التالية :-

- ١- اتفاق خطي بين المرخص والمرخص له موقعاً أمام كاتب العدل أو أمام المسجل أو من يفوضه .
- ٢- شهادة السجل التجاري للمرخص له .
- ٣- شهادة تسجيل الاسم التجاري العائد للمرخص وشهادة تثبت المفوض بالتوقيع عن المحل التجاري مالك الاسم التجاري إذا كان الاسم موضوع الترخيص خارج المملكة الأردنية الهاشمية على أن تكون مصدقة على النحو التالي :-
أ- من الجهة الرسمية التي أصدرتها .
ب- من السفارة الأردنية في بلد المرخص .
ج- من وزارة الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية .
د- من وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية .
٤- تترجم الوثائق التي تنظم باللغة الأجنبية إلى اللغة العربية ترجمة عليه .

محكمة خبث الأجل

المادة (٩)

تحدد إجراءات الحجز على قيد الاسم التجاري على النحو التالي :-
١- يقدم طلب الحجز بموجب كتابي رسمي من أي جهة قضائية أو رسمية تخولها التشريعات ذلك.
٢- توضع إشارة الحجز على قيد الاسم التجاري وتحفظ نسخة من كتاب الحجز في ملف الاسم التجاري.
٣- تبقى إشارة الحجز موضوعه على قيد الاسم التجاري حتى يصدر كتاب من الجهة التي أصدرت قرار الحجز متضمناً رفع إشارة الحجز على قيد الاسم التجاري.

المادة (١٠)

للمسجل أن يطلب إبراز أي من الوثائق التي يراها ضرورية للتأكد من صحة البيانات التي تم تقديمها وبشكل خاص رخصة المهن التي تبين الاستعمال الفعلي للاسم التجاري.

المادة (١١)

إذا تقدم التاجر بتصريح يعلن فيه توافقه عن تعاطي التجاره وجب عليه شطب الاسم التجاري المتعلق بذلك التصريح ما لم يكن قد تنازل عنه للغير.

المادة (١٢)

تعتمد النماذج التالية :-

- ١- نموذج تسجيل أسماء تجاريه.
- ٢- نموذج تعديل على الاسم التجاري.
- ٣- نموذج إشعار بإيداع طلب رهن أو تجديد الاسم التجاري.
- ٤- نموذج إعلان نقل ملكية الاسم التجاري في الصحف المحلية.
- ٥- نموذج إعلان رهن الاسم التجاري في الصحف المحلية.
- ٦- نموذج طلب تحري عن اسم تجاري بغايات التسجيل ..
- ٧- نموذج طلب شطب الاسم التجاري من قبل الغير.
- ٨- نموذج تصريح عن عنوان التبليغ.
- ٩- نموذج تصريح عن عنوان التبليغ.
- ١٠- نموذج إشعار توفيق أوضاع.

وزير الصناعة والتجارة
هريش علي الزمرعي

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٦

تعليمات أسس استثمار أموال شركة التأمين وتحديد طبيعة موجودات شركة التأمين ومواقعها التي تقابل الالتزامات التأمينية المترتبة عليها
صادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين بمقتضى أحكام الفقرة (د) والفقرة (هـ) من المادة (٢٣) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات أسس استثمار أموال شركة التأمين وتحديد طبيعة موجودات شركة التأمين ومواقعها التي تقابل الالتزامات التأمينية المترتبة عليها لسنة ٢٠٠٦) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢):

- أ- يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في المادة (٢) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته، ما لم تدل القرينة على غير ذلك.
- ب- تعني كلمة (القانون) حيثما وردت في هذه التعليمات، قانون تنظيم أعمال التأمين النافذ المعمول به.
- ج- لغايات هذه التعليمات، يعتمد تعريف "الأطراف ذات العلاقة" وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.
- د- لغايات هذه التعليمات، يقصد بـ "الموظف الرئيسي" الموظف الذي يشغل أي من الوظائف التالية في الشركة:-

- ١- مدير عام الشركة أو المدير المفوض.
- ٢- نائب مدير عام الشركة.
- ٣- مساعد مدير عام الشركة.
- ٤- مدير الدائرة أو القسم.

محكمة

- ٥- المدقق الداخلي.
- ٦- موظف الإرتباط.
- ٧- مدير الفرع.
- ٨- أي وظيفة أخرى يقرر المدير العام اعتبارها وظيفة رئيسية.

المادة (٣):

- ١- على مجلس إدارة الشركة اعتماد سياسة استثمارية حصيفة تتفق مع أحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها وأن تتضمن حد أدنى ما يلي:-
- ١- أنواع الاستثمارات المسموح بها أو الاستثمارات غير المسموح بها، على أن يتم تحديد الاستثمارات المرغوب بها إن أمكن.
- ٢- حدود استثمار الشركة من حيث التوزيع الجغرافي والأسواق المستثمر بها والقطاعات الاقتصادية والعملية والانحرافات المسموح بها (إن وجدت).
- ٣- تركيز الاستثمارات مع أي جهة.
- ٤- سياسة إدارة المخاطر المرتبطة بالاستثمار مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- ٥- الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية والمالية في الشركة لتنفيذ السياسة الاستثمارية.
- ٦- أسس التعاقد مع الجهات الخارجية لتنفيذ السياسة الاستثمارية وإدارتها.
- ٧- الحالات التي يجوز للشركة فيها رهن الموجودات أو إقراضها بما في ذلك منح قروض للموظفين.
- ٨- إجراءات معالجة حالات تضارب المصالح وكيفية التعامل معها.
- ٩- إجراءات مراقبة تطبيق السياسة الاستثمارية في الشركة.
- ١٠- أسس منح مكافآت الموظفين المرتبطة بعوائد الاستثمارات.
- ١١- أسس توزيع أرباح الاستثمار على بيان الدخل وحسابات الاكتتاب.

ب- يراعى لدى وضع السياسة الاستثمارية للشركة طبيعة التزامات الشركة، وعلى وجه الخصوص الالتزامات الاكتتابية وطبيعة الأعمال المكتتب بها والاستثمار الفعلي بالموجودات المختلفة، لتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، بالإضافة لما يلي:-

- ١- سياسة الاكتتاب.
 - ٢- سياسة إعادة التأمين المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وفقاً لأحكام تعليمات معايير إعادة التأمين المعمول بها.
 - ٣- الأسواق المالية.
 - ٤- رأس المال وحقوق الملكية.
 - ٥- الملاءة والسيولة.
 - ٦- الحد الأدنى للعائد المضمون للوثائق المكتتب بها أو التعهدات ذات العلاقة.
 - ٧- التشريعات ذات العلاقة.
- ج- على مجلس إدارة الشركة تقييم السياسة الاستثمارية سنوياً، أو إذا اقتضى الأمر خلال السنة، وتزويد المدير العام بنسخة عن هذه السياسة سنوياً وبموعد أقصاه نهاية الربع الأول وتزويده بأي تغيير أو تعديل يطرأ عليها خلال السنة.

المادة (٤):

يتوجب على إدارة الشركة، لدى تنفيذها السياسة الاستثمارية للشركة وفقاً لأحكام هذه التعليمات، المحافظة على وضع مالي سليم وقوي للشركة والمحافظة على قيمة استثمار الشركة ككل بما في ذلك تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر، بالإضافة للقيام بما يلي:-

- ١- إدارة المخاطر المرتبطة بالاستثمار والمتضمنة وصف وتحديد أسس قياس:-
- ١- مخاطر السوق ومنها مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر التغير بأسعار أدوات الملكية والاستثمارات العقارية ومخاطر أسعار صرف العملات، بالإضافة إلى الحد الأدنى للعائد المضمون للوثائق المكتتب بها أو التعهدات ذات العلاقة.

محكمة العدل

٢- مخاطر الائتمان.

٣- مخاطر السيولة.

ب- وضع إجراءات مراقبة حدود الاستثمار بأنواع الاستثمارات المختلفة والانحرافات المسموح بها.

ج- تحديد الخطط البديلة الواجب إتباعها في حال حدوث حالات طارئة.

د- وضع الإجراءات التفصيلية لمراقبة تنفيذ السياسة الاستثمارية في الشركة.

هـ- تحديد طبيعة التقارير المطلوب إعدادها، ووضع أسس إعداد التقارير ودورها مع ضرورة تضمينها حالات الانحراف والإجراءات المتخذة لتصويب ذلك.

و- التأكد من عدم وجود قيود على تحويل رؤوس الأموال وأرباحها إلى الخارج فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية.

ز- التأكد من اتفاق السياسة الاستثمارية للشركة مع التشريعات ذات العلاقة.

المادة (٥):

للشركة التعاقد مع جهات خارجية لتنفيذ سياستها الاستثمارية وإدارتها شريطة ما يلي:-

أ- تحديد أسس إدارة المخاطر المرتبطة بهذه التعاقدات.

ب- تحديد الجهات المتعاقد معها بناء على السياسة الاستثمارية المحددة من قبل مجلس الإدارة وتقييمها بما في ذلك الوضع المالي لتلك الجهة، والحصول على موافقة للهيأة أعضاء مجلس الإدارة في حال التعاقد مع أطراف ذات علاقة.

ج- التأكد من إدارة الاستثمارات وتنفيذها بناء على السياسة الاستثمارية المحددة من قبل مجلس الإدارة وبما يتفق مع التشريعات ذات العلاقة.

د- طلب تقارير شهرية من الجهات الخارجية المتعاقد معها عن وضع الاستثمارات الخاصة بالشركة.

هـ- تزويد الهيئة بالإنفاقية الموقعة مع الجهة الخارجية.

المادة (٦):

في حال كانت شركة التأمين شركة تابعة، على الشركة تطبيق معايير إدارة المخاطر على مستوى الوحدة القانونية.

المادة (٧):

أ- لا يجوز للشركة الاحتفاظ بموجودات تزيد قيمتها عن النسب المحددة في الملحق رقم (١) المرفق بهذه التعليمات، ويستثنى من ذلك استثمارات الوثائق المرتبطة استثمارياً.

ب- لا يجوز للشركة الاستثمار بأي صندوق استثماري تزيد نسبة استثماره بالأدوات المالية الصادرة عن الشركة عن (١٠٪) من إجمالي استثمارات الصندوق.

ج- لا يجوز للشركة الاحتفاظ بموجودات مع نفس الجهة أو مضمونة من قبلها تزيد قيمتها عن النسب المحددة في الملحق رقم (٢) المرفق بهذه التعليمات، ويستثنى من ذلك استثمارات الوثائق المرتبطة استثمارياً والاستثمارات المحددة في المادة (١٠) من هذه التعليمات.

المادة (٨):

أ- لا يجوز للشركة:-

١- الاستثمار أو الإقراض بضمانة أسهم الشركة نفسها.

٢- إصدار كفالة أو أي التزام لصالح موظف رئيسي أو عضو مجلس إدارة.

٣- الاستثمار بشركة يمتلك، بشكل مباشر أو غير مباشر، واحد أو أكثر من الموظفين الرئيسيين فيها أو أعضاء مجلس الإدارة نسبة (١٠٪) أو أكثر من رأسمال تلك الشركة.

٤- الاستثمار بشركة تضامن أو توصية بسيطة.

٥- شراء أو بيع أي موجودات من الموظفين الرئيسيين أو أعضاء مجلس الإدارة.

محكمة من الأصل

- ب- على الرغم مما ورد في البند (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة، يجوز للشركة الاستثمار في شركات مملوكة، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأعضاء مجلس الإدارة، إذا كان هذا العضو شركة مساهمة عامة أو مؤسسة الضمان الاجتماعي أو القوات المسلحة الأردنية، على أن لا تتجاوز نسبة الاستثمارات في كافة الشركات المذكورة (٥٠٪) من حقوق الملكية للشركة مطروحاً منها الأرباح النقدية المقترحة توزيعها.
- ج- على الرغم مما ورد في البند (٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة، يجوز للشركة وفي حالات ضرورة ومبررة وبشكل تفضيلي للشركة، شراء أو بيع أي موجودات من الموظفين الرئيسيين أو أعضاء مجلس الإدارة، شريطة الحصول على موافقة مسبقة من المدير العام المستندة إلى توصية المديرية المعنية في الهيئة.
- د- يجوز للشركة منح قروض للموظفين وفقاً للنظام الداخلي للشركة و/أو ضمن الشروط الاعتيادية لحملة الوثائق.
- هـ- يجوز للشركة شراء أو بيع أي موجودات للأطراف ذات العلاقة من غير المذكورين في البند (٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة شريطة ما يلي:-
- ١- أن تتم عملية البيع أو الشراء وفق شروط السوق وأحكامه أو بشكل تفضيلي للشركة.
 - ٢- أن يتم دفع المقابل كاملاً ونقداً للشركة بحالة البيع.

المادة (٩):

لا يجوز للشركة الاستثمار بالمشتقات المالية لأغراض المضاربة ويسمح بذلك لأغراض التحوط وضمن إطار محدد بسياسة الشركة الاستثمارية.

المادة (١٠):

يجوز للشركة الاستثمار بنسبة تزيد عن (٢٠٪) من رأسمال أي من الشركات المذكورة أدناه فقط:-

- ١- شركات مالية.

- ب- شركات استشارات مالية وإدارة المحافظ.
- ج- شركات صناديق الاستثمار.
- د- شركات الاستثمارات العقارية.
- هـ- شركات خدمات المعلوماتية.
- و- شركات سمرة الأراضي.
- ز- شركات تقدم خدمة مساندة لأعمال الشركة أو للشركات التابعة لها.
- ح- شركات قابضة مالية، على أن لا تتجاوز نسبة الاستثمار عن (٢٠٪) من رأسمال الشركة المستثمر بها إلا في الاستثمارات المحددة في الفقرات (أ-ز) من هذه المادة.

المادة (١١):

- ١- على الشركة تزويد الهيئة بتفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تزيد قيمة كل منها عن (٥٪) من مجموع الموجودات أو (٥٠٠) ألف دينار أيهما أقل، وبتفاصيل مجموعة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والتي تزيد إجمالي قيمتها لكل طرف عن (٥٪) من مجموع الموجودات أو (٥٠٠) ألف دينار أيهما أقل بشكل ربع سنوي، وتتضمن المعاملات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:-
 - ١- تحويل الموجودات والالتزامات.
 - ٢- القروض والكفالات.
 - ٣- الاستثمارات.
 - ٤- إعادة التأمين وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من هذه المادة.
 - ٥- الاتفاقيات لمشاركة المصاريف.
 - ٦- تقديم خدمة من قبل أو بالنيابة عن هذه الأطراف بنض النظر عن استيفاء بدل لهذه الخدمات.
- ب- يجب أن تتضمن تفاصيل المعاملات ما يلي:-
- ١- أطراف المعاملة.
 - ٢- وصف للعلاقة بين أطراف المعاملة.

محكمة من الأصل

- ٣- وصف المعاملة.
- ٤- قيمة المعاملة.
- ٥- أي معلومات إضافية ضرورية لفهم تأثير المعاملة على الوضع المالي للشركة أو أدائها.
- ج- على الشركة تزويد الهيئة بتفاصيل المعاملات مع شركات إعادة التأمين وشركات إدارة الاستثمارات ذات العلاقة بشكل إجمالي لكل طرف وبشكل ربع سنوي.
- د- تستثنى المعاملات المتكررة مع البنوك من أحكام هذه المادة.
- هـ- على الشركة تزويد الهيئة بتفاصيل الديون المعدومة وتحديد الديون الخاصة بالأطراف ذات العلاقة منها.

المادة (١٢):

يجوز استثمار الموجودات المقابلة لصافي المخصصات الفنية، وفقاً لتعليمات أسس احتساب المخصصات الفنية المعمول بها، بالأدوات الواردة أدناه فقط، ويستثنى من ذلك استثمارات الوثائق المرتبطة استثمارياً:-

- أ- نقد بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك.
- ب- ودائع وشهادات الإيداع لدى أو المصدرة من البنوك.
- ج- سندات صادرة أو مكفولة من الحكومة الأردنية وأدوات خزينة محلية.
- د- سندات أجنبية وأسناد القرض والودائع لدى البنوك الأجنبية المصنفة ضمن المجموعة الأولى وفقاً لتعليمات هامش الملاءة المعمول بها والقرارات الصادرة بمقتضاها.
- هـ- الأسهم المدرجة المحلية والأسهم الأجنبية المدرجة المصنفة ضمن المجموعة الأولى وفقاً لتعليمات هامش الملاءة المعمول بها والقرارات الصادرة بمقتضاها، على أن تتجاوز نسبة الاكتتابات بكل من أعمال التأمينات العامة والتأمين على الحياة (١٠٪) من إجمالي اكتتابات الشركة للشركات المجازة لأعمال التأمينات العامة

والتأمين على الحياة معاً، وبغير ذلك تعتمد النسب الخاصة بأغلبية اكتتابات الشركة، وعلى النحو التالي:-

- ١- بسقف (٢٥٪) من مجموع المخصصات الفنية لأعمال التأمينات العامة.
- ٢- بسقف (٢٠٪) من مجموع المخصصات الفنية لأعمال التأمين على الحياة.
- و- صناديق الاستثمار المصنفة ضمن المجموعة الأولى أو مضمونة رأس المال من جهة مصنفة ضمن المجموعة الأولى وفقاً لتعليمات هامش الملاءة المعمول بها.
- ز- قروض لحملة وثائق التأمين على الحياة والتي لا تزيد عن قيمة الوثيقة التصفية.
- ح- الاستثمارات العقارية، على أن تتجاوز نسبة الاكتتابات بكل من أعمال التأمينات العامة والتأمين على الحياة (١٠٪) من إجمالي اكتتابات الشركة للشركات المجازة لأعمال التأمينات العامة والتأمين على الحياة معاً، وبغير ذلك تعتمد النسب الخاصة بأغلبية اكتتابات الشركة، وعلى النحو التالي:-

- ١- بسقف (١٠٪) من مجموع المخصصات الفنية لأعمال التأمينات العامة و (٢٠٪) من مجموع المخصصات الفنية لأعمال التأمينات العامة لشركات التأمين الإسلامية.
- ٢- بسقف (٢٠٪) من مجموع المخصصات الفنية لأعمال التأمين على الحياة و (٣٠٪) من مجموع المخصصات الفنية لأعمال التأمين على الحياة لشركات التأمين الإسلامية.

المادة (١٣):

يجب أن لا تقل نسبة الاستثمار بكل من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والودائع لدى البنوك عن (٢٥٪) من مجموع صافي المخصصات الفنية مطروحاً منها صافي المخصص الحسابي، و (١٥٪) من صافي المخصص الحسابي وفقاً لتعليمات أسس احتساب المخصصات الفنية النافذة المفعول.

محكمة العدل

المادة (١٤):

- أ- في حال زاد صافي المخصصات الفنية بأي عملة عن (٥٪) من إجمالي المخصصات الفنية، على الشركة الاحتفاظ بموجودات بنفس العملة تغطي على الأقل (٨٠٪) من صافي تلك المخصصات.
- ب- في حال عدم تحديد صافي المخصصات الفنية بعملة معينة، يعتبر صافي المخصصات الفنية بعملة الدولة الموجود بها الالتزام.
- ج- تطبق أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة، على أعمال التأمين على الحياة وأعمال التأمينات العامة بشكل منفصل لكل منهما.

المادة (١٥):

- أ- يجوز ربط الوثائق المرتبطة استثمارياً بصندوق استثمار يدار داخلياً من قبل الشركة أو بصندوق استثمار يدار من قبل طرف ثالث.
- ب- يجب أن يكون الربط بين الالتزامات والموجودات للوثائق المرتبطة استثمارياً بنسبة لا تقل عن النسبة المحددة بوثائق التأمين أو بنسبة (٨٠٪) في حال لم تحدد النسبة بوثائق التأمين، حيث يجوز للشركة الاحتفاظ بالفرق كنقد أو حسابات لدى البنوك.
- ج- في حال ربط الوثائق المرتبطة استثمارياً بصندوق استثمار يدار داخلياً، يجب التقيد بالأمور التالية:-
- ١- أن تكون الاستثمارات متوافقة مع سياسة الصندوق المعلنة، على أن تكون سياسة الصندوق الاستثمارية واضحة بشروط الوثائق المرتبطة استثمارياً والإشارة إليها بكافة المواد الإعلامية والتسويقية الخاصة بهذه الوثائق.
 - ٢- الاحتفاظ بالحسابات والدفاتر اللازمة لتحديد الموجودات والالتزامات الخاصة بالصندوق، وتحديد عدد وقيمة الوحدات الخاصة بكل وثيقة تأمين بكل الأوقات.
 - ٣- إضافة منافع أخرى غير مرتبطة استثمارياً للوثائق المرتبطة استثمارياً إذا ارتأت ذلك مناسباً.

- د- في حال ربط الوثائق المرتبطة استثمارياً بصندوق استثمار يدار من قبل طرف ثالث، يجب التقيد بالأمور التالية:-
- ١- ضرورة تقسيم الصندوق إلى وحدات، بحيث تكون قيمة الوحدة محددة بشكل دائم بناء على حصتها من صافي قيمة الوحدة من موجودات والالتزامات الصندوق.
 - ٢- الإعلان بشكل دوري عن سعر شراء الوحدة وبيعها.
 - ٣- الاحتفاظ بالحسابات والدفاتر اللازمة لتحديد عدد الوحدات الخاصة بكل وثيقة وقيمتها وذلك في جميع الأوقات.

المادة (١٦):

- أ- تطبق الشركة السياسة الاستثمارية والنسب المحددة في هذه التعليمات على مستويات الشركة التالية:-
- ١- أعمال الشركة في المملكة.
 - ٢- أعمال الشركة في المملكة وفروعها الخارجية.
 - ٣- أعمال الشركة في المملكة وفروعها الخارجية والشركات التابعة لها.
- ب- تطبق أحكام المادة (١٠) من هذه التعليمات على البندين (١) و (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة (١٧):

- أ- تلتزم الشركة عند نفاذ أحكام هذه التعليمات بتوفير أوضاعها وفقاً لأحكام هذه التعليمات خلال مدة لا تتجاوز عام واحد من تاريخ نفاذ أحكام هذه التعليمات، على أن لا تقوم الشركة بأي استثمارات مخالفة لأحكام هذه التعليمات منذ تاريخ نفاذها.

محكمة العدل

ب- على الشركة تخفيض قيمة أي استثمارات، لا تتسجم مع أحكام هذه التعليمات، من رأس المال المتوفر وفقاً للملحق رقم (٢) المرفق بتعليمات هامش الملاءة النافذة المفعول والقرارات الصادرة بمقتضاها.

المادة (١٨):

تعتبر الملاحق المرفقة بهذه التعليمات جزءاً لا يتجزأ منها وتقرأ معها.

المادة (١٩):

يصدر المدير العام القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات.

مجلس إدارة هيئة التأمين

ملحق رقم (١)

الوصف	النسبة
(١) الأدوات المالية غير المدرجة (الأسهم والسندات) المحلية باستثناء المصدرة أو المضمونة من الحكومة الأردنية	(١٠٪) من إجمالي حقوق الملكية مطروحاً منها الأرباح النقدية المقترحة توزيعها، و(٢٠٪) من إجمالي حقوق الملكية مطروحاً منها الأرباح النقدية المقترحة توزيعها للشركات الإسلامية.
(٢) الاستثمارات الأجنبية بما فيها الأسهم والسندات وإسناد القرض وودائع بالبنوك الأجنبية غير المصنفة ضمن المجموعة الأولى حسب تعليمات هامش الملاءة والقرارات الصادرة بمقتضاها	(١٠٪) من إجمالي حقوق الملكية مطروحاً منها الأرباح النقدية المقترحة توزيعها. (٣٠٪) من حقوق الملكية مطروحاً منها الأرباح النقدية المقترحة توزيعها للشركات الإسلامية، على أن لا تتجاوز الاستثمارات غير المدرجة (١٠٪) من حقوق الملكية مطروحاً منها الأرباح النقدية.

الوصف	النسبة
(٣) الاستثمارات العقارية	(١٠٪) من رأس المال المدفوع للشركات المتخصصة بتأمين الرهن العقاري، شريطة الحصول على الموافقة المسبقة من المدير العام.
	(٢٠٪) من إجمالي الموجودات للشركات المجازة لأعمال التأمينات العامة، و(٢٥٪) من إجمالي الموجودات للشركات الإسلامية المجازة لأعمال التأمينات العامة.
	(٣٠٪) من إجمالي الموجودات للشركات المجازة لأعمال التأمين على الحياة، و(٣٥٪) من إجمالي الموجودات للشركات الإسلامية المجازة لأعمال التأمين على الحياة.
	يحدد السقف بالتناسب مع نسبة الاكتتابات للشركات المجازة لأعمال التأمينات العامة والتأمين على الحياة معاً (على أن تزيد نسبة الاكتتابات بكل منهما عن ١٠٪ من إجمالي اكتتابات الشركة) وبغير ذلك تعتمد النسب الخاصة بأغلبية اكتتابات الشركة.

محكمة أمن الدولة

الوصف	النسبة
٤) المجمعات والصناديق الاستثمارية باستثناء المصنفة مجموعة أولى أو مضمولة رأس المال من قبل بنوك أو مؤسسات استثمارية مصنفة من المجموعة الأولى بناء على تعليمات هامش الملاءة الإسلامية.	(١٠٪) من حقوق الملكية مطروحاً منها الأرباح النقدية المقترحة توزيعها.
مؤسسات استثمارية مصنفة من المجموعة الأولى بناء على تعليمات هامش الملاءة الإسلامية.	(٢٠٪) من حقوق الملكية مطروحاً منها الأرباح النقدية المقترحة توزيعها للشركات الإسلامية.

ملحق رقم (٢)

النسبة	إجمالي الموجودات
العام	الحياة
١٠٪	أي فرد/جهة/شركة أو صندوق استثماري باستثناء البنوك والجهات الحكومية الأردنية أو دول مصنفة AAA
١٠٪	الموجودات باستثناء الودائع مع أي بنك
٢٠٪	الحسابات الجارية والودائع وشهادات الإيداع مع أو المصدرة من أي بنك
غير محدد على أن لا يتجاوز مبلغ الودائع مع أي بنك (٦٠٪) من إجمالي الودائع	

أسس وشروط منح التراخيص والتصاريح لمكاتب تكسي المعابر والجسور

المادة (١) :

تسمى هذه الأسس (أسس وشروط منح التراخيص والتصاريح لمكاتب تكسي المعابر والجسور لسنة ٢٠٠٦ الصادرة استناداً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (١٠) من قانون النقل العام للركاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية) .

المادة (٢) :

يقوم مجلس إدارة الهيئة بالإعلان في الصحف اليومية عن الحاجة الى فتح مكاتب تكسي المعابر والجسور من خلال دعوات استثمار بعد إجراء الدراسات اللازمة لهذه الغاية .

المادة (٣) :

أسس وشروط منح التراخيص لمكاتب تكسي المعابر والجسور :-

١ . تحدد دعوة الاستثمار الشروط المتعلقة بما يلي :-

١. رأسمال المكتب المسجل وكفالة حسن التنفيذ .
٢. مساحة المكتب خارج المعبر .
٣. الشروط الخاصة بالكادر الوظيفي لدى المكتب .
٤. أعداد السيارات العاملة في المكتب .
٥. الشروط الخاصة بمشاغل الصيانة .

ب. تكون ملكية ترخيص المكتب باسم صاحب المكتب سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً ولا يجوز انخال شريك او نقل ملكيته لأي كان أو تبديل اسمه أو تغيير موقعه أو اغلاقه إلا بموافقة مسبقة من الهيئة .

ج. أن يكون موقع المكتب الرئيسي خارج المعبر وان يكون داخل حرم المعبر صالة للانتظار و تكون مكيفة و بها موظف تابع للمكتب من أجل التنسيق و طلب السيارة / السيارات حسب الحاجة .

د. أن يتوفر على الأقل خط هاتفي واحد في المكتب وخط فاكس .

محكمة من الأول

٥. تأخذ سيارة تكسي المعبر اللون العاجي درجته DB٦٢٣ وتكون مطبوعة تكسي المعبر على النحو التالي :
- طبعة جانبية باللون الاخضر درجتها DB٦٢٨١ على الابواب الامامية بمساحة ٥٠ سم × ٥٠ سم يكتب عليها اسم المكتب ورقم السيارة ورقم هاتف المكتب.

المادة (٤) :

واجبات مكتب تكسي المعابر والجسور :

١. تنظيم عمل السيارات ومناوبتها بالدور وفق سجل يتم إعداده من قبل الهيئة لهذه الغاية .
٢. عدم السماح لأي سيارة بالعمل إلا بعد الحصول على التصريح اللازم من إدارة الهيئة .
٣. تزويد الهيئة وإدارة المعبر بكشف شهري يبين دوام السيارات العاملة في المكتب وعدد الرحلات لكل سيارة ووقت هذه الرحلات .
٤. إبلاغ الهيئة وإدارة المعبر عن أي مخالفات بخصوص مواصفات السيارات وتصرفات السائقين من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة .
٥. السماح لسيارات مكتب تكسي المعابر والجسور بأخذ طلبات من محافظات المملكة كافة للأشخاص الذين يريدون الذهاب الى المعبر .
٦. التأكد من نظافة كافة سيارات المكتب العاملة من الداخل والخارج .
٧. التقيد بتنفيذ كافة التعليمات الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة وإدارة المعبر .
٨. ان يقوم المكتب بتعيين ضابط ارتباط ضمن حرم المعبر تكون مهمته تأمين السيارات وفق الطلب من المكتب الرئيسي المتواجد خارج المعبر .
٩. تعيين مشرف لإدارة المكتب في حالة عدم تفرغ مالك المكتب و يشترط ان يكون أردني الجنسية و ان لا يقل عمره عن ٢٣ سنة و ان لا يقل مؤهله العلمي عن البكالوريوس .
١٠. ان يلتزم المكتب بتوفير سيارات بشكل دائم حتى اغلاق المعبر وان يتم ذلك بالتنسيق مع إدارة المعبر .

المادة (٥) :

الشروط التي يجب توافرها في السائق العامل على مركبات مكتب تكسي المعابر والجسور :-

١. ان يكون أردني الجنسية ويجيد القراءة والكتابة .
٢. ان لا يقل عمره عن (٢١) سنة ولا يزيد عن (٦٠) سنة .
٣. ان يكون حاصلًا على رخصة سوق تخوله قيادة السيارات العمومية الصغيرة .
٤. ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجناية أو جلة مخلة بالشرف والأخلاق وأن يثبت ذلك بشهادة حسن سلوك من الجهات ذات العلاقة .
٥. ان يتقيد بالزني الموحد الذي تحدده إدارة الهيئة وأن يكون هذا الزني نظيفاً ومرتباً .
٦. ان يلتزم السائق بتعليمات المكتب من حيث المظهر العام ونظافة المركبة التي يقودها من الداخل والخارج .
٧. ان يحصل على تصريح مسبق من الجهات الأمنية وإدارة المعبر ويتم تجديد التصريح كل سنة أشهر .
٨. ان يحصل على تصريح مسبق من إدارة الهيئة يتعلق بإجتازه دورة في السلامة العامة المرورية والمعلومات العامة والمناطق الجغرافية والسياحية والتي تعقد في مراكز أو نوادي عامة يتم إعداده من قبل الهيئة لهذه الغاية .
٩. ان يلتزم بعدد ساعات العمل التي يحددها قانون العمل الساري المفعول .
١٠. ان يكون لديه إلمام باللغة الإنجليزية .
١١. ان يتقيد بالتسعييرة المحددة من قبل الهيئة وأن يحسن التصرف مع الركاب تحت طائلة المسؤولية .
١٢. الالتزام ببرنامج العمل المقرر من قبل إدارة مكتب تكسي المعابر والجسور وعدم التغيب الا بموجب تصريح من إدارة المكتب .

محكمة العدل

المادة (٦) :

للمواصفات العامة للمركبات العاملة في مكتب تكسي المعابر والجسور -

يراعى عند تطبيق البنود أدناه تطبيق تعليمات تجهيز المركبات الصادرة بالإستناد إلى أحكام قانون السير الساري المفعول -

١. أن تكون المركبة المراد تشغيلها من موديل سنة دعوة الإستثمار أو السنة التي قبلها أو السنة التي تليها وتطبق عليها مواصفات وشروط المركبات العمومية المعمول بها في إدارة ترخيص السواقين والمركبات .
٢. أن لا يقل سعة محرك سيارة مكتب تكسي المعابر والجسور عن ١,٨ لتر .
٣. يجب أن لا يزيد العمر التشغيلي لأي سيارة ركوب صغيرة عاملة في هذه المكاتب عن (٨) سنوات .
٤. يجب أن يتوفر في كل مركبة واسطة اتصال لتوجيه حركتها وحسب الحاجة من خلال المكتب (Dispatching System) .
٥. تحمل كل مركبة بطاقة معلومات عن السائق والمركبة وتصريح تسير وفق الشروط والمواصفات التي تحددها الهيئة .
٦. أن يتوفر في كافة المركبات العاملة نظام التتبع عن بعد (Tracking System)

المادة (٧) :

ضوابط للتنفيذ :-

١. التصاريح سنوية ويجب تجديدها عند انتهاء مدتها وفي حالة عدم تجديد التصريح لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر يسحب التصريح والهيئة الحق في تجديده أو الغائه.
٢. للهيئة سحب الترخيص الممنوح للمكتب إذا أخل المالك بأحد شروط الترخيص الممنوح وفق أحكام وشروط دعوة الإستثمار.
٣. إذا ارتكب مالك المكتب أو أحد العاملين لديه في المكتب مخالفة لأحكام قانون النقل العام للركاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ أو أي قانون يحل محله والأنظمة والتعليمات والشروط الصادرة بمقتضاه تتخذ بحقه الإجراءات التالية :-
- أ. الإنذار في حالة المخالفة الأولى .
- ب. مصادرة (٢٥%) من كفالة حسن التنفيذ أو دفع ما يعادلها مالياً لصندوق الهيئة في حال ارتكاب مخالفة ثانية أو عدم إزالة المخالفة السابقة خلال مدة شهر .
- ج. مصادرة (٥٠%) من كفالة حسن التنفيذ أو دفع ما يعادلها مالياً لصندوق الهيئة في حال ارتكاب مخالفة ثالثة أو عدم إزالة المخالفة السابقة خلال مدة شهر .
- د. مصادرة (٧٥%) من كفالة حسن التنفيذ أو دفع ما يعادلها مالياً لصندوق الهيئة في حال ارتكاب مخالفة رابعة أو عدم إزالة المخالفة السابقة خلال مدة شهر .
- هـ. مصادرة (١٠٠%) من كفالة حسن التنفيذ أو دفع ما يعادلها مالياً لصندوق الهيئة في حال ارتكاب مخالفة خامسة أو عدم إزالة المخالفة السابقة خلال مدة شهر .
- و. يراعى عند تطبيق البنود أعلاه أن يقوم مالك مكتب تكسي المعابر والجسور بإعادة إصدار الكفالة بكامل قيمتها الأصلية باسم مدير عام هيئة تنظيم قطاع النقل العام بالإضافة إلى وظيفته بعد مصادرتها أو أي جزء منها.
- ز. يتم شطب أي من الإجراءات والقرارات المشار إليها أعلاه والمتخذة بحق أي من المذكورين أعلاه إذا ثبت أنه لم يرتكب أي مخالفة خلال مدة سنة من تاريخ آخر قرار صدر بحقهم.

محكمة في الأصل

المادة (٨) :-

احكام عامه :-

١. تكون مهمة مكتب تكسي المعابر والجسور خدمة تنقلات المسافرين القادمين الى المملكة وإيصالهم الى أي مكان داخل المملكة وإحضار الركاب من المحافظات الى المعابر والجسور .
٢. يحمل مكتب التكسي (المعابر والجسور) نفس إسم المعبر والجسر التابع له .
٣. يجوز لمكتب التكسي (المعابر والجسور) إمتلاك سيارات من أنواع (الليموزين) ويتم تعديل قيمة البديل المالي السنوي بنسبة السيارات المضافة الى السيارات الأصلية .
٤. يمنع فتح فروع لمكتب تكسي المعابر والجسور لأي سبب من الأسباب .
٥. يقوم المكتب بتنظيم السجلات اللازمة حسب التعليمات التي تصدرها الهيئة بهذا الخصوص ولا يجوز رهن السيارات العاملة في المكتب الا للبنوك او الشركات المالية الممولة .
٦. تكون مسؤولية مالك المكتب بالتكافل والتضامن مع العاملين لديه لتطبيق التعليمات والقواعد تحت طائلة المسؤولية .
٧. لمالك واسطه النقل العمومية التصرف بالمركة كهيكل كيفما شاء وبمعزل عن التصريح المعطى لها حيث ان التصاريح شخصيه ولا يجوز تحويلها الى أي شخص اخر الا بموافقه ادارة الهيئة .
٨. التصريح المملوح من قبل ادارة الهيئة هو بمثابة الاذن في تشغيل المركبات حسب مضمونه .
٩. على مالك المكتب وجميع السائقين العاملين لديه الالتزام بالتعرفه التي تقرها ادارة الهيئة .
١٠. على مالك المكتب الاحتفاظ بسجل يحدد فيه اسماء وعناوين السائقين العاملين على السيارات التابعة للمكتب مع بيان ارقام الهويات ودفاتر العائله والرقم الوطني ورقم الضمان الإجتماعي .
١١. يحق للهيئة وادارة المعبر الاطلاع على سجلات التشغيل والصيانه والاصطال وعلى السجلات المالية والادارية وذلك للتأكد من تقييد

المكتب من الأسس والشروط والقرارات التي تصدر عن مجلس إدارة الهيئة .

١٢. يحدد مجلس إدارة الهيئة الاجره لسيارات مكتب تكسي المعابر والجسور بمبلغ مقطوع لكل منطقة من مناطق المملكة ويلتزم بها المكتب والسواقين العاملين لديه تحت طائلة المسؤولية .

١٣. يتم تسجيل كافة السيارات باسم المكتب .

١٤. يلتزم المشغل بالعقود والاتفاقيات المبرمه مع مجلس ادارة الهيئة او من يفوضه واية قوانين وانظمه وتعليمات وقرارات تتعلق بتنظيم النقل ساريه المفعول حالها او التي قد تصدر مستقبلا وكذلك التقيد بالقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن الجهات الرسمية الاخرى .

١٥. يعتبر الترخيص الصادر وفقا لاحكام المادة (١٩) من قانون النقل العام للركاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ شخصا ولايجوز التنازل عنه او تحويله الى الغير الا بموافقه مجلس إدارة الهيئة .

١٦. تلتزم كافة المركبات العاملة لدى المكتب بالحصول على امر حركة وبشكل يومي من ادارة المكتب .

١٧. يلتزم المكتب بشمول العاملين لديه باحكام قانون الضمان الاجتماعي .

مجلس ادارة هيئة تنظيم قطاع النقل العام

محكمة

تقرير عن تخاصبة الشركة الأردنية

لصيانة محركات الطائرات JALCO

- استناداً إلى الفقرة (ب) من المادة (١٥) من قانون التخاصبة رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠، أنشر فيما يلي التقرير المتعلق بتخاصبة الشركة الأردنية لصيانة محركات الطائرات (جالكو).

خلفية المشروع

أولاً

ضمن برنامج إعادة هيكلة وتخاصبة الملكية الأردنية واستناداً إلى كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٦٥٧٤/١/١٩/٢٠ تاريخ ١٩٩٩/٧/١٥ تم إنشاء شركة الملكية الأردنية الاستثمارية بتاريخ ١٩٩٩/١/١٠ لتعمل كشركة قابضة تم نقل ملكية الشركات التي نتجت عن عملية فصل الوحدات الاستثمارية عن الملكية الأردنية إليها بعد تحويل هذه الوحدات إلى شركات ذات مسؤولية محدودة تمهيداً لخصصتها ومن ضمن هذه الوحدات مركز ترميم المحركات حيث تم فصله عن الملكية الأردنية وتسجيله كشركة محدودة المسؤولية تحت اسم الشركة الأردنية لصيانة محركات الطائرات JALCO برأسمال مقداره (5) مليون دينار أردني بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٧.

ثانياً

قررت مجموعة العمل لإعادة هيكلة وتخاصبة الملكية الأردنية في جلستها رقم (٨٨) المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١/٤ مخاطبة المستثمرين والذين سبق وأن أبدوا اهتماماً ببرنامج تخاصبة شركة جالكو ، حيث تم بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٥ مخاطبة هؤلاء المستثمرين بالبرنامج ، وهم :

- أكاديمية الطيران الملكية الأردنية - الأردن .
- مجموعة الفارابي الاستثمارية - الكويت .
- الخطوط الجوية العربية الليبية - ليبيا .
- الشركة الأردنية للطيران - الأردن .

- الأكاديمية الدولية لتكنولوجيا الطيران - الأردن .
- شركة الأردن لصناعة الطائرات - الأردن .
- Pace Group - الأردن
- مجموعة زيدان لإدارة الأعمال.
- المجموعة الكونية للاستثمار - الإمارات العربية المتحدة.
- شركة وامر لتكنولوجيا كوربوريشن - الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً

شكلت مجموعة العمل في جلستها رقم ٩١ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٤ فريقاً فنياً متخصصاً لديه خبرة كافية لتنفيذ برنامج تخاصبة شركة جالكو وتم تكليفه بكافة الأعمال الاستشارية المالية والفنية والقانونية وإعداد كافة الوثائق المتعلقة بعملية البيع ، والتي هي عادة ما تكون من أعمال البنوك الاستشارية الاستثمارية التي يتم توظيفها لتنفيذ برامج التخاصبة ، كما لم يتم الاستعانة بأي من بيوت الخبرة المالية أو القانونية لتنفيذ البرنامج.

تنفيذ المشروع

أولاً

تم بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٥ الطلب من المستثمرين توقيع اتفاقية سرية المعلومات لتسكينهم من الدخول إلى غرفة المعلومات لشركة جالكو والتي تم إعدادها من قبل الفريق الفني في الهيئة التنفيذية للتخاصبة وهم:

- أكاديمية الطيران الملكية الأردنية - الأردن.
- مجموعة الفارابي الاستثمارية - الكويت .
- الأكاديمية الدولية لتكنولوجيا الطيران - الأردن .
- شركة الأردن لصناعة الطائرات - الأردن .
- Pace Group - الأردن.
- مجموعة زيدان لإدارة الأعمال.
- المجموعة الكونية للاستثمار - الإمارات العربية المتحدة.
- شركة وامر لتكنولوجيا كوربوريشن - الولايات المتحدة الأمريكية.

محكمة
العدل

ثانياً

تم استكمال مرحلة جمع وتدقيق المعلومات Due Diligence من قبل المستثمرين المحتملين خلال الفترة ما بين تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢ وحتى تاريخ ٢٠٠٦/٦/١١ .

ثالثاً

تم تحديد تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨ كموعدها النهائي لاستلام العروض المالية النهائية لشراء ما نسبته ١٠٠% من أسهم الشركة الأردنية لصيانة محركات الطائرات (جالكو) ، حيث تم استلام ثلاثة عروض من كل:

- الأكاديمية الدولية لتكنولوجيا الطيران - الأردن
 - المجموعة الكونية للاستثمار - الإمارات العربية المتحدة
 - شركة وإمران ترانزيتال كوربوريشن - الولايات المتحدة الأمريكية
- حيث قامت مجموعة العمل لإعادة هيكلة وتخصيص الملكية الأردنية بفتح هذه العروض والتوقيع عليها بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ ، وتكليف الفريق الفني بتقييمها.

رابعاً

بعد تقييم العروض المالية السابقة تبين أن العرض المقدم من الأكاديمية الدولية لتكنولوجيا الطيران هو العرض الأفضل ، حيث بلغت قيمة العرض (١١,١٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي (أحد عشر مليوناً ومائة ألف دولار أمريكي) وهو أعلى العروض المقدمة مع عدم احتوائه على أية شروط مسبقة لشراء كامل حصص شركة جالكو ، علماً بأن العروض الأخرى المقدمة كانت على النحو التالي:

- ١- المجموعة الكونية للاستثمار وبمبلغ (٦,٧٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي .
- ٢- شركة وإمران ترانزيتال كوربوريشن وبمبلغ (٥,١٢٠,٠٠٠) دولار أمريكي .

خامساً

تم بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٤ التوقيع على اتفاقية البيع بين شركة الملكية الأردنية الاستثمارية و الأكاديمية الدولية لتكنولوجيا الطيران .

المختبر محمد أبو حمور
رئيس الهيئة التنفيذية للتخصيص

تقرير عن تخصصية الشركة الأردنية

لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي JATS

- استناداً إلى الفقرة (ب) من المادة (١٥) من قانون التخصصية رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ ، أنشر فيما يلي التقرير المتعلق بتخصصية الشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي - JATS .

خلفية المشروع

ضمن برنامج إعادة هيكلة وتخصصية الملكية الأردنية واستناداً إلى كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٦٥٧٤/١/١٩/٢٠ تاريخ ١٩٩٩/٧/١٥ تم إنشاء شركة الملكية الأردنية الاستثمارية بتاريخ ١٩٩٩/١/١٠ كشركة قابضة تم نقل ملكية الشركات التي نتجت عن عملية فصل الوحدات الاستثمارية عن الملكية الأردنية إليها بعد تحويل هذه الوحدات إلى شركات ذات مسؤولية محدودة تمهيداً لتخصصيتها ومن ضمن هذه الوحدات مركز تدريب الملكية الأردنية حيث تم فصله عن الملكية الأردنية وتسجيله كشركة محدودة المسؤولية تحت اسم الشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي JATS برأسمال مقداره (٨) مليون دينار أردني بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٥ .

على ضوء التحسن في الظروف العالمية في صناعة النقل الجوي في عام ٢٠٠٣ واستكمالاً لبرنامج تخصصية الشركات المنبثقة عن إعادة هيكلة الملكية الأردنية ، فقد قررت هيئة مديري شركة الملكية الاستثمارية في جلستها رقم (٢٩) بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢ البدء في إجراءات تخصصية شركة JATS وبناءً عليه قررت مجموعة العمل لإعادة هيكلة وتخصصية الملكية الأردنية (مجموعة العمل):

- تشكيل فريق فني خاص لديه الخبرات والمهارات الفنية والمالية والقانونية وتكليفه بالقيام بكافة الاستشارات اللازمة للبرنامج، وكذلك إعداد كافة الوثائق المتعلقة بعملية البيع .
- تخصيص موازنة للنفقات برنامج تخصصية شركة JATS من شركة الملكية الأردنية الاستثمارية على أن يتم تسديد هذه التكلفة من عوائد تخصصية شركة JATS بعد بيعها .
- تم تعيين خبير قانوني محلي من مكتب المحامي ثائر النجداوي بكلفة إجمالية مقداره (٢٢) ألف دينار وخبير مالي من شركة Jordinvest بكلفة إجمالية مقداره (١٤) ألف دينار .

محكمة العدل

تنفيذ المشروع

أولاً: وضع الفريق الفني خطة تسويق البرنامج وذلك بالإعلان عن خصخصة الشركة في الصحف المحلية والإقليمية والدولية حيث تم نشر الإعلان في الصحف المحلية في الفترة ما بين ١٨-٢٠/٧/٢٠٠٥، وكذلك في صحيفة الاتحاد القطرية في دولة الإمارات العربية المتحدة وصحيفة الشرق الأوسط السعودية التي تصدر في لندن بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٠٥ بالإضافة إلى مجلة Flight International المتخصصة في مجال صناعة الطيران وذلك في عددها الصادر بتاريخ ٢-٨/٢٠٠٥/أب.

ثانياً: بناءً على الإعلان المذكور سابقاً، أبدى تسعة مستثمرين التالية أسماؤهم اهتماماً أولياً للمشاركة في برنامج تخاصيص شركة JATS وهم:-

- (١) الشركة الأردنية للطيران.
- (٢) أكاديمية الطيران الملكية الأردنية وصندوق الأردن الاستثماري .
- (٣) د. ماجد الساعدي.
- (٤) شركة Emirates - CAE.
- (٥) ائتلاف شركة Aeroservice والسيد علي غندور .
- (٦) شركة أبراج كابيتال .
- (٧) شركة الأردن - دبي كابيتال.
- (٨) شركة الفارابي للاستثمار
- (٩) شركة الشرق الأدنى للطيران

وقد تم تأهيل ثمانية مستثمرين منهم لاستكمال مرحلة جمع وتحقيق المعلومات (Due Diligence). واعتذر في مرحلة لاحقة ثلاثة مستثمرين، وعليه فقد قام خمسة مستثمرين بالتوقيع على اتفاقية سرية المعلومات وشراء نشرة المعلومات (Information Memorandum) المعدة لبرنامج تخاصيص الشركة وقاموا بزيارة غرفة المعلومات (Data Room) لاستكمال مرحلة جمع وتحقيق المعلومات وهم:

١. الشركة الأردنية للطيران
٢. أكاديمية الطيران الملكية الأردنية بالائتلاف مع صندوق الأردن الاستثماري

٣. شركة الأردن - دبي كابيتال
٤. الدكتور ماجد الساعدي
٥. شركة الشرق الأدنى للطيران

ثالثاً: تم تحديد تاريخ ٥/٢/٢٠٠٦ موعداً لاستلام العروض المالية من المستثمرين المؤهلين لشراء ما نسبته ٨٠% من حصص شركة (JATS). وفي الموعد المحدد تم استلام عرضين ماليين من كل:

١. أكاديمية الطيران الملكية الأردنية
٢. الدكتور ماجد الساعدي

رابعاً: بعد فتح العروض المالية من قبل مجموعة العمل في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢/٢/٢٠٠٦، كانت العروض المالية لشراء ما نسبته ٨٠% من شركة (JATS) على النحو التالي:

اسم المستثمر	قيمة العرض
١. أكاديمية الطيران الملكية الأردنية	٨ مليون دولار أمريكي
٢. الدكتور ماجد الساعدي	١٣ مليون دولار أمريكي

وبعد تقييم العروض المالية من قبل الفريق الفني تم اختيار العرض المقدم من الدكتور ماجد الساعدي كصاحب العرض الأفضل.

خامساً: قامت لجنة مصغرة من مجموعة العمل بمفاوضة الدكتور ماجد الساعدي لتحسين عرضه المالي، واندت هذه المفاوضات إلى تقديم عرض مالي جديد بتاريخ ١٩/٢/٢٠٠٦ ورفع قيمة شراء الشركة إلى ١٤ مليون دولار أمريكي بشرط أن تحتفظ الشركة بإرباح عام ٢٠٠٦، إلا أنه طلب منه تحسين عرضه المالي مجدداً، حيث قام الدكتور ماجد الساعدي بتقديم عرض جديد لشراء ٨٠% من شركة JATS واشتمل العرض على ما يلي:

محكمة

١. زيادة العرض المالي المقدم لشراء ٨٠% من شركة JATS إلى ١٤,٧٥٠ مليون دولار أمريكي شاملاً جميع العوائد الحكومية (الرسوم وطوابع الواردات ورسوم التنازل لدى مؤسسة المناطق الحرة).
٢. مبادلة المبلغ المذكور في البند (١) بديون المملكة الأردنية الهاشمية لدى المملكة المتحدة وبنسبة خصم مقدارها ٣٧,٧٥% ، ويعطى ذلك تخفيض ديون المملكة الأردنية الهاشمية المستحقة للمملكة المتحدة بمبلغ يقدر بحوالي ٢٣,٦٥ مليون دولار أمريكي.
٣. تسجيل حصص الملكية في شركة JATS باسم المجموعة الشرقية للاستثمار والتطوير السياحي ذ.م.م مباشرة المملوكة بالكامل من قبل الدكتور ماجد الساعدي.

سادساً: وافق مجلس الوزراء الموقر بقراره رقم (١٤٧٠) والمتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٢ على تعيينات مجلس التخصيص ببيع ٨٠% من شركة JATS إلى المجموعة الشرقية للاستثمار والتطوير السياحي بمبلغ ١٤,٧٥٠ مليون دولار أمريكي شاملاً جميع العوائد الحكومية على أن تحتفظ الشركة بأرباح عام ٢٠٠٦ ، وذلك من خلال عملية مبادلة الديون مع المملكة المتحدة وبنسبة خصم مقدارها ٣٧,٧٥% ، كما وافق مجلس الوزراء بقراره رقم (١٦٨٣) المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٤ بتخصيص ٢٠% من أسهم شركة JATS إلى عالية-شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية مقابل اتفاقية تدريب حصرية لمدة أربع سنوات بين الملكية الأردنية وشركة JATS.

سابعاً: تم بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٧ التوقيع على اتفاقية البيع والشراء بين شركة الملكية الأردنية الاستثمارية كما تم التوقيع بنفس التاريخ على اتفاقية الشراكة بين المجموعة الشرقية للاستثمار والتطوير السياحي وشركة الملكية الأردنية.

ثامناً: تم بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ استكمال عملية مبادلة الدين مع المملكة المتحدة وذلك بموجب رسالة دائرة (ECGD) Export Credits Guarantee Department في المملكة المتحدة حيث تم تخفيض مبلغ ١٢,٦٦٠,٠٠٠ جنيه إسترليني من ديون المملكة المتحدة على الأردن ويعادل هذا حوالي مبلغ ٢٣,١٦ مليون دولار أمريكي وذلك مقابل عملية بيع شركة JATS .

الحضور محمد أبو حمور
رئيس الهيئة التنفيذية للتخصيص

قرار رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

- بتاريخ ٢٣ شوال لسنة ١٤٢٧ هجرية الموافق ٢٠٠٦/١١/١٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين ، بناءً على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم (ش/١٣١٦٨ / /١) تاريخ ٢٤ شعبان ١٤٢٧ هجرية الموافق ٢٠٠٦/٩/١٧ وذلك لتفسير البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (١٣٥) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ والفقرة (أ) من المادة (٩) من قانون الضمان الإجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ والفقرة (ج) من المادة (١) من قانون امتياز شركة الكهرباء الأردنية . وبيان ما يلي :
- ١- هل عضوية المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي في مجلس إدارة شركة الكهرباء الأردنية ، هي عضوية منفصلة ، ولا علاقة لها بعضوي مجلس إدارة الشركة الممثلين للحكومة .
 - ٢- هل مساهمة المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي في شركة الكهرباء الأردنية تؤهلها لإرسال ممثل يكون عضواً في مجلس إدارة هذه الشركة ؟

محذراً من الأخطار

ومن الرجوع إلى النصوص التشريعية المطلوب تفسيرها والنصوص الأخرى ذات العلاقة بطلب التفسير نجد ما يلي :

أولاً : -

ينص البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (١٣٥) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ على ما يلي :

[إذا ساهمت الحكومة ، أو أي من المؤسسات الرسمية العامة أو أي شخصية اعتبارية عامة أخرى في شركة مساهمة عامة ، تمثل في مجلس إدارتها بما يتناسب مع نسبة مساهمتها في رأس مال الشركة إذا كانت هذه النسبة تؤهلها لعضوية أو أكثر في المجلس ، وتحرم في هذه الحالة من المشاركة في انتخاب أعضاء المجلس الآخرين ، وإذا قلت مساهمتها عن النسبة التي تؤهلها لعضوية المجلس فتمارس حقها في الترشيح لهذه العضوية ، والمشاركة في انتخاب أعضاء المجلس شأنها شأن أي مساهم آخر . وفي جميع هذه الحالات يتمتع من يمثلها في المجلس بجميع حقوق العضوية ويتحمل واجباتها ، ويشترط أن لا يعين أي شخص بمقتضى أحكام هذه الفقرة عضواً في أكثر من مجلس إدارة شركتين تساهم فيهما الحكومة أو المؤسسة الرسمية العامة أو الشخصية الاعتبارية العامة ، بما في ذلك الشركات العربية والأجنبية التي تساهم فيها أي من هذه الجهات] .

ثانياً : -

تنص المادة (١٣٦) من قانون الشركات على ما يلي :

[إذا كان الشخص الاعتباري من غير الأشخاص العامة المشار إليهم في المادة (١٣٥) من هذا القانون مساهماً في شركة عامة ، فيجوز له الترشيح لعدد من المقاعد في مجلس الإدارة حسب نسبة مساهمته في رأسمال الشركة ، وفي حال انتخابه عليه تسمية شخص طبيعي لتمثله في مجلس الإدارة خلال عشرة أيام من تاريخ انتخابه ، وعلى أن تتوافر فيه شروط ومؤهلات العضوية المنصوص عليها في هذا القانون ، باستثناء حيازته للأسهم المؤهلة لعضوية المجلس ، ويعتبر الشخص الاعتباري فاقداً لعضويته إذا لم يتم بتسمية ممثله خلال شهر من تاريخ انتخابه ، كما يجوز له استبدال شخص طبيعي آخر يمثل خلال مدة المجلس] .

ثالثاً : -

جاء في الفقرة (أ) من المادة (٩) من قانون الضمان الإجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ ما يلي :

[تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون مؤسسة تسمى " المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي " تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وذات استقلال مالي وإداري ولها أن تقوم بهذه الصفة بجميع التصرفات القانونية وإبرام العقود بما في ذلك حق التقاضي وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة واستثمارها وقبول الهبات والإعانات والتبرعات والوصايا والقروض والقيام بالإجراءات القانونية ، وأن تتيب عنها هذه الغاية المحامي العام المدني أو أي وكيل آخر من المحامين] .

محكمة النقض

رابعاً :

جاء في المادة (١٦) من قانون الضمان الإجتماعي ما يلي :

[تتكون الموارد المالية للمؤسسة من المصادر التالية :

- أ- الاشتراكات الشهرية التي يؤديها أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم .
- ب- المبالغ الإضافية والغرامات والفوائد المستحقة بسبب التأخير في دفع الاشتراكات .
- ج- ريع استثمار أموال المؤسسة .
- د- القروض التي تقدمها الحكومة لسد العجز المالي للمؤسسة .
- هـ- الهبات والإعانات والتبرعات والوصايا والقروض وأي واردات أخرى يوافق المجلس على قبولها .]

خامساً :

نص الفقرة (ج) من المادة (١) من قانون امتياز شركة الكهرباء الأردنية على ما يلي :

[ج- مجلس الإدارة :-

مجموع الأعضاء المنتخبين من قبل الهيئة العامة للشركة والعضوين اللذين تعينهما الحكومة لتمثيلها في هذا المجلس .]

وبعد التدقيق في النصوص القانونية سألقة الذكر والمداولة تبين لنا أنها تضمنت القواعد القانونية التالية :

١- إذا ساهمت الحكومة ، أو أي مؤسسة من المؤسسات الرسمية العامة أو أي شخصية اعتبارية عامة في شركة مساهمة عامة ، يكون من حق الحكومة أو المؤسسة الرسمية العامة أو الشخصية الاعتبارية العامة أن يكون لها ممثل أو ممثلون في مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بما تتناسب مع نسبة مساهمتها في رأسمال الشركة ، إذا كانت نسبة مساهمتها تؤهلها ليكون لها عضو أو أكثر في مجلس الإدارة . ولا يحق لها في هذه الحالة المشاركة في الانتخابات التي تجري لانتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة .

أما إذا قلت مساهمتها في رأسمال الشركة المساهمة العامة عن النسبة التي تعطىها الحق بتسمية عضو أو أكثر في مجلس الإدارة ، فيكون من حقها الاشتراك في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة والترشح في هذه الانتخابات شأنها في ذلك شأن أي مساهم آخر .

محكمة العدل

٢- إن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وذات استقلال مالي وإداري ، ولكنها ليست مؤسسة رسمية عامة ، وليس لها شخصية اعتبارية عامة ، وليست بالتالي من المؤسسات الحكومية أو الرسمية العامة ، وليس لأموالها علاقة بالخزينة العامة ، وإنما هي مؤسسة ذات نفع عام انشئت لمصلحة موظفي ومستخدمي الدولة غير الخاضعين لقانون التقاعد المدني والعسكري والعمال والأشخاص الآخرين الذين تشملهم أحكام قانون الضمان الاجتماعي وأموال هذه المؤسسة تأتي من المصادر التي حددها المادة (١٦) من قانون الضمان الاجتماعي ، ولا تدخل الخزينة العامة ، وما يقدم لها من الخزنة العامة للدولة يقدم كقروض لسد العجز المالي لها إن حصل .

٣- وبما أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ليست من المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات أو الشخصيات الاعتبارية العامة ، فإنها تعتبر من الشخصيات الاعتبارية المذكورة في المادة (١٣٦) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وحققها في أن يكون لها ممثل في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة تساهم فيها حق منفصل عن حق الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة ، ولا يتأثر هذا الحق بوجود ممثلين عن الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة وبالتالي فإن حق المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في عضوية مجلس إدارة شركة الكهرباء الأردنية استناداً إلى عقد امتياز شركة الكهرباء الأردنية يتأثر بوجود عضوين ممثلين للحكومة في هذا المجلس .

وبناءً على كل ما تقدم نقرر بالإجماع ما يلي : -

أ- ان عضوية المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في مجلس إدارة شركة الكهرباء الأردنية هي عضوية منفصلة عن عضوية الحكومة في ذلك المجلس ولا علاقة لها بعضوي مجلس إدارة شركة الكهرباء الممثلين للحكومة .

ب- إن مساهمة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في شركة الكهرباء الأردنية تخولها الترشح لعدد من المقاعد في مجلس الإدارة بنسبة مساهمتها في رأسمال شركة الكهرباء الأردنية .

هذا ما قررناه بصدد التفسير المطلوب .

قراراً صدر في ٢٣ شوال لسنة ١٤٢٧ هجرية الموافق ١٥ / ١١ / ٢٠٠٦ ميلادية .

محمّد حامد الرفّاع
رئيس محكمة التمييز
رئيس الديوان الطّاس بتفسير القوانين

محمّد عليّ العلّاون
رئيس ديوان التّخريج والرّأي
نائب رئاسة الوزراء

محمّد
باحي الجراج
قاضي محكمة التمييز

محمّد
محمّد الخرابطة
قاضي محكمة التمييز

محمّد
الدكتور محمود العباد
مراقب عام الفرجان
مندوبه معالي وزير الصناعة والتجارة

محكمة التمييز

قرار رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٤٢٧هـ الموافق ١٥ / ١١ / ٢٠٠٦ ميلادية ،
بناءً على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم (١ - / ١٢٠٥٧) تاريخ ٨ / ٢٤ /
٢٠٠٦ إجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير البند (١١) من الفقرة (أ) من المادة (١٢)
والمادة (٦٠) من قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ ، وبيان ما يلي :

١- هل تلك الهيئة صلاحيات القضاء الكامل ، عند الفصل في الشكاوى بحيث يشمل ذلك
مطالبة أحد أطراف الشكوى بالتعويض سواء من ناحية تحديد مقداره أو من ناحية وجود مقتضى أو
مير له ؟

٢- هل أن المقصود بعبارة المنازعات المتعلقة بالإستحقاقات المالية الناجمة عن تطبيق إتفاقيات
سارية المفعول ، تلك المبالغ غير المتنازع عليها ، سواء في مقدارها أو في صحة مصادرها ، أم أن
المقصود بهذه العبارة جميع الحقوق المالية الناشئة عن تطبيق هذه الإتفاقيات سواء المستحقة منها أو
المتنازع عليها ؟

٣- هل أن نصي البند (١١) من الفقرة (أ) من المادة (١٢) والمادة (٦٠) من قانون
الاتصالات المشار إليه ، يمنعان الهيئة من نظر النزاع ، في حال عرضه على القضاء ، ويغلان يدها ،
سواء أكان عرض الموضوع على القضاء متزامناً مع عرضه على الهيئة أو بعد أن تكون الهيئة قد
باشرت بإجراءاتها ، ولم تصدر قرارها في الشكوى ؟

وبعد الإحاطة بما جاء بكتاب دولة رئيس الوزراء المشار إليه ومرفقه كتاب الرئيس التنفيذي
لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات والرجوع إلى النصوص المطلوب تفسيرها والنصوص التشريعية ذات
العلاقة بطلب التفسير تبين لنا ما يلي :

أولاً : تنص المادة (١٠٢) من الدستور على ما يلي :

[تمارس المحاكم النظامية في المملكة الأردنية الهاشمية حق القضاء على جميع الأشخاص في جميع
الموارد المدنية والجزائية ، بما فيها الدعاوى التي تقيمها الحكومة أو تقام عليها بإستثناء المواد التي قد
يقوض فيها حق القضاء إلى محاكم دينية أو خاصة بموجب أحكام هذا الدستور أو أي تشريع آخر
نافذ المفعول] .

ثانياً : ينص البند (١١) من الفقرة (أ) من المادة (١٢) من قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة
١٩٩٥ على ما يلي :

[أ- يمارس المجلس جميع الصلاحيات اللازمة لقيام الهيئة بمهامها وفقاً لأحكام هذا القانون بما في
ذلك :

١- النظر في الشكاوى المقدمة إلى المجلس من المستفيدين بحق المرخص لهم وكذلك النظر في
الشكاوى المقدمة من المرخص لهم ، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وذلك بإستثناء المنازعات المتعلقة
بالإستحقاقات المالية الناجمة عن تطبيق إتفاقيات سارية المفعول .

ثالثاً : جاء في المادة (٥٤) من القانون ذاته ما يلي :

[إذا تلقت الهيئة أي شكوى بوجود تقصير من المرخص له أو وجود خلاف بين المرخص له
والمستفيدين بشأن مستوى الخدمة أو مخالفة شروط الرخصة للهيئة أن تحقق في أسباب الشكوى وأن
تقرر ما تراه مناسباً ويعتبر هذا القرار نهائياً وملزماً للمرخص له] .

رابعاً : تضمنت المواد (٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩) من قانون الاتصالات على
بعض الإلتزامات والواجبات التي أوجبها هذا القانون على هيئة تنظيم قطاع الاتصالات والتزامات
المرخص لهم ، وصلاحيات الهيئة بمراقبتهم لحماية المستفيدين .

خامساً : نصت المادة (٦٠) من قانون الاتصالات على ما يلي :

[أ- تتولى الأجهزة المختصة في الهيئة الفصل في الشكاوى المقدمة من المستفيدين على المرخص
لهم والشكاوى المقدمة من المرخص لهم على المرخص لهم الآخرين .

محكمة من الأصل

ب - يستولى المفوض المختص القيام بالتسوية أو وضع إرشادات للمفاوضات بين الأطراف أو الفصل في الخلاف بنفسه أو بواسطة شخص أو أشخاص يعينهم هذه الغاية ، ويجب تنفيذ قراره فور صدوره ، ويجوز الاعتراض على هذا القرار لدى المجلس خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وإلا اعتبر القرار قطعياً .

سادساً: جاء في المادة (٦٣) من قانون الاتصالات ما يلي :

[أ - يعتبر موظفو الهيئة المفوضون بضبط المخالفات من رجال الضابطة العدلية ويعمل بالضبط المنتظمة من قبلهم إلى أن يثبت عكسها ، شريطة التقيد بشروط الضبط المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

ب - على السلطات المدنية والعسكرية وقوى الأمن العام أن تقدم لموظفي الهيئة كل مساعدة يمكنه للقيام بعملهم في ضبط المخالفات] .

سابعاً : حولت المواد (٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥) من قانون الاتصالات موظفي الهيئة صلاحية تنظيم الضبوط بالمخالفات وضبط الأجهزة والمعدات غير المرخصة ، أو التي تستعمل خلافاً لأحكام القانون .

ثامناً : نصت المادة (٦٦) من قانون الاتصالات ذاته على ما يلي :

[مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى وباستثناء الجرائم المنصوص عليها في المواد (٧٩-٧١) من هذا القانون ، للمجلس أن يعقد تسوية صلحية في قضايا مخالفة أحكام هذا القانون قبل تحريك دعوى الحق العام ، وذلك بالإستعاضة كلاً أو جزءاً " عن الجزاءات والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون بغرامة نقدية لا تقل عن مثلي الغرامة المقررة تدفع مباشرة للهيئة] .

وقد أعطت هذه المادة لمجلس المفوضين أن يعقد تسويات صلحية مع الذين يرتكبون المخالفات البسيطة ويقاضي منهم مبالغ نقدية لا تقل عن مثلي الغرامة التي قررها القانون عقوبة على مرتكب المخالفة ، وفي هذه الحالة تولف ملاحقة المخالف أمام المحكمة .

وبعد التدقيق في النصوص القانونية التي ذكرناها فيما سلف والمداولة توصلنا إلى ما يلي :

- إن المقصود بالشكاوى ، المنصوص عليها في البند (١١) من الفقرة (أ) من المادة (١٢) والمادة (٦٠) من قانون الاتصالات ، هي الشكاوى المتعلقة بالأمور الفنية والتشغيلية والإدارية التي قد تثار بشأنها نزاعات وخلافات بين المرخص لهم بتقديم خدمات الاتصالات ، وبينهم وبين هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ، أو بين المرخص لهم والمستفيدين من خدمات الاتصالات ، وذلك لأنه من صلاحيات الهيئة ممثلة بمجلس المفوضين أن تتأكد من قيام كل من أجهزتها والمرخص لهم أن يفي بالتزاماته تجاه الآخرين ، وأن يعمل مجلس مفوضي الهيئة بواسطة أجهزتها ، على إزالة العقائق والخلافات التي تحول دون تقديم واستيفاء خدمات الاتصالات على الأوجه الصحيحة ، وبسوية عالية وبما يتفق مع السياسة العامة المقررة لتقديم تلك الخدمات ، وهو مسؤول أيضاً عن حماية مصالح المستفيدين ، وذلك بمراقبة المرخص لهم للتحقق من التزامهم بشروط الرخص الممنوحة لهم ، ومواصفات الخدمات وجودتها واسعارها ، ومنع الإحتكار والمنافسات غير المشروعة ، والعمل على تحقيق الغايات والأهداف المرجحاه من خدمات الاتصالات واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق من يخالف الشروط والمواصفات المقررة لتلك الخدمات .

وليس في نص أي من المادتين (١٢ ، ٦٠) من قانون الاتصالات ما يحول مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات صلاحيات قضائية للفصل في الخلافات والنزاعات المدنية الحقوقية التي تثار بين المستفيدين والمرخص لهم ، ولا بين المرخص لهم فيما بينهم ولا بين الهيئة والمرخص لهم والمستفيدين

أما الصلاحيات التي حولت للمفوض والأجهزة المختصة في المادة (٦٠) من قانون الاتصالات فهي صلاحيات مقصورة على الفصل في الشكاوى المقدمة وتسويتها لنياً أو إدارياً ، دون التعرض للحكم في أي تعويض أو مبلغ نقدي يدعيه طرف في دمة طرف آخر أو حتى مجرد تقدير التعويض المستحق لفريقين تجاه فريق آخر ، لأن ذلك وبحكم الدستور من اختصاص المحاكم النظامية ، إلا إذا فوض المشرع صلاحية القضاء فيها إلى محاكم خاصة .

محكمة من الأصل

الأوسمة

أ- صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح لصاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة بحمل وسام الأسد للمارس الصليب الأعظم لملكة هولندا (KNIGHT GRAND CROSS OF THE ORDER OF THE LION OF THE NETHERLANDS) الممنوح لجلالتها حفظها الله ورعاها من جلالة ملكة هولندا، خلال الزيارة الملكية السامية إلى ملكة هولندا في الفترة من ٢٠٠٦/١٠/٣٠ - ٢٠٠٦/١١/١ م.

ب- صدرت الإرادة الملكية السامية بالإعفاء على دولة الدكتور معروف البخيت رئيس الوزراء ووزير الدفاع، بوسام النهضة العالي الشأن من الدرجة الأولى.

وحدات الوزراء

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور زياد فريز نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مهام أعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة الدكتور معروف البخيت رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٦ - ٢٧/١٠/٢٠٠٦ م.

٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد نادر الظهيريات وزير الشؤون البلدية مهام أعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة الدكتور معروف البخيت رئيس الوزراء ووزير الدفاع بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٨/١٠ - ١/١١/٢٠٠٦ م.

٣ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد نادر الظهيريات وزير الشؤون البلدية مهام أعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة الدكتور معروف البخيت رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ٥ - ٧/١١/٢٠٠٦ م.

٤ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور زياد فريز نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مهام أعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة الدكتور معروف البخيت رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من ٨/١١/٢٠٠٦ م.

محكمة
العدل

٥ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد نادر الظهيريات وزير الشؤون البلدية أعمال وزارة الداخلية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عيد الفايز وزير الداخلية خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١٠/٢٢.

* * * * *

٦ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس خالد الأبراتي وزير البيئة أعمال وزارة الصحة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس سعيد دروزة وزير الصحة في جمهورية مصر العربية/ القاهرة بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١٠/٣٠.

* * * * *

٧ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس خالد الأبراتي وزير البيئة أعمال وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس عزمي خريسات وزير الطاقة والثروة المعدنية بمهمة رسمية في المملكة العربية السعودية اعتباراً من ٢٠٠٦/١٠/٢٩.

* * * * *

٨ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس خالد الأبراتي وزير البيئة أعمال وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس عزمي خريسات وزير الطاقة والثروة المعدنية خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/٥.

* * * * *

٩ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس خالد الأبراتي وزير البيئة أعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد منير نصار وزير السياحة والآثار في لندن بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/٥.

* * * * *

١٠ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم ووزير التطعيم العالي والبحث العلمي أعمال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عمر الكردي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/٢.

* * * * *

١١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد باسم السالم وزير العمل أعمال وزارة المالية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور زياد فريز نائب رئيس الوزراء ووزير المالية خارج المملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١٠/٢٨.

* * * * *

١٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد شريف الزعبي وزير الصناعة والتجارة أعمال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيدة سهير الطي وزير التخطيط والتعاون الدولي بمهمة رسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة/ أبو ظبي اعتباراً من ٢٠٠٦/١٠/٢٩.

* * * * *

١٣ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عبدالاله الخطيب وزير الخارجية بمهمة رسمية في مملكة هولندا اعتباراً من ٢٠٠٦/١٠/٢٩.

* * * * *

١٤ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عبدالاله الخطيب وزير الخارجية خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/٥.

* * * * *

١٥ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد عمر الكردي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أعمال وزارة النقل بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد سعود نصيرات وزير النقل بمهمة رسمية في جمهورية مصر العربية/ القاهرة اعتباراً من ٢٠٠٦/١٠/٣١.

* * * * *

١٦ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس محمد ظافر العالم وزير المياه والري أعمال وزارة الزراعة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور عاكف الرعبي وزير الزراعة خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/٦.

* * * * *

محكمة العدل

١٧- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد سالم الخراطة وزير تطوير القطاع العام أعمال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيدة سهير العلي وزير التخطيط والتعاون الدولي خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/٥.

* * * * *

١٨- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد سالم الخراطة وزير تطوير القطاع العام أعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد شريف الزعبي وزير الصناعة والتجارة خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/٥.

* * * * *

١٩- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد عبد الفايز وزير الداخلية أعمال وزارة النقل بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد سعود نصيرات وزير النقل خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/٥.

* * * * *

٢٠- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عبد الشخالبة وزير العدل أعمال وزارة العدل بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد باسم السالم وزير العدل في الولايات المتحدة الأمريكية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/٧.

* * * * *

٢١- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور صبري اربيدات وزير التنمية السياسية وزير الشؤون البرلمانية أعمال وزارة الثقافة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور عادل الطويسي وزير الثقافة خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/٧.

* * * * *

التمثيل الدبلوماسي

١- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٣٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧ المتضمن الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية كوستاريكا على مستوى سفير معتمد وغير مقيم.

* * * * *

ب- ١- وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة الجمهورية اللبنانية ترشيح سعادة السفير السيد شربل عون ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

٢- وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة الجمهورية التونسية ترشيح سعادة السفير السيد صلاح الدين الجمالي ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

٣- وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على تعيين سعادة السيد ايسيلتون سورلوي سفير حكومة مملكة تايلند غير المقيم ليكون سفيراً معتمداً ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

مجالس الأعيان

• صدرت الإرادة الملكية السامية بإعادة تشكيل مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية برئاسة دولة السيد فيصل الفايز/ رئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية وعضوية الدوات التالية أسمائهم ولمدة سنتين اعتباراً من ٢٠٠٦/١٠/١٥:-

- معالي الدكتور باسم عوض الله
- معالي الدكتور رجائي المعشر
- معالي الدكتور حازم الناصر
- معالي الدكتور فواز الزعبي
- سعادة السيد صبيح المصري
- سعادة السيدة سمير دودين

وذلك بالاستناد لأحكام المادة (١/٦) من قانون صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٤.

مكتبة
مجلس
الأعيان

الموظفون

• تعيينات/تقاعداً

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بقبول استقالة عطوفة السيد هيثم أبو النصر المفتي كرئيس وعضو هيئة مديري مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير. وبناء على تنسيب عطوفة رئيس هيئة الأركان المشتركة وافق معالي رئيس الوزراء بالوكالة على قيام الدكتور مؤيد السمان بأعمال رئيس هيئة مديري مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير.

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار المجلس القضائي الشرعي رقم (٢٠٠٦/١٠٠٧/١٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ المتضمن الموافقة على ما يلي اعتباراً من ٢٠٠٦/١٢/١٧ :-

١. تعيين فضيلة الشيخ عبد الله فياض العلي العلوي رئيساً لمحكمة الاستئناف الشرعية في معان وترقيته للدرجة العليا.
٢. ترفيع فضيلة الشيخ خالد محمد أمين رابعه العضو الاقدم في محكمة الاستئناف الشرعية إلى الدرجة العليا ونقله عضواً في محكمة الاستئناف الشرعية في معان.
٣. نقل فضيلة الشيخ عصام محمود أحمد أبو العباس القاضي في محكمة عمان الشرعية عضواً في محكمة الاستئناف الشرعية في عمان بدرجة وراتبه الحاليين.
٤. نقل فضيلة الشيخ أحمد علي عواد الياسين القاضي في محكمة أربد الشرعية عضواً في محكمة استئناف أربد الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
٥. نقل فضيلة الشيخ سليمان عبد الله حسن أبو يحيى القاضي في محكمة عمان الشرعية عضواً في محكمة الاستئناف الشرعية في عمان بدرجة وراتبه الحاليين.
٦. نقل فضيلة الشيخ صالح "محمد علي" الأحمد العمري القاضي في محكمة الرمثا الشرعية عضواً في محكمة الاستئناف الشرعية في أربد بدرجة وراتبه الحاليين.
٧. نقل فضيلة الشيخ محمد خليل سلامة الرفوع قاضي محكمة معان الشرعية عضواً في محكمة الاستئناف الشرعية في معان بدرجة وراتبه الحاليين.
٨. نقل فضيلة الشيخ زهير محمد محمود القضاة القاضي في محكمة صويلح الشرعية قاضياً شرعياً في محكمة عمان الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
٩. نقل فضيلة الشيخ "محمد وجيه" مصطفى حسن غرايبة القاضي في محكمة المفرق الشرعية قاضياً شرعياً في محكمة أربد الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
١٠. نقل فضيلة الشيخ صالح محمد جدوع قباعة قاضي محكمة القويرة الشرعية قاضياً شرعياً في محكمة معان الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.

١١. نقل فضيلة الشيخ غالب عبد الله عثمان أحمد قاضي محكمة الجيزة الشرعية قاضياً شرعياً في محكمة عمان الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
١٢. نقل فضيلة الشيخ الدكتور منصور عبد الله فياض الطوابيه قاضي محكمة مادبا الشرعية قاضياً شرعياً في محكمة عمان الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
١٣. نقل فضيلة الشيخ مأمون محمد عمر أبو سيف القاضي في محكمة أربد الشرعية قاضياً شرعياً في محكمة جرش الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
١٤. نقل فضيلة الشيخ سميح سليمان علي الزعبي قاضي محكمة السلط الشرعية قاضياً شرعياً لمحكمة زي الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
١٥. نقل فضيلة الشيخ محمد سليمان محمد قازان القاضي في محكمة الزرقاء الشرعية قاضياً شرعياً في محكمة المفرق الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
١٦. نقل فضيلة الشيخ محمود فرج سالم داوديه قاضي محكمة الطفيلة الشرعية قاضياً شرعياً في محكمة معان الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
١٧. نقل فضيلة الشيخ مأمون أحمد أمين علي المصري القاضي في محكمة الزرقاء الشرعية قاضياً شرعياً في محكمة أربد الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
١٨. نقل فضيلة الشيخ محمد هاشم محمد عزام القاضي في محكمة عمان الشرعية قاضياً شرعياً لمحكمة السلط الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
١٩. نقل فضيلة الشيخ صالح سلامة مصطفى الصمادي القاضي في محكمة الرصيفة الشرعية قاضياً شرعياً لمحكمة عجلون الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
٢٠. نقل فضيلة الشيخ علي إبراهيم مصطفى عبابنة القاضي في محكمة جرش الشرعية قاضياً شرعياً في محكمة الرمثا الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
٢١. نقل فضيلة الشيخ خليل محمد عياد السكر قاضي محكمة سحاب الشرعية قاضياً شرعياً في محكمة مادبا الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
٢٢. نقل فضيلة الشيخ محمد "محمد أمين" فهميم "زيد الكيلاني" قاضي محكمة زي الشرعية قاضياً شرعياً في محكمة عمان الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
٢٣. نقل فضيلة الشيخ محمود يوسف محمود جرادات قاضي محكمة بصيرا الشرعية قاضياً شرعياً لمحكمة القويرة الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
٢٤. نقل فضيلة الشيخ فخري محمد سالم الطراونه قاضي محكمة الحسينية الشرعية قاضياً شرعياً لمحكمة الطفيلة الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
٢٥. نقل فضيلة الشيخ إياد محمد إبراهيم الخطاييه القاضي في محكمة الرصيفة الشرعية قاضياً شرعياً لمحكمة سحاب الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
٢٦. نقل فضيلة الشيخ عاصم عبد الرحيم محمد عكور قاضي محكمة الهاشمية الشرعية قاضياً شرعياً لمحكمة الوسطية الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.
٢٧. نقل فضيلة الشيخ "محمد أمين" عواد حسين الزعبي قاضي محكمة الأزرق الشرعية قاضياً شرعياً في محكمة الرصيفة الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين.

محكمة عمان

٢٨. نقل فضيلة الشيخ نليل عطا الله رشيد الدعسان القاضي في محكمة عمان الشرعية قاضيا شرعيا في محكمة الرصيفة الشرعية بدرجة وراتبه الحاليين .
٢٩. تعيين السيد محمد احمد سلامة الحيارات الكاتب في محكمة صويلح الشرعية قاضيا شرعيا لمحكمة دير علا الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٣٠. تعيين السيد غالب كريم مفلح السمارنه الكاتب في محكمة عمان الشرعية قاضيا شرعيا في محكمة الزرقاء الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٣١. تعيين السيد نهار "محمد صامد" نهار الرقاد رئيس كتاب محكمة سحاب الشرعية قاضيا شرعيا في محكمة مادبا الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٣٢. تعيين السيد قاسم محمد محمد بني بكر الكاتب في محكمة اربد الشرعية قاضيا شرعيا في محكمة الزرقاء الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٣٣. تعيين السيد اسماعيل احمد علي بني ياسين رئيس كتاب محكمة الكورة الشرعية قاضيا شرعيا لمحكمة الهاشمية الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٣٤. تعيين السيد عبد الرحمن رجب عبد ابو العز رئيس كتاب محكمة العقبة الشرعية قاضيا شرعيا لمحكمة الحسينية الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٣٥. تعيين السيد محمد هاشم عبد الرحمن بونس الكاتب في محكمة عمان الشرعية قاضيا شرعيا في محكمة عمان الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٣٦. تعيين السيد هاني عدنان علي الحسن الكاتب في محكمة الزرقاء الشرعية قاضيا شرعيا لمحكمة الأزرق الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٣٧. تعيين السيد عماد محمود سالم النزال الكاتب في محكمة عمان الشرعية قاضيا شرعيا في محكمة صويلح الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٣٨. تعيين السيد جعفر محمد عبد القادر الصرايره الكاتب في محكمة المزار الجنوبي الشرعية قاضيا شرعيا لمحكمة بصيرا الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٣٩. تعيين السيد زياد سامي جدعان الحجاج الكاتب في محكمة عمان الشرعية قاضيا شرعيا في محكمة الرصيفة الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٤٠. تعيين السيد جمال علي ابراهيم التميمي الكاتب في محكمة مادبا الشرعية قاضيا شرعيا لمحكمة ذيبان الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٤١. تعيين السيد علي موسى علي جوارنه الكاتب في محكمة العقبة الشرعية قاضيا شرعيا لمحكمة بلعما الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٤٢. تعيين السيد غيث عبد القادر سالم العكايله الكاتب في محكمة عمان الشرعية قاضيا شرعيا لمحكمة غور الصافي الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٤٣. تعيين السيد خالد يوسف الحمدان النعيم رئيس كتاب محكمة عمان الشرعية قاضيا شرعيا لمحكمة الروشد الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٤٤. تعيين السيد علي فالح محمد المرعي رئيس كتاب محكمة ناعور الشرعية قاضيا شرعيا في محكمة عمان الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٤٥. تعيين السيد خالد ابراهيم سالم العمري الكاتب في محكمة اربد الشرعية قاضيا شرعيا لمحكمة صبحا الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .

٤٦. تعيين السيد وائل سليم اسماعيل برهم الكاتب في محكمة وادي السير الشرعية قاضيا شرعيا لمحكمة الجيزة الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .
٤٧. تعيين السيد صهييب عبد الله بشير لافي الشخاتبة الكاتب في محكمة ناعور الشرعية قاضيا شرعيا في محكمة عمان الشرعية بأدنى مربوط الدرجة السادسة .

* * * * *

ج-١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣ بالاستناد لاحكام المادتين (١٣)، (١٦) من نظام الملك الدبلوماسي الاردني رقم (٦٨) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته - الموافقة على تعيين المذكورة اسماؤهم تاليا بوظيفة ملحق دبلوماسي في ملك وزارة الخارجية اعتبارا من ٢٠٠٦/١٠/١٥ ..

السيد عدي مازن محمد الحفيد
السيد "محمد أمين" قاسم محمد الناصر
السيد عبدالرحيم يوسف علي حسن
الانسة مهنا حمدي عبدالله خريسات
السيد محمد سليمان حسن النصور
الانسة صونيا اسحاق احمد الصافير
السيد غيلان محمد عبدالرزاق الفضا
السيد فادي علي محمود قويدر
السيد معاذ محمد عبدالكريم العقوم
الانسة ايمان حسين هاني هاشم
السيد بكر محمود رضوان ابو السن
السيد عمر محمد علي زعتر
السيد عايد كمال ابراهيم تادرس
الانسة رهاف سليمان موسى العوايشة
الانسة سحر عتيان سلمان القطارنة

محكمة عمان الأولى

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ الموافقة على إحالة الموظفة من ملاك وزارة الصحة السيدة زهرة مصطفى موسى الزعبي على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١.

* * * * *

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة المياه والري السيد زيدان محمد خلف الوادي على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١.

* * * * *

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السيدة فاطمة نظمي مطيع البسطامي ٢٠٠٦/١١/١

السيد محمد جبر ابراهيم دعابس ٢٠٠٦/١٢/١

دائرة الأراضي والمساحة

السيد خلف موسى نزال العويمر ٢٠٠٦/١١/١٥

دائرة الأحوال المدنية والجوازات

السيدة ابتسام زعل ذياب الزغاية ٢٠٠٦/١١/١

وزارة الصحة

السيدة حنان محمد قطيش عوده الخالدي ٢٠٠٦/١١/١

السيدة خولة محمود محمد القط ٢٠٠٦/١١/١

السيدة الهام خليل مصطفى القواسمي ٢٠٠٦/١١/١

* * * * *

٥ - اعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (١٦٩١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٤ المتضمن الموافقة على إحالة الموظفة من ملاك وزارة التربية والتعليم السيدة زينب ابراهيم محمد الزعترية على التقاعد بناءً على طلبها اعتباراً من ٢٠٠٦/٨/١٦ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ الموافقة على سحب اسم المذكورة من قراره المشار اليه اعلاه وإبقائها على راس عملها.

* * * * *

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة الزراعة السيد نبيل مصطفى حسن عبدالدين على التقاعد بناءً على طلبه اعتباراً من ٢٠٠٦/١٢/١.

* * * * *

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة السحة السيد احمد سعود ندا عبيدات على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٦/١٢/٥.

استحداث

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٤ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية السيد كفاح محمد ابو ليلى على الاستبعاد اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ وإلى حين اكماله المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالته على الاستبعاد.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ الموافقة على إحالة الموظفة من ملاك وزارة السياحة والآثار السيدة لانا عبدالله الدباس على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٧/١/٢ وإلى حين اكمالها المدة المقررة من خدمتها الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتها على الاستبعاد.

* * * * *

تمديد وإنهاء خدمات

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ الموافقة على تمديد خدمة عطفولة امين عام سوان الخدمة المدنية السيد صالح يوسف عبيدات لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٧/١/٤ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة التربية والتعليم السيد مفلح موسى حسن رياحي للفترة من ٢٠٠٤/١/١ ولغاية ٢٠٠٧/٢/٢٨ بعد بلوغه سن الستين وإنهاء خدماته اعتباراً من ٢٠٠٧/٣/١.

* * * * *

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً لمدة سنة اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم بعد بلوغهم سن الستين:-

وزارة التربية والتعليم

السيد حسني شريف قاسم الصالح ٢٠٠٦/١٢/٥

وزارة الصحة

الدكتور كمال صالح سليم الشرع ٢٠٠٦/١٢/٥

الدكتور علي مفلح مصطفى القضاة ٢٠٠٧/١/١

الآنسة رول جميل يعقوب دبابنه ٢٠٠٧/١/١

الدكتور عادل محمد حسن مكبرجي ٢٠٠٧/١/١

الدكتورة آمنه احمد فرحان فريحات ٢٠٠٧/١/١

الدكتور محمد عبدالرحمن خلف بشتاري ٢٠٠٧/١/١

محكمة القضاء

٢٠٠٧/١/١

الدكتور احمد كامل عبدالمعطي حمدان

٢٠٠٧/١/١

الدكتور بسام محمد نديم السمان

٢٠٠٧/١/١

الدكتور رضوان سليمان صبره الكسواني

٢٠٠٧/١/٢٠

الدكتور منيب سليمان عبدالله ايوب

٢٠٠٧/١/١

الدكتور عبدالكريم سليم محمد حجاوي

٢٠٠٧/١/١

الدكتور غازي حسين عبدالله العمري

* * * * *

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورة اسمائهم تاليا من ملك وزارة الصحة لمدة سنة اعتبارا من التاريخ المبين اراء اسم كل منهم بعد بلوغه سن الستين:-

٢٠٠٦/١٢/٢٦

الدكتور زهير سعادة سلامة سويدان

٢٠٠٧/١/١

الدكتور محمد عبدالمحسن عبدالرحمن رمضان

٢٠٠٦/١٢/١٠

الدكتور علي صالح ابراهيم البيراوي

٢٠٠٦/١١/١٥

الدكتور نصري جورج مرضى حداد

٢٠٠٧/١/١

الدكتور محمد جميل محمود الحنبلي

٢٠٠٧/١/٥

الدكتور كامل عليان عفنان الطراونة

٢٠٠٧/١/١

الدكتور محمود محمد حسين خالد

* * * * *

٥ - بناء على تنسيب معالي وزير المياه والري/ سلطة المياه وحيث تبين بأن الموظف من ملاك سلطة المياه السيد عبدالرحمن الحاج محمد خضر خضر قد اكمل بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الستين من عمره احاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٢٦٧٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧ المتضمن الموافقة على احوالة المذكور على الاستيداع اعتبارا من ٢٠٠٦/١٠/١٩ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ الموافقة على تمديد خدمة المذكور للفترة من ٢٠٠٦/١٠/١٩ ولغاية ٢٠٠٦/١١/٧ بعد بلوغه سن الستين وانهاء خدمته اعتبارا من ٢٠٠٦/١١/٨.

* * * * *

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ الموافقة على انتهاء خدمة الموظف من ملك وزارة الصحة السيد ذياب محمد موسى المعيمه اعتبارا من ٢٠٠٧/١/١.

* * * * *

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ الموافقة على انتهاء خدمة الموظف من ملك وزارة التربية والتعليم السيد هشام راشد شاكور عبيد اعتبارا من ٢٠٠٧/١/١.

الجنسية الأردنية

١ - صدرت الازادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٠٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ المتضمن الموافقة على إلغاء شهادة التجنس الممنوحة للسيد طاهر فعيد مقضي الشمري وذلك بالاستناد لاحكام المادة (٢/١٩) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

* * * * *

ب - صدرت الازادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧١٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ المتضمن الموافقة على منح المواطن الفلسطيني السيد محمد خليل محمد الحاج خليل وزوجته المواطنة الفلسطينية السيدة صفية محمد علي "الشيخ طه" وولديه (زياد وفادي) الجنسية الأردنية كونهم مقتربين من اصل فلسطيني وذلك بالاستناد لاحكام المادة الخامسة من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

* * * * *

ج - ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ بالاستناد لاحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطن السعودي السيد حميد مطر مطلق الشمري الجنسية الأردنية.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ بالاستناد لاحكام المادة (٤) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المذكورين تاليا الجنسية الأردنية:-

١ - المواطن العراقي السيد بشار عواد معروف العبيدي وزوجتيه المواطنتين العراقيتين السيدة بلسم بصري عزت سليمان والسيدة الاء حسن احمد الصالح واولاده (محمد وبان واروى وميادة).

٢ - المواطن السوري السيد احمد طاهر عبدالرزاق الزكار.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ بالاستناد لاحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على اعادة الجنسية الأردنية للمذكورين تاليا وذلك لرغبتهما بالعودة الى المملكة والاستقرار فيها:-

١ - السيدة فاطمة عبدالعال مصطفى صالح.

٢ - السيدة ربيحة صالح أمين الخواجا.

محكمة من الأصل

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ بالاستناد لأحكام المادة (١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للسيدة دنيا ابراهيم جلال المصري بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس بالجنسية الدنماركية.

* * * * *

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ بالاستناد لأحكام المادة (١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص التالية أسماؤهم بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل واحد منهم:-

١ - السيدة سهام محمد السيد الشاعر	الكويتية
٢ - السيد فتحي محمد مصلح شحادة	السريرية
٣ - السيدة هائلة موسى داود غوشه	الكويتية
٤ - السيدة منى عبدالفتاح محمد قرطم	الكويتية

* * * * *

٦- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ بالاستناد لأحكام المادتين (١٥)، (١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للمذكورة أسماؤهم تاليا بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل منهم:-

الاسم	الجنسية
١ - السيد عيسى اسحاق عيسى الخميس	الامانية
وشقيقته آمال اسحاق عيسى الخميس	
٢ - السيدة شيرين رشيد سعيد محمود	الكويتية
٣ - السيدة نسيمه نمر خليل صالح	الامانية
٤ - السيدة جيهان جميل محمد عوض	الدنماركية
٥ - السيدة عبير محمد حسين عبدالهادي	الامريكية
٦ - السيدة بسمه محمود عبدالفتاح موسى	الكويتية
٧ - السيدة دلال مشهور متعب الراعي	الامانية
٨ - السيدة سوزان صالح فريد اصبيح	اللساوية

الإستعلامات

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك قطعة الأرض رقم (١٨) من الحوض رقم (٧) الفيضانيه لوحة رقم (٦) من أراضي عطل الرصيفة الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٠٣٩٧) والعرب اليوم عدد (٢٢٩٠) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٣ استملاكاً مطلقاً لأغراض المجلس البلدي في بلدية الرصيفة مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

* * * * *

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج)، (١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة الشارع التنظيمي والعوالق الواقعة فيه والمار في قطعة الأرض رقم (٤٧٣) من الحوض رقم (٥) من أراضي الخالدية الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (٢٢٧٤) والغد عدد (٧٦١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ استملاكاً مطلقاً لأغراض المجلس البلدي في بلدية الخالدية حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على ان يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج)، (١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٥٣٣) من الحوض رقم (٥) من أراضي صافوط البالقة (٥) دونمات و(٩٤٨)م الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الديار عدد (٧٤٢) والرأي عدد (١٣١٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣٠ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات اقامة الابنية المدرسية عليها حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على ان يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

محكمة العدل

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢١ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على إستملاك وحيازة ما مساحته (٦٢٣)م^٢ من قطعة الأرض رقم (٤١٥) وما مساحته (١٠١)م^٢ من قطعة الأرض رقم (٢٠) وكلتاها من الحوض رقم (١٣) وما مساحته (٥١٢١٠)م^٢ من قطعة الأرض رقم (٢٦٠) من الحوض رقم (٢٠) وجميعها من أراضي عين جنا الموصوفة في إعلان الإستملاك المنشور في جريدتي الغد عدد (٧٧٣) والرأي عدد (١٣١٤٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ إستملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات حرم خطوط صرف صحي حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الإستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ بالاستناد لأحكام المادة (١٩) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على قرار لجنة الإستملاك والأموال في أمارة عمان الكبرى رقم (٤١٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٤ المتضمن التخلي عن المساحة المستملكة سابقاً البالغة (١١٥٠)م^٢ من قطعة الأرض رقم (٧٧٤) من الحوض رقم (٣) خليفه وذلك لعدم حاجة أمارة عمان الكبرى إليها.

* * * * *

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-
أولاً:- قرار لجنة الإستملاك والأموال في أمارة عمان الكبرى رقم (٤٢٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٤ المتضمن ما يلي:-

- ١ - استملاك وحيازة مساحات قطع الأراضي المبينة أرقامها وأرقام وأسماء أحواضها وأسماء مالكيها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه أعلاه الموصوفة في إعلان الإستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣١٦٢) والغد عدد (٧٩٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٩ إستملاكاً مطلقاً لأغراض أمارة عمان الكبرى لغايات ساحات وحدائق ومباني عامة ومواقف سيارات حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الإستملاك.
- ٢ - حيازة المساحات المستملكة سابقاً من قطع الأراضي المبينة أرقامها وأرقام وأسماء أحواضها وأسماء مالكيها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه أعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الإستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣١٦٢) والغد عدد (٧٩٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٩ لأغراض أمارة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الإستملاك.

ثانياً:- قرار لجنة الإستملاك والأموال في أمارة عمان الكبرى رقم (٤١٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٤ المتضمن ما يلي:-

- ١ - استملاك وحيازة مساحات قطع الأراضي المبينة أرقامها وأرقام وأسماء أحواضها وأسماء مالكيها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه أعلاه الموصوفة في إعلان الإستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٠٩٢) والعرب اليوم عدد (٢٤٠٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٩ إستملاكاً مطلقاً لأغراض أمارة عمان الكبرى لغايات ساحات وحدائق ومباني عامة ومواقف سيارات حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الإستملاك.
 - ٢ - حيازة المساحات المستملكة سابقاً من قطع الأراضي المبينة أرقامها وأرقام وأسماء مالكيها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه أعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الإستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (٢٤٠٨) والعرب اليوم عدد (٢٤٠٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٩ لأغراض أمارة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الإستملاك.
- ثانياً:- يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.
- ٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ بالاستناد لأحكام المادة (١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-
أولاً:- قرار لجنة الإستملاك والأموال في أمارة عمان الكبرى رقم (٤٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٤ المتضمن حيازة مساحات قطع الأراضي المبينة أرقامها وأرقام وأسماء أحواضها ومساحتها بالجدول المبين بالقرار المشار إليه أعلاه الموصوفة في إعلان الإستملاك المنشور في جريدتي الديار عدد (٧٧٦) والرأي عدد (١٣١٦٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٩ لأغراض أمارة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الإستملاك.
- ٢ - قرار لجنة الإستملاك والأموال في أمارة عمان الكبرى رقم (٤٢١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٤ المتضمن حيازة مساحات قطع الأراضي المستملكة سابقاً مع ما عليها من منشآت المبينة أرقامها وأرقام وأسماء أحواضها ومساحتها بالجدول الموضح بالقرار أعلاه الموصوفة في إعلان الإستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٠٩٢) والأنباط عدد (٥٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٩ لأغراض أمارة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد في الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإستملاك.

ثانياً:- يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

محكمة العدل

إعلانات

ساحرة من وزير الشؤون البلدية

السيد باحدر الطميراني

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٧٨) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) الى سكن (ج) وشارع ضمن الحوض رقم (٢) سويمة الوسطى وذلك في بلدية الشونة الوسطى/لواء الشونة الجنوبية وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٢ ووضع موضع التنفيذ باستثناء المواقع المشار اليها بدائرة تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشونة الجنوبية ومكاتب بلدية الشونة الوسطى وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥١٧) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم والغاء شارع ضمن الاحواض رقم (٩) ابو النجم و(٤) البلد، و(٥) البساتين من اراضي كفرنجه وذلك في بلدية كفرنجه الجديدة/لواء كفرنجه وحسب المخطط التعديلي (١٤١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٩ وموضعه موضع التنفيذ، باستثناء الموقع المشار اليه بدائرة تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لدى العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم للواء كفرنجه ومكاتب بلدية كفرنجه الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥٦٠) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٦ الموافقة على مخطط مشروع إسكان التطوير الحضري إسكان الخضراء ضمن الحوض رقم (١) حنو الحرافيش من اراضي الخضراء / لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضع موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦٩٦) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم واحداث شوارع وطرق ضمن الاحواض ذوات الأرقام (٢٥) الصنوبرات و(٢٨) القهاير من اراضي ناعور في بلدية ناعور الجديدة/لواء ناعور

وذلك وحسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور ومكاتب بلدية ناعور الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧١١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٧ الموافقة على مخطط اضافة باقي القطعة رقم (٣٩٣) للتنظيم ضمن الحوض رقم (٥) مرج الراشد من اراضي الصبيحي وذلك في بلدية العارضة الجديدة /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣ ووضع موضع التنفيذ .

محذرا من الاصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ الموافقة على مخطط اعتماد شوارع افرازي بنهايه مغلقة وتعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (١٧) الدبر وذلك في بلدية الفحيص / لواء ماحص والفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى تجاري محلي ضمن الحوض رقم (٤) الحمر .

وذلك في بلدية الفحيص / لواء ماحص والفحيص .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٤٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى تجاري طولي بعمق ١٢م وارترداد امامي ٤م ضمن الحوض رقم (٣٦) الزبيدي في منطقة الزبيدي وذلك في بلدية السلط الكبرى/لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧٤١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ الموافقة على مخطط اضافته تنظيم باحكام سكن (ب) واحداث طرق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٣، ١٤) من اراضي صخره وذلك في بلدية الجنيد / لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٤٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ الموافقة على مخطط لحدائق شوارع سعة ١٢متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢، ٦) من اراضي الدليله وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٧٤٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة (٦م) ضمن القطعة رقم (١١٠) حوض رقم (١) تلاح السكر من اراضي لم قصير وذلك في بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة ومكاتب بلدية الجيزة الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٥٢) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٦متر ضمن القطعة رقم (١٢٣) حوض رقم (٣) الكفير الشرقي / منطقة الفيصلية في بلدية مادبا الكبرى/لواء قصبه مادبا وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية مادبا الكبرى ومكاتب بلدية مادبا الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

محكمة من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٥١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ الموافقة على مخطط إلغاء جزء من شارع سعة ١٢ متر ضمن القطعة رقم (٦٣) حوض رقم (٥) الحنو من أراضي منطقة المنشية وذلك في بلدية لواء الموقر /لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٥٣) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال المنطقة رقم ٣٧٧٥ من تجاري إلى محطة محروقات ضمن الحوض رقم (٢) المعمر واستيفاء عوائد تنظيم بمقدار (٦) دنانير المتر المربع الواحد وذلك في بلدية الرصيفة/لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٦/١/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٧٤) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار شوارع ضمن الحوض رقم (١) واسط في منطقة الدفيانة وذلك في بلدية صبحا والدفيانة /لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٤ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٩٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ الموافقة على مخطط إحداث دوار ضمن القطعة رقم (٧٠٤) حوض رقم (٧) من أراضي حلاوة .

وذلك في بلدية الشفا /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٩٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ الموافقة على مخطط إلغاء شارع سعة (٣٠) ضمن الحوض رقم (٧) للبدية من أراضي كفرنجة .

لواء /كفرنجة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١١ ووضعه موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٩٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى سكن (د) ومن سكن (ب) إلى (ج) ضمن الحوض رقم (٤) للبلد من أراضي كفرنجة .

وذلك في بلدية كفرنجة الجديدة /لواء كفرنجة وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١١ ووضعه موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٠٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ عدم الموافقة على مخطط استحداث طريق بسعة (٦ م) ضمن الحوض رقم (٤) المكان الشمالي من أراضي السليحي .

وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة /لواء عين الباشا .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٠٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال مباني عامة إلى سكن (ج) ضمن القطعة رقم (٢٣) حوض رقم (٩) الرواق.

وذلك في بلدية أم البساتين / لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٠٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٨ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢، ٧) من أراضي أم رمانة.

وذلك في بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٠٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى تجاري محلي بارتدادات سكن (أ) ضمن الحوض رقم (٦) المنورة وفرض عوائد تنظيم بواقع (٥) دنانير للمتر المربع الواحد في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير

وذلك وحسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للأعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية مرج الحمام ومكاتب بلدية مرج الحمام وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٨٠٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٨ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن (ب) وإحداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (٦) الدبه .

وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٨٠٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٨ عدم الموافقة على مخطط إلغاء الارتداد الواقع بين القطعتين ذوات الأرقام (٢٥٦، ٥١٥) لغايات البناء ضمن الحوض رقم (٥) الحويه .

وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨١٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٨ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٦) خشبية و (٧) فروان من أراضي منطقة المنصورة .

وذلك في بلدية برما / محافظة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٥ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٢٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ عدم الموافقة على مخطط إعطاء أحكام خاصة ضمن الحوض رقم (٦٠) من أراضي الطيبة وذلك في بلدية الطيبة الجديدة / لواء الطيبة .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٢٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي إلى سكن (أ) ضمن الحوض رقم (٥٦) المربعه من أراضي الطيبة وذلك في بلدية الطيبة الجديدة /لواء الطيبة .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٢٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٠ متر إلى ٨ متر ضمن الحوض رقم (٢) البلد من أراضي قرية السمط وذلك في بلدية دير أبي سعيد الجديدة /لواء الكورة .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٢٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع تنظيمي من ١٢ متر إلى ٨ متر ضمن الحوض رقم (٢٠) الصافح وذلك في بلدية المزار الجديدة /لواء المزار الشمالي .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٣٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٢ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (١٦) من أراضي مليح وذلك في بلدية لب ومليح /لواء ذيبان .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٢ عدم الموافقة على مخطط اضافته تنظيم بأحكام سكن (أ) وريفي وإحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٣) الزقاق وسدور المغاره و(٨) سوط البيادر في منطقته العدنانية وذلك في بلدية الكرك الكبرى /لواء قصبة الكرك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة (٦م) ضمن القطع ذوات الأرقام (١١، ١٥٢، ٦٤، ٥٩) حوض رقم (٣) المربط من أراضي حسان .

وذلك في بلدية حسان الجديدة /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١ ووضع موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٤١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (ب) وإحداث شارع وطريق ضمن الحوض رقم (٧) ياسين من أراضي مرصع /سلحوب .

وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة /لواء عين الباشا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٤٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٢، ١١) من أراضي ماحص وذلك في بلدية ماحص /لواء ماحص والفحيص، وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٥) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٤٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (١٢) من أراضي صخرة .

وذلك في بلدية الجليل /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢ ووضع موضع التنفيذ

محكمة من الأصل

إعلانات

مأذنة من وزير الشؤون البلدية والقروية

المهندس حسني أبو نوح

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٢ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن الحوض رقم (٢) في منطقة المرج .

وذلك في بلدية الكرك الكبرى/ لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ ، ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٤٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ الموافقة على مخطط إضافة باقي القطعة رقم (٢٣) للتنظيم وإلغاء شارع سعة (١٦م) وإحداث آخر بسعة (١٤م) ضمن الحوض رقم (١٢) من أراضي صخرة .

وذلك في بلدية الجليل/ لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٤١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٦ ، ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٤١ تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى تجاري طولي بارتداد امامي (٥) متر ضمن الحوض رقم (٢) الحاوي من اراضي ام الدنانير وفرض عوائد تنظيم بمقداره (٥) خمسة دنانير للمتر المربع الواحد وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة/ لواء عين الباشا ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٤١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ ووضعه موضع التنفيذ باستثناء المواقع المشا راليه بدوائر تعلن للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عين الباشا الجديدة ومكاتب بلدية عين الباشا الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

محكمة العدل

إعلانات

محادثة من رئيس اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى

المهندس عمر المعاني

تعن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١١٢) تاريخ ٢٠٠٢/٣/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٢٧/٢٠٠١/الفوسمة) المتضمن : تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (٣٥٨) حوض (٥) العلا من مباني عامة إلى سكن (ب) شريطة توحيد القطعة (٣٥٨) مع القطعة المجاورة رقم (٣٩٠) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الفوسمة) ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٩١) تاريخ ٢٠٠٣/٥/١١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١١٩/٢٠٠٢/زهران) المتضمن : تحويل استعمال القطعة رقم (٨٩٣) حوض (٢٢) الملفوف الشرقي من سكن (ج) إلى مكاتب بأحكام خاصة نفس أحكام القطعة المجاورة (١١٧٣) من نفس الحوض شريطة توحيدهما واستيفاء تعويض بواقع (٣٠) ثلاثون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة (٨٩٣) يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (زهران) موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٧٢) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٨٩/٢٠٠٤/الجببة) المتضمن : إلغاء جزء من شارع أمام قطع الأراضي فوات الأرقام (٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨) حوض (٧) أم حلييلة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الجببة) ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٢٩) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٨٠/٢٠٠٦/زهران) المتضمن : تخفيض الارتداد الجانبي للقطعة رقم (١٠٨٥) حوض (١٨) وادي صقرة من جهة القطعة (١٠٧٠) من نفس الحوض إلى (٤) متر ومن جهة القطعة (٩٦٣) إلى (٣٠٥) متر واستيفاء تعويض بواقع (١٠) عشرة دنانير/م/الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (زهران) موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٢٣) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٢٣/٢٠٠٦/العبلي) المتضمن : تحويل استعمال قطعتي الأرض (٥٣٧ ، ٢٠٧) حوض (١٢) اللويبة الشمالي من سكن (ب) إلى مكاتب بأحكام سكن (ب) بارتداد أمامي (٦) متر وخلفي (٤) متر واستيفاء تعويض بواقع (٣٠) ثلاثون ديناراً/م/الواحد من مساحة القطعتين بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبلي) ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٣٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٤٥٧/٢٠٠٦/بلاغ العلي) والمتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٥٦٥) حوض (٤) أم السماق الشمالي من سكن (ب) إلى مكاتب ضمن سكن (ب) شريطة عدم فتح أبواب على الطريق (٨) متر واستيفاء تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً/م/الواحد من مساحة القطعة الواحدة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (بلاغ العلي) ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

محكمة عمان الكبرى

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٥٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٢٠٠٦/٢٠٠٦) (بدر) المتضمن :- تغيير صفة استعمال قطع الأراضي ذوات الأرقام (٧٧٧،٣٥٩) حوض (٣٩) الذراع الوسطاني من سكن (ب) الى تجاري محلي ضمن سكن (ب) بأحكام خاصة كما هي وارده على المخطط و استيفاء تعويض بواقع (٥) خمسة دنانير/م من مساحة القطعتين بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها من خلال الدائرة القانونية قبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (بدر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٦٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٣/٩٣) (العبدلي) المتضمن :- تحويل الاستعمال التنظيمي للقطعة رقم (٢٠١) حوض (١٣) للشمسياتي من سكن (أ) الى مكتب بأحكام سكن (أ) مع استيفاء بدل تعويض بواقع (٣٥) خمسة وثلاثون دينار/م الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبدلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٨٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٣٠٣) (أم قصير والمقابلين) المتضمن :- إلغاء جزء من شارع أمام قطعة الأرض رقم (٢٧٢) حوض (١٩) للظهر وكما هو موضح على المخطط في منطقة (أم قصير والمقابلين) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٨٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/١١٦) (بسمان) المتضمن :- تحويل استعمال جزء من قطعة الأرض رقم (٤٣٢٤) حوض (٣) خنيفة من تجاري محلي بأحكام شارع البطحاء بموجب المخطط (أ/ع/١٤١٩) الى سكن (ج) شريطة التوحيد مع القطعة رقم (٤٦٠١) من نفس الحوض وكما هو موضح على المخطط في منطقة (بسمان) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٩٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٢٠٨) (زهران) المتضمن :- إلغاء جزء من شارع (منحني) أمام قطعة الأرض رقم (١٢٤١) حوض (١٥) خربة الصوفية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٩٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٢/٧٤) (زهران) المتضمن :- تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (٣١٥) حوض (٢١) ام اذينة من سكن (أ) بأحكام خاصة (أحكام عيودن) الى مكاتب ضمن سكن (أ) بأحكام خاصة (أحكام عيودن) وبارتداد خللي (٥) متر واستيفاء تعويض بواقع (٣٠) ثلاثون ديناراً/م الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٩٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٤٦٠) (تلاخ لطي) المتضمن :- إلغاء خط تنظيم ورفع صفة الإلغاء عن شارع أمام قطع الأراضي المبنية ارقامها ضمن حوض (٨) الشمسياتي وكما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاخ لطي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

محكمة العدل

تطعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٠٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على إعادة إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٦/٣٤٦/صويج) المتضمن :- مدارس مراد اعطوها أحكام السكن المجاور - سكن (أ) بارتكاز أملي (٧) متر - تعامل معاملة التجاري المحلي ضمن سكن (أ) فيما يتعلق بالرسم للقطعة (٦٣) حوض (١) المنسبة وإلغاء قرارات اللجنة اللوائية السابقة ذوات الأرقام (٤٩١، ٨٨٦) لعام ٢٠٠٦م حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويج) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهن إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تطعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٠٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٦/١٣١/العبلي) المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٢٧٧) حوض (١٢) للويبة الشمالي - من سكن (أ) إلى مكتب بأحكام سكن (أ) - الارتداد الأمامي (٧) متر من جهة شارع عصام العجلوني، باقي الارتدادات (٥) متر واستيفاء تعويض بواقع (٧٥) خمسة وسبعون ديناراً/م^٢ الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهن إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تطعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٠٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٦/٣٣٥/غربية السوق) المتضمن :- استحداث وإلغاء أجزاء من شوارع ضمن حوض (٢) البلد - شارع مسعد بن عامر - وشارع دوجان العويمر) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (غربية السوق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهن إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تطعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٠٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٦/٣٣٦/غربية السوق) المتضمن :- استحداث وإلغاء أجزاء من شوارع ضمن قطعة الأرض رقم (٢٠) حوض (٨) مساهة شموط حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (غربية السوق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهن إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تطعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠١٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٦/٢١٦/زهران) المتضمن :- إلغاء أجزاء من شارع ضمن حوض (٢٢) المثلث الشرقي حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهن إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تطعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠١١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على تعديل قيمة التعويض المفروض على قطع الأراضي الواقعة على شارع زهران والملك عبد الله الثاني لتصبح (٧٥) خمسة وسبعون ديناراً/م^٢ الواحد من مساحة القطع المشمولة بالمخططين (ع/٤٠٥/زهران، وادي السير) و (ع/٤١٠/وادي السير) - لمن يرغب - وذلك لقطع الأراضي المراد تحويلها من سكن إلى مكاتب. وإيداع هذا القرار للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريبتين محليتين.

حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقتي (وادي السير وزهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهن إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

محكمة العدل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠١٨) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٥٩٣/وادي السير) المتضمن : تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٤٦) حوض (١٩) أم أذينة الشمالي من سكن (ب) إلى مكاتب ضمن سكن (ب) بإحكام خاصة الارتداد الأمامي من جهة شارع المدينة المنورة (٨) أمتار، الارتداد من جهة الشارع السكني (٤) أمتار، أن لا يقل ارتفاع جدران الشبائيك من جهة السكن عن (٢) مترين من منسوب البلاط واستيفاء بدل تعويض بواقع (٣٠) ثلاثون ديناراً /م من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة المالية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضع موضح التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٢١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٣٥٩/صويلج) المتضمن : الغاء واستحداث جزء من شارع أمام قطعتي الأرض ذوات الأرقام (١١١، ١١٠) حوض (٩) لم شومره شريطة استيفاء ثمن الفضلة الناتجة أمانات والفرار الطريق المقترح وقبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠١٩) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٣٦٨/القيوسمه) المتضمن : استحداث طريق ضمن قطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (٣) النهارية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القيوسمه) ووضع موضح التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٢٣) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٣ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٥٩٢/شفا بدران) المتضمن : الغاء واستحداث شوارع ضمن حوض (١٢) الشكاره شريطة مطابقة سعات الشوارع التنظيمية والافرازية حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (شفا بدران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٢٦) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٥٤٣/وادي السير) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٩٦٣) حوض (٩) أم السماق الجنوبي من سكن (ب) إلى تجاري محلي ضمن سكن (ب) بإحكام خاصة بارتداد أمامي (٨) أمتار واستيفاء بدل تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً /م من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضع موضح التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٣ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٢١٧/زهران) المتضمن : الغاء أجزاء من شارع ضمن حوض (١٧) الملفوف الشمالي حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

محكمة
العدل
الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة النعيمة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٢١٥) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة النعيمة رقم (٢٧٢) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة الملحنى المار بالقطعة رقم (١٧٠) حوض (١٣/الخليل) لوحة (٣٦) من أراضي النعيمة من (١٠×١٠م) إلى (٦×٦م) وذلك تقاديا لهدم البناء القائم على القطعة المذكورة. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة النعيمة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية استنادا للمادة (٢٣) من قانون التنظيم.

المهندس أحمد الغزوي
رئيس اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية
بلدية أربد الكبرى

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقري رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السلط وبصفتها لجنة محلية ولوائية قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع التنظيمي بسعة (١٢م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٢١، ٢) حوض رقم (٦) أم خروبه وحوي والقطعة رقم (١٢) حوض رقم (٨) لمرجة حمود من أراضي ميسرا ليناسب مع الشارع المعد على الواقع ولصعوبة فتح الشارع التنظيمي بسبب طبيعة الأرض الطبوغرافية وإعلان المخطط للاعتراض حسب المخطط الكرومي المرفق. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية لبلدية العارضة الجديدة وذلك اعتبارا من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية مطولة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عادل حياحات
مدير الشؤون البلدية
رئيس اللجنة اللوائية المقترحة
لواء قصبة السلط

إعلان

• يعلن للعموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٣٥/٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الكرك رقم (٥/٣٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٨ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن زراعي إلى سكن (ج) لأجزاء من القطع ذوات الأرقام (١٧، ١٤٩) حوض (٢٢) للثلاجة من أراضي مدينة الكرك مع فرض الشوارع التنظيمية اللازمة واعتماد الطريق الزراعي المار بين القطع ذوات الأرقام (١٤٨، ١٤٩) من نفس الحوض طريقا تنظيميا بسعة (٦م) وذلك حسب المخطط المرفق، وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى المنطقة المعنية موثقا بالمخططات اللازمة.

المهندس محمد عبد الحميد المعاينة
رئيس اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية
بلدية الكرك الكبرى

إعلان

• يعلن للعموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٢٩/١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة رحوم رقم (١٢/١) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٣ والمتضمن الموافقة على تحويل صفة التنظيم للقطع ذوات الأرقام (٨٦، ٨٧، ٢٣٥، ٢٣٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٨٤) حوض (١٣) عوالي من سكن ريفي إلى سكن (ب) مع فرض الشوارع ضمن القطع (٨٤، ٨٦، ٨٧، ٢٣٥، ٣٤٧، ٣٤٨) حوض (١٣) عوالي وذلك حسب المخطط المرفق، وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى المنطقة المعنية موثقا بالمخططات اللازمة.

المهندس محمد عبد الحميد المعاينة
رئيس اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية
بلدية الكرك الكبرى

محكمة أربد الكبرى

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٥ واطلعت على القرار رقم (٧١/م.ف) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة المفرق والمتضمن:- استحداث طريق سعة (٦م) مقطوع من القطعة رقم (١٥٤) ضمن الحوض رقم (٤) المفرق الجنوبي ومن أجل خدمة البناء القائم، وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٩٥) لعام ٢٠٠٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآنف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

معاينة المخطط/ خالد موسى الذ. أبو زيد

رئيس اللجنة اللوائية في بلدية المفرق الكبرى

رئيس لجنة بلدية المفرق الكبرى

* * * * *

إعلان

بطن للسور: بان اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة واد زيد رقم (٣٢) بند رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣١، والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (١٠٣٧، ١٠٣٦، ١٠٣٩، ١٠٩١، ١٠٩٠، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٢٢٢) من الحوض (٧٧) واد زيد من سكن (ج) إلى سكن (د) وذلك لتمكين أصحاب القطع من الإفراز. وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، بحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضه لسكرتير اللجنة المحلية (منطقة واد زيد) إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض خلال الفترة القانونية للاعتراض.

فاسم السوايرة

رئيس بلدية الطفيلة الكبرى

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

إعلانات

صاحبة عن رئيس اللجنة اللوائية/ رئيس بلدية جرش الكبرى

المهندس وليد محمد العتوم

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٣١) بند (٥) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٩ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (٢٢/٢٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٣ والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمية ذات السعة (٦م) كونها تفصل قطعتين للنفس المالك وكونها غير مفتوحة ولا يضر الفأواها احداً وتقاديا لاستهلاك القطعة (٨٠، ٧٩، ٧٨) حوض (١٠) الجبارات كون هذه القطعة (٨٠) تصبح بعرض كليل وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في البلدية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

* * * * *

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٣٨) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٧ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة سول رقم (١/٣٥) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع الإساراي المحاذي للقطع (٢٢، ٢٤) وكلاهما من الحوض (٤٩) البلد حي (١٠) أبو الطواقي من (٤) إلى (٣) واعتماده تنظيمياً وذلك لوقوع بناء قائم في سعة الشارع وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في منطقة سول. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

* * * * *

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٤٠) بند (٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١١ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة سول رقم (٤/٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٣ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٤١، ١٧٦) وجزء من القطعة (٧٩) حوض (٤٢) بين أم جردن من تنظيم زراعي إلى صفة التنظيم المجاور لها وهو سكن (ب) وذلك لإيصال الخدمات إلى الأبنية القائمة حسب الترسيم. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

محكمة جرش الأولى

- تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قسبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٢٢) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٥/٦/١ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٨/٢٠) تاريخ ٢٠٠٥/٥/١٠ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة تنظيم القطع ذوات الأرقام (١٩٨، ١٩٩، ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٠، ٣٠٣، ٢٩٧، ٥١٢، ٣٠٩، ١٩٧، ١٩٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٧٠٩، ٣٠١) وجزء من القطعة (١٩٨) وجميعها من الحوض (٦) البلد من حدائق ومنقذات ومساحات عامة إلى سكن (ج) باستثناء المنطقة المصدقة (تجاري طولي) وذلك لمضي أكثر من سبع سنوات على صفة الحدائق والمساحات ولعدم حاجة البلدية للقطع المذكورة وتنادي لاستملاكها ولعدم توفر مخصصات وحسب الترسيم المعد. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعاه بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

* * * * *

إعلانات

ساحرة من رئيس اللجنة اللوائية المختصة لمحافظة جرش
المهندس وليد طعيمه

- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٣٤) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية النسيم منطقة كفر خل رقم (٣٨ لسنة ٢٠٠٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ والمتضمن طلب تخفيض سعة طريق تنظيمي من (٦ إلى ٤) ماره بالقطعة رقم (٥١، ٥٢) حوض رقم (١٧) من أراضي كفر خل على أن يكون التخفيض من جهة القطعة رقم (٥١) لتصبح الطريق بعد التخفيض مناصلة ما بين القطع (٥١، ٥٢) بمقدار (٢) م على كل قطعة، علماً بأن القطع المجاور مخدومة بطرق وشوارع والتعديل حسب الترسيم المعد من قبل البلدية وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه تقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية النسيم خلال مدة الاعتراض.

* * * * *

- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٧) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية النسيم منطقة بنبلا رقم (١/٢) تاريخ ٢٠٠٦/١/٢ والمتضمن إحداث طريق سعة (٤) بالقطعة رقم (٩٠) من حوض رقم (٦) للشيوخ من أراضي بنبلا تتفرع من الشارع التنظيمي سعة (١٢) م وترسيم الطريق كما هي مفتوحة ومعبدة على الواقع وحسب الترسيم المعد من البلدية وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه تقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية النسيم خلال مدة الاعتراض.

- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٢٢) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية برما رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٧ والمتضمن ما يلي:-

 ١. اعتماد طريق إفراري سعة (٦) المار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤) من حوض رقم (٣) وترسيم تكمة للشارع سعة (٦) بالقطعة رقم (٢٣٦).
 ٢. إلغاء الطريق التنظيمي سعة (٦) المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٣٨، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٢) من حوض رقم (٣) أبو عماره من أراضي الجزارة، حيث أن هذا الشارع يحدث إضلال لا يستفاد منها ويتعارض مع الشارع الإفراري ولا يوجد فيه خدمات.
 ٣. تغيير صفة الاستعمال في الأجزاء المحصورة ما بين الطريق المحدث والطريق الملغى من سكن (ب) إلى سكن (ج) وذلك في القطع ذوات الأرقام (٢٣٨، ٢٣٧) من حوض رقم (٣) وجميع التعديلات حسب الترسيم المعد من قبل البلدية.

وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه تقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية برما خلال مدة الاعتراض.

* * * * *

إعلان

- يعلن لاطلاع العوم في منطقة (عجلون) بلدية عجلون الكبرى أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عجلون الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٩١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية عجلون رقم (٣٧) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٣ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن (ج) إلى سكن (د) في القطع ذوات الأرقام (٣١٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٢٣٦) حوض (١٢) الشريف وأجزاء من القطع (١٧٣، ٣١٣) من نفس الحوض وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع الإعلان للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى لجنة التنظيم في منطقة (عجلون) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المستور المهندس زياد العناني

رئيس بلدية عجلون الكبرى

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

* * * * *

محكمة العدل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة (عجوره) بلدية عجلون الكبرى أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عجلون الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٨٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لعجوره رقم (٤٨) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٣ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الطريق المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٢٠، ٣٠٣) من حوض (١٠) عراق ضيف الله وكذلك تعديل مسار الطريق المار بالقطعة رقم (٣٢٠) بحيث يصبح مناصفة ما أمكن بين القطع ذوات الأرقام (١٧٣، ١٧٥، ٩٢٩، ٣٢٠) من نفس الحوض لتجنب وجود فضله في القطعة (٣٢٠) من نفس الحوض وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع الإعلان للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى لجنة التنظيم في منطقة (عجوره) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

مسلم الزعتول

رئيس بلدية عجلون الكبرى بالإذابة

رئيس اللجنة اللوائية للتخطيط

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة عجلون بأن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة عجلون وبصفتها لجنة تنظيم محلية قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٨/٩) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٧ الموافقة على تعديل مسار الشارع مناصفة بين القطع (١٠٤، ١٠٣) من حوض رقم (٣) من أراضي عجلون. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهرين) من تاريخ نشره من الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى سكرتير اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة عجلون خلال المدة القانونية مدعومة بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

المهندس محمد الممد

رئيس اللجنة اللوائية المختصة

لمحافظة عجلون

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى. قررت بقرارها رقم (١٠٥) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لبلدية مادبا الكبرى رقم (١٨٥) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ المتضمن الموافقة على تخفيض الارتداد الأمامي من (٦) إلى (٣) ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٣٣، ٥٧٦، ٥٧٧) من حوض رقم (٢) حلو السمسبان. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد عبد الرزاق النطه

رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية

اللوائية لبلدية مادبا الكبرى

* * * * *

إعلان

• بناء على قرار اللجنة المحلية في بلدية برقةش/م جديتا رقم (١/٤٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٩ والمتضمن:- تثبيت الشارع التنظيمي سعة (١٠) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٧٢٩، ٧٣٠، ٣٢٠، ٤٠١) من حوض (١٢) البلد من أراضي جديتا ليصبح ضمن الشارع الإفراري وتثبيت الشارع التنظيمي سعة (١٤) المار بين القطع (٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ١٩٧) من حوض (١٢) البلد من أراضي جديتا ليتطابق مع الإفراري وحسب ما هو معد على الواقع وملون على المخطط. قررت اللجنة اللوائية لبلدية برقةش بقرارها رقم (٤/٣٧) لعام ٢٠٠٦ الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية برقةش/م جديتا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس ساري مسبحه

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية برقةش

رئيس بلدية برقةش

* * * * *

محكمة العدل

إعلان

• يعلن للمصوم بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة دير أبي سعيد رقم (١٠/٦) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٧ والمخطط التعديلي المتضمن الموافقة على المخطط التنظيمي المتضمن تعديل الشارع التنظيمي سعة (١٢م) ليصبح على حدود الطريق المغزل قديما والمار بالقطع ذوات الأرقام التالية (٧١١، ٧١٢، ٧١٠، ٧٠٩، ٧٠٨، ٧٠٧، ٧٠٦) حوض رقم (٩) خربة سكاين من أراضي دير أبي سعيد الغربي والقطع ذوات الأرقام (٩٠، ٩١، ١٠٤) حوض رقم (١٠) للرافيف من أراضي دير أبي سعيد الغربي ليصبح من ضمنه الطريق الإفرزي لرفع الضرر عن القطع الصغيرة كون الشارع لغاية الخدمات. قررت اللجنة اللوائية (الموافقة) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة دير أبي سعيد الجديدة خلال المدة القانونية شريطة أن يكون الاعتراض مدعما بالمخططات اللازمة.

المهندس محمود أبو جابر

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى

والأبنية لبلدية دير أبي سعيد

* * * * *

إعلان

• يعلن للمصوم بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة دير أبي سعيد رقم (٣٩/٢) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٤ والمخطط التعديلي المتضمن الموافقة على تعديل الشارع التنظيمي المغزل سعة (١٢م) للمحاذي للقطع ذوات الأرقام (٥١، ٥٠، ٩٤، ٩٧، ٥٢، ٩٢) حوض رقم (٨) البلد حي (١) للشمالي من أراضي دير أبي سعيد الشرقي بحيث يكون التعديل إلى الجهة الغربية وذلك كون القطعة رقم (٩٤) متأثرة كثيرا بالشارع بالإضافة إلى عدم وجود ممر لتعديل الشارع إلى الجهة الشرقية لأنه مغزل منذ تسوية عام ١٩٧٤ سعة (١٢م) بالإضافة إلى تخفيض سعة المنحى المار بالقطع ذوات الأرقام (٤٧، ٢٠) من نفس الحوض والحي وذلك لتخفيف الضرر عن القطعتين ووجود أسوار وشجر يحمل البلدية أعباء مادية في مرحلة التعويض والمصالحة. قررت اللجنة اللوائية (الموافقة) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة دير أبي سعيد الجديدة خلال المدة القانونية شريطة أن يكون الاعتراض مدعما بالمخططات اللازمة.

المهندس محمود أبو جابر

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى

والأبنية لبلدية دير أبي سعيد

إعلان

• يعلن لاطلاع المصوم بان لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء الطيبة قد قررت بقرارها رقم (٣٧/١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٨ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة دير المسطه رقم (٤١/٤) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٤ ومضمونه: - بعد الإطلاع على واقع الشارع سعة (١٢م) المار والمحاذي للقطع الأراضي ذوات الأرقام (٢٤٦، ٢١١، ٢١٠، ٢٤٥) حوض رقم (٥) أبو القرام من أراضي بلدة دير المسطه ولوجود فروقات إفرزية حصلت في هذا الشارع لذا تقرر اللجنة المحلية لسي المنطقة الموافقة على تخفيض الشارع من سعة (١٢م) إلى (١٠م) بحيث يتطابق الإفرال مع التنظيم. يحق لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم مرفقة بالأوراق الثبوتية اللازمة لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة دير المسطه خلال الفترة القانونية ومدتها شهر اعتبارا من تاريخ صدورها في الجريدة الرسمية.

المهندس أحمد دلال عويضا

رئيس لجنة تنظيم المدن والأبنية

للواء الطيبة

* * * * *

إعلان

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور بقرارها رقم (١٧٠) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة ناعور في بلدية ناعور الجديدة رقم (٢٧٨) بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣ المعطوف على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (٢١٢٥٨/٩/٣/ن) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣ والمتضمن الموافقة على إلغاء جزء من الشارع سعة (١٢م) والمار من ضمن القطعة رقم (٢٧) حوض (٢٣) رجم الساعور واستحداث شارع سعة (١٢م) بدول يمر بالقطع ذوات الأرقام (٢٦، ٢٧، ٢٤) حوض (٢٣) رجم الساعور وذلك لتخفيف الاقتطاع الجاري على القطعة (٢٧) من نفس الحوض كونها أصبحت تلف لا يستفاد منها إطلاقا وكذلك إعفاء البلدية من أية مطالبات مالية إذا كان هناك استهلاك وحسب المخطط التوضيحي الكروكي المعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ناعور في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

المهندس باسم غاروخ الخراونه

رئيس بلدية ناعور الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور

محكمة القضاء

إعلانات

ساحرة من رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لواء الموقر

المهندس محمود الزحايده

- قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لواء الموقر بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٤٨) بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أم بطة رقم (٢٠٠٦/٢٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٦ والمتضمن الموافقة على إلغاء شارع تنظيمي وإحداث شارع تنظيمي آخر وتغيير صفة استعمال الجزء المحصور بين الشارع المراد إلغاؤه والشارع المحدث من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (ب) حسب المجاور وذلك ضمن الحوض رقم (٨) أم بطة وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة أم بطة أثناء ساعات الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

- قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لواء الموقر بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٨٠) بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة رجم الشامي الغربي وسالم رقم (٢٠٠٦/٣٠١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٩ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع (١٢) المار بالقطع ذوات الأرقام (١٥، ١١٨) حوض (٥) الفحيصة من أراضي رجم الشامي الغربي ليصبح (٦) لإزالة الضرر عن الأبنية القائمة عن القطعتين وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة رجم الشامي الغربي وسالم أثناء ساعات الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

- قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لواء الموقر بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٧٣) بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الفيصلية رقم (٢٠٠٦/٩١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩ والمتضمن الموافقة على استحداث الشارع سعة (١٢) م ضمن الحوض رقم (٢) التربة من أراضي منطقة الفيصلية وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة رجم الشامي الغربي وسالم أثناء ساعات الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

- قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لواء الموقر بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٧٠) بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة رجم الشامي الغربي وسالم رقم (٢٠٠٦/٢٠٢) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢ والمتضمن: - الموافقة على إلغاء جزء من الطريق المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٥، ٣٦، ٣٧) حوض (٥) البلد من أراضي سالم واستحداث طريق بديل له حسب المخطط المعد لهذه الغاية. كذلك تغيير صفة استعمال للقطعة رقم (٣٧) مباني عامه إلى سكن (ب) حسب السكن المجاور وبعد القضاء المدة القانونية ويوجد سور حول المدرسة المستملكة بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة رجم الشامي الغربي وسالم أثناء ساعات الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

- قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لواء الموقر بقرارها رقم (٢٠٠٦/١١٤) بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٦ لمنطقة الهاشمية والكتيفة والتمسين تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٧ والمتضمن: - الموافقة على إحداث شارع تنظيمي سعة (١٠) م بالقطعة رقم (١٠٤) حوض (١) العفدان الشرقي من أراضي منطقة الكتيفة وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الهاشمية والكتيفة والتمسين أثناء ساعات الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

إعلان

- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجزيرة بصفقتها لجنة محلية للتنظيم والأبنية بموجب قرارها رقم (١١٩٢/م.د) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٢م أنها قررت الموافقة على إعلان تخفيض سعة شارع تنظيمي من (٣٠-٢٠) م بالقطع ذوات الأرقام (١٦٥، ١٦٦، ٢٠، ١٩، ٢٠٣، ١٦٠، ٨١) حوض رقم (٥) من أراضي المشتى، للاعتراض لمدة (شهر) اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الإطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية للواء الجزيرة أثناء ساعات الدوام الرسمي حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومغونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس مازن دويهم

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجزيرة بالوكالة

محكمة من الأجل

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بصفتها لجنة محلية للتنظيم والأبنية بموجب قرارها رقم (١٢١٥/د.م) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩م أنها قررت الموافقة على اعتماد شارع بسعة (١٦م) والمار من القطع ذوات الأرقام (٢٤، ١٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٢٠) وعمل استمرارية له بالقطع ذوات الأرقام (١٦٣، ٢١٣، ٢١٤) حوض رقم (١) من أراضي زينب، للاعتراض لمدة (شهر) اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الإطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية/لواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعماً بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومطونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس مازن خليصاه
مدير الشؤون البلدية
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة
لواء الجيزة/بالوكالة

* * * * *

إعلانات

ساحرة عن رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم لبلدية الخفا

المهندس محويي العتوم

يعلن للصوم في منطقة حلوة بلدية الشفا أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الشفا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٩) تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة حلوة/بلدية الشفا رقم (٢٠٠٦/٩) بند (١) تاريخ ٢٠٠٦/٣/٩ الموافق على اعتماد الدخلة الإفرالية سعة (٤م) والمحاذية لقطع الأراضي ذوات الأرقام (١٠٥، ١٠٤، ٥٤، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦) حوض رقم (٤) أبو الشروش دخلة تنظيمية وذلك لخدمة المنازل الواقعة في الأراضي المذكورة وإحداث نهاية منطقة ضمن القطع ذوات الأرقام (١٠١، ١٠٠) حوض رقم (٤) أبو الشروش وذلك لتعذر نفاذ الشارع بسبب طوبوغرافية المنطقة، وذلك حسب الترسيم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإيداع إعلان للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين محليتين ويجوز لأي علاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة حلوة خلال المدة القانونية مرافقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

يعلن للصوم في منطقة الوهائلة بلدية الشفا أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الشفا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٥١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٧ الموافق على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الوهائلة/بلدية الشفا رقم (٢٠٠٦/١٣) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٨ والمتضمن الموافقة على إلغاء طريق تنظيمي سعة (٤م) والمار ضمن القطع ذوات الأرقام (٧١٢، ٧١١) حي رقم (٤) حوض (٨) البلد من أراضي الوهائلة والعائد ملكيتها للسادة الصلوقي الأردني الهاشمي للتنمية البشرية في منطقة الوهائلة وذلك لتفادي العوائق الموجودة ضمن سعة الدخلة في القطع المذكورة أعلاه من أشجار وسور خرساني ولعاب أطفال كون جميع القطع المحيطة بالدخلة مخدومة بطرق أخرى، وذلك حسب الترسيم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإيداع إعلان للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين محليتين ويجوز لأي علاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الوهائلة خلال المدة القانونية مرافقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

* * * * *

يعلن للصوم في منطقة الوهائلة بلدية الشفا أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الشفا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٥٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ الموافق على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الوهائلة/بلدية الشفا رقم (٢٠٠٦/٣٢) بند (٧) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٦ والمتضمن الموافقة على اعتماد الدخلة الإفرالية سعة (٤م) تنظيمياً والمحاذية لقطع ذوات الأرقام (١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٨٩، ٢٣٠، ١٢٩) حوض (٧) القصبة من أراضي الوهائلة وذلك لخدمة المنازل المقامة على هذه القطع وكون الدخلة المقترحة تنظيمياً مفتوحة ومعدة على أرض الواقع، وذلك حسب الترسيم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإيداع إعلان للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين محليتين ويجوز لأي علاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الوهائلة خلال المدة القانونية مرافقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

* * * * *

يعلن للصوم في منطقة الهاشمية بلدية الشفا أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الشفا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٤٩) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣٠ الموافق على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الهاشمية/بلدية الشفا رقم (٢٠٠٦/٢٤) بند (١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨ والمتضمن الموافقة على توسعة الدخلة التنظيمية سعة (٤م) المارة بمحاذاة قطع الأراضي ذوات الأرقام (٩٨، ٩٦، ٩٤، ١١١) حوض (٣) العرش من أراضي الهاشمية لتصبح سعة (٦م) وإحداث استمرارية لها ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٥٨، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٩، ١٤٠، ٢١٢، ٢١٣، ١٧٨، ١٧١، ٢٣٤، ٢٣٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٢٥، ١١٢، ١٠٧، ١٠٥، ١٠٤) حوض (٣) العرش من أراضي الهاشمية واعتماد جزء من الطريق الإفراري المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٢٧٥، ٢٧٦) حوض (٣) العرش من أراضي الهاشمية واعتماد جزء من الطريق الإفراري المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٣٥٨، ١٠٤) حوض (٣) العرش من أراضي

محكمة قضاة

الهاشمية وجزء من الطريق الإفراري المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٢٣٣، ١٢٥) حوض (٣) العرش من أراضي الهاشمية تنظيماً لتكون أجزاء مكملة للخلعة المقترحة وذلك نظراً للحاجة العاسة لهذا الشارع حيث أن المباني الموجودة ضمن القطع المذكورة من الجهة البعيدة من الشارع المرسم والمفتوح وبسبب طوبوغرافية الأرض المنحدرة مما يسبب صعوبة الوصول إليها من الشارع الرئيسي كما قررت اللجنة المحلية الموافقة على إلغاء جزء من الطريق الواقعة بالقطع ذوات الأرقام (٩٤، ٩٦) حوض (٣) العرش من أراضي الهاشمية، وذلك حسب الترسيم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى مكاتب اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الهاشمية خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

إعلانات

ساحرة لمن رئيس لجنة التنظيم اللوائية المختركة للواء الرصيفة
المهندس حسان خريص

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (العامرية) رقم (٩٤/عامرية) لسنة ٢٠٠٦ والمخطط التنظيمي والمتضمن إطلاعها على اعتراض فرض عوائد خاصة للقطعة رقم (٥٦) حوض (٢) عوجان الغربي لعدم ذكر حوض عوجان الغربي حوض عوجان الغربي عند الإعلان للاعتراض وبالدخول إلى قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١/٢٥٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٥ وقرارات اللجان السابقة حيث قررت إلغاء ما ورد بالقرارات السابقة فيما يتعلق بقطع الأراضي ذوات الأرقام (٥٦، ٥٥، ٥٤، ٨٠، ٨١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٥، ٤٣) حوض (٣) أم جراده من أراضي قرية الرصيفة حيث أن هذه القطع ضمن حوض (٢) عوجان الغربي وتقرر للجنة تحويل صفة استئصال قطع الأراضي ذوات الأرقام (٥٦، ٥٥، ٥٤، ٨٠، ٨١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٥، ٤٤، ٤٣) حوض (٢) عوجان الغربي من أراضي قرية الرصيفة من صناعات متوسطة إلى تجاري طولي يعق (١٤م) بارتداد أمامي (٤م) غير مسقوف وفرض عوائد تنظيم خاصة على المساحات المحولة من صناعات إلى تجاري بقيمة عشرة دنانير للمتر المربع الواحد وتحويل منطقة حرم الوادي ضمن القطع المشار إليها أعلاه من حرم وادي إلى منطقة محظور البناء عليها وتغيير كامل حرم الوادي ارتداداً قانونياً بالنسبة للأبنية على أن يحسب الارتداد من حد الأرض وليس من حد حرم الوادي تلافاً للتعويض على أن لا يقل حد الارتداد الخلفي حسب النظام. يعلن لاطلاع العموم بأن لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٢٤/٤) لسنة (٢٠٠٦) (الموافقة) على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (اليرموك) رقم (٤٠٨/اليرموك) لسنة ٢٠٠٦ والمخطط التنظيمي والمتضمن الموافقة على تحويل صفة استئصال جزء من القطعة الأرض رقم (١٤٩) حوض (٢/المعمر) من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة والعائد ملكيتها للمؤسسة التعاونية الأردنية من مباني عامة إلى سوق شعبي على الوجهة الأمامية بطول (٨٠م) وعمق (٥٠م) على الجزء الشمالي الشرقي من القطعة أعلاه. يعلن لاطلاع العموم بأن لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٤٣/٤) لسنة (٢٠٠٦) (الموافقة) على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة أسبوع من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وفرض عوائد تنظيم خاصة بقيمة خمسة دنانير للمتر المربع الواحد للمنطقة المحولة ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (حطين) رقم (٤٣٨/حطين) لسنة ٢٠٠٦ والمخطط التنظيمي والمتضمن الموافقة على المخطط الهيكلي التنظيمي لتحديث اللوحة رقم (٩) لمدينة الرصيفة والمعد من قبل لجنة التحديث وتطوير المخطط التنظيمي الهيكلي استناداً لأحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ وحسب الأحكام الواردة عليه واستيفاء العوائد حسب ما هو موضح على المخطط التحديثي وإلغاء قرارها السابق رقم (٣٣١/حطين/٢٠٠٦) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ بنسب الموضوع ورفع القرار لاصال مراحل تصديقه حسب الأصول. يعلن لاطلاع العموم بأن لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٤٦/٥) لسنة (٢٠٠٦) (الموافقة) على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

إعلان

اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء بربين وبصفقتها لجنة تنظيم محلية على الاستدعاء المقدم من وكيل قطعة الأرض رقم (١٢٤) حوض (٤) الملوخ أم رمالة وحسب الوكالة المرفقة والعائدة للمالك السيد (محمد صالح) محمود حسين الكسواني بخصوص تعديل مسار شارع (١٦م) مار بالقطعة المذكورة ليتم تعديل باتجاه الشمال مناصفة مع طريق الأراضي ضمن القطعة المذكورة حسب المخطط المرفق وذلك بما يتناسب مع الشارع المعد. تقرر اللجنة اللوائية الموافقة على الاستدعاء المذكور وإعلان إيداع المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية والصحف المحلية. ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية وتقديم اعتراضاتهم للجنة اللوائية إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالمخططات التنظيمية والوثائق الثبوتية.

المهندس يوسف موات

رئيس اللجنة اللوائية المختركة لجماة بربين

محكمة حق الأصل

إعلان

ساحدر من البنك المركزي الأردني

- قرر مجلس إدارة البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ منح الترخيص النهائي لممارسة أعمال الصرافة للشركتين المذكورتين أدناه:-
- ١. شركة مخلص عوده وشريكه للصرافة (عوده للصرافة) في مدينة السلط.
- ٢. فرع شركة عبدالسلام هادي السعودي وشركاه للصرافة في منطقة التجمعات الصناعية/سحاب.

البنك المركزي الأردني

الإعلانات

إعلانات

ساحدر من وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة

- ١ - يعلن بأنه تم تسجيل حضانة كلية الشوبك/ الشوبك والمسجلة تحت الرقم (٢١٣٢) في اليوم الحادي عشر من شهر تشرين أول لعام ٢٠٠٦م. وذلك وفقا للنظام دور الحضانة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥م.
- *****
- ٢ - يعلن بأنه تم اخلاق حضانة جوهرة براعم الايمان التربوية/ اربد والمسجلة تحت الرقم (١٥٢) في اليوم الثلاثون من شهر آب لعام ١٩٨٣م. وذلك وفقا للنظام دور الحضانة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥م.
- *****
- ٣ - يعلن بأنه تم اخلاق حضانة الاماني النموذجية/ الرمثا والمسجلة تحت الرقم (٩١٠) في اليوم الثاني والعشرين من شهر آيار لعام ١٩٩٩م. وذلك وفقا للنظام دور الحضانة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥م.
- *****
- ٤ - يعلن بأنه تم اخلاق حضانة النجاح النموذجية/ المفرق والمسجلة تحت الرقم (٩٨٧) في اليوم الاول من شهر تشرين ثاني لعام ٢٠٠٠م. وذلك وفقا للنظام دور الحضانة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥م.
- *****
- ٥ - يعلن بأنه تم اخلاق حضانة جمعية المرأة العاملة التعاونية/ الكرك والمسجلة تحت الرقم (٦٥٩) في اليوم الثالث عشر من شهر نيسان لعام ١٩٩٥م. وذلك وفقا للنظام دور الحضانة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥م.

إعلان

- يعلن للعموم ان فرقة المهاجرين الاردنية في مدينة عمان/ محافظة العاصمة قد سجلت لدى وزارة الثقافة تحت رقم (٢٨٩) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في اليوم السابع عشر من شهر تشرين أول لعام ٢٠٠٦م.

وزير الثقافة

الدكتور عادل الطوبسي

محكمة العدل

إعلان

- يعلن أن نادي العرب/ العاصمة والمسجل رسمياً لدى المجلس الأعلى للشباب تحت رقم (٥٠٨) تاريخ ١٩٩٢/٦/٢، قد تم حله بموجب المادة (١٩/أ) من نظام الادنية والهيئات الشبابية رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٥ وذلك لعدم تحقيقه للأهداف التي أسس من أجلها.

رئيس المجلس الأعلى للشباب
الدكتور عاتق عدي

إعلانات

مأذنة من مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية السيد محمد المجد العجاجة

- ١ - يعلن أن جمعية طارق التعاونية للمتقاعدين العسكريين متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ لواء ماركا - عمان، قد سجلت تحت رقم (٢٦٤٣) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم التاسع والعشرون من شهر تشرين أول لسنة ٢٠٠٦.

- ٢ - يعلن أن جمعية مستخدمي مياه الكفرين التعاونية للخدمات الزراعية محدودة المسؤولية/ البلقاء، قد سجلت تحت رقم (٢٦٤٥) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الأول من شهر تشرين ثاني لسنة ٢٠٠٦.

- ٣ - يعلن أن جمعية أبناء البلقاء التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ البلقاء، قد سجلت تحت رقم (٢٦٤٦) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثاني من شهر تشرين ثاني لسنة ٢٠٠٦.

- ٤ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقرر إلغاء تسجيل جمعية الحامدية التعاونية للمنفعة المتبادلة محدودة المسؤولية/ مادبا، وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد أن تمت تصفيتها.

- ٥ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقرر إلغاء تسجيل جمعية الدوحة الخضراء التعاونية للإسكان محدودة المسؤولية/ عمان، وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد أن تمت تصفيتها.

- ٦ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقرر إلغاء تسجيل جمعية الرابية التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ المفرق، وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد أن تمت تصفيتها.

- ٧ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقرر إلغاء تسجيل جمعية العرفان التعاونية للإسكان محدودة المسؤولية/ عمان، وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد أن تمت تصفيتها.

- ٨ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقرر إلغاء تسجيل جمعية الوسيلة التعاونية النسائية محدودة المسؤولية/ عمان، وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد أن تمت تصفيتها.

- ٩ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقرر إلغاء تسجيل جمعية الجلائن التعاونية للإسكان محدودة المسؤولية/ عمان، وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد أن تمت تصفيتها.

محكمة العدل

١٠- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. قرر إلغاء تسجيل جمعية الفرقان التعاونية للسكان محدودة المسؤولية/ مادها، ونطلبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد أن تمت تصفيتها.

* * * * *

١١- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. قرر تصفية جمعية ريمون التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ جرش، وذلك اعتبارا من تاريخه، وتعيين السيد محمد العتوم مصفيا لها وعنوانه مديرية تعاون جرش على أن تتم للتصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها وليكن معطوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

* * * * *

١٢- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٢٨) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. قرر استبدال مصفي جمعية المشرق التعاونية للمنفعة المتبادلة محدودة المسؤولية/ اربد، السيد ابراهيم قبلاني وتعيين السيد عبدالله يعقوب وعنوانه مديرية تعاون اربد مصفيا للجمعية بدلا عنه وذلك اعتبارا من تاريخه وليكن معطوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي الجديد.

* * * * *

١٣- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٢٨) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. قرر استبدال مصفي جمعية بيت راس التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ اربد، السيد ابراهيم قبلاني وتعيين السيد عبدالله يعقوب وعنوانه مديرية تعاون اربد مصفيا للجمعية بدلا عنه وذلك اعتبارا من تاريخه وليكن معطوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي الجديد.

* * * * *

١٤- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٢٨) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. قرر استبدال مصفي جمعية بلال بن رباح التعاونية للمنفعة المتبادلة محدودة المسؤولية/ اربد، السيد ابراهيم قبلاني وتعيين السيد عبدالله يعقوب وعنوانه مديرية تعاون اربد مصفيا للجمعية بدلا عنه وذلك اعتبارا من تاريخه وليكن معطوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي الجديد.

٢٥

المطالبات

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
إيهاء القضاة

الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		أسماء المكلفين التابعين لمديرية اربد
	السنة	المبلغ	
١٢١٧٤٣٢٧	٤٥٨	٢٠٠٣-٢٠٠١	أحمد عبدالله بونس بونس
١٢٢٠١٩٣٦	٦٨٤	١٩٩٥-١٩٩٣	أيوب عبدالله علي الأيوب
٢٢٠٠٢٥٦١	٦٠٨	٢٠٠٤-٢٠٠٣	بهجت خالد عبدالسلام أبو عباس
١٢١٥٣٦١٣	٧٧٥	٢٠٠٢-١٩٩٦	توفيق خليل موسى درادكة
١٢١٦٥١٠٧	١٢٣٠	٢٠٠١	جعفر حسني علي حسن
٢٢٠٠١٢١٢	٤٨٩	٢٠٠٤-٢٠٠٢	حسين محمد حسين قواسمه
١٢١٨٢٦٥٦	٤٤٩	٢٠٠٣-٢٠٠٢	حسام صالح محمد مصطفى
١٢٨٥٥٠٤٩	٥٥٩	٢٠٠٥-١٩٩٥	خالد جمال ملوح عواودة
١٢٨٧٧٣٢٨	١٤٢٩٦	٢٠٠٣	خالد جبر أحمد طنناش
١٢٨٥٧٩١٢	١١٥٩٥١	٢٠٠٠	سامر فوزي مصطفى خليلي
١٢١٦٠١٩٩	١٧٦٩	٢٠٠٤-١٩٩٥	سمير محمود نهار الروسان
١٢٠٦٦٦٥٦	١٠٠٥	١٩٩٧-١٩٩٦	ضراي أحمد اسماعيل أبو الهندوره
١٢٢٢٥٣٧١	٢١٦٣	٢٠٠٢-١٩٩٨	فهيمة علي اسعد اللحام
١٢١٠٠٩٩٤	١١٤٦	٢٠٠٤-٢٠٠٣	لطفه سليمان خليل عواد
١٢٨٦١١٣٨	٤٨٦٦	٢٠٠٢-٢٠٠٠	مكرم لواف محمد الحوري
١٢٨٦٢٢٧٤	١١٥٢٥	٢٠٠٠	فارس فؤيد خليل غراييه

هذه المطالبات
مذكورة في الأصل

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال سبتمبر يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
إبراهيم القضاة

السنوت	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)
	دينار	قنس		
٢٠٠٥-٢٠٠٤ رصيد	٧١٠	-	١٠١٢٠٣٣٥	أدهم أحمد حسين الحجاري
٢٠٠٣-٢٠٠١-٢٠٠٠ رصيد	٣٥٤	-	١٠٠٤٦٩٠٩	أحمد محمد موسى كميل
٢٠٠٠ رصيد	٢٣٤٧	-	٦١٧٨٦٤٢	أحمد يوسف أحمد "الحاج قاسم"
٢٠٠٠-١٩٩٦ رصيد	١٩٢	-	١٠٢٦٧٣١٠	إبراهيم خلف حمدان نصار
٢٠٠٤ رصيد	١٥٢	-	١٠٣٢٨٦١٠	اسماعيل علي أحمد العثمان
٢٠٠٣-١٩٩٨ رصيد	٣٩٨	-	١٠٣٢٤٤٥٣	خالد هادي كمال اللماحي
٢٠٠١ رصيد	١٢١	-	١٠١٦٦٦٠٩	خالد سعيد مرسي اللبانيسي
٢٠٠٣-٢٠٠٢ رصيد	٣٦٦	-	١٠٠٥٠٥١٥	رجاء فواز أحمد المعالي
٢٠٠٣ رصيد	٨٠٨	-	١٠٠٥٢٧٧	زيتب أحمد عربي رابيس
٢٠٠٤-٢٠٠٣ رصيد	٨٩٧	-	١٠٢٣١٨٨٩	يوسف سعيد محمود شجراري
٢٠٠٥-٢٠٠٣ رصيد	٣٢٠	-	١٠١٤٩٨٢١	صالح سعيد حامد الصولطه
٢٠٠٢ رصيد	١٨٩٧	-	١٠٢٠٩٧١٩	صلاح الدين محمود محمد الحمايين
٢٠٠٤-٢٠٠١ رصيد	٨١٣	-	١٠٢٠٦٥٤٠	عيسى مصطفى خلوي اسعد
٢٠٠٣-٢٠٠٢ رصيد	٦٩٤	-	١٠٢٨٨٤١٤	عاطف محمد أمين "محمد الصابرة"
٢٠٠٥-١٩٩٤ رصيد	١٠١٧	-	١٠١٧٨٦٧٨	عبد نزيه أحمد صلاحات
٢٠٠٥-١٩٩٣ رصيد	٦٦٠	-	١٠٢٤٨٤٥٥	فاطمة محمود عبد الرحمن أبو عواد
٢٠٠٤-٢٠٠٣ رصيد	١٧٣٤	-	١٠٣١٨١٤٣	فايزة سمارة أحمد العزوين
٢٠٠٤-١٩٩١ رصيد	٣٥٤	-	١٣٠٠٥٤٠٥	كمال اسماعيل ملاح فاشحة

رصيد

٢٠٠٠-١٩٩٦ رصيد	٣٥٧	-	١٠٢٢٣٨٤٣	موسى خالد حامد الشماليه
٢٠٠٥-٢٠٠١ رصيد	٢٤٩	-	١٠٠١٣٣٣٤	موسى داود موسى أبو لوي
٢٠٠٠-١٩٩٢ رصيد	٤٣٣	-	١٠٠٤٥٧١٦	محمد سعيد "رائي محمد النصير"
٢٠٠٤+٢٠٠٢-٢٠٠١ رصيد	٤٦١	-	١٠١٧٤٩٨٢	محمد نواف توفيق أبو هنتاش
٢٠٠٣-٢٠٠٠ رصيد	١٨٣	-	١٠٢٣٠٦٣٧	ماجد محمد عبد الرحيم حمدان
٢٠٠٣-١٩٩٨ رصيد	٢٦٣٥	-	١٠١٦٦٢٨٩	منذر شكيب محروس بيسوس
٢٠٠٤-٢٠٠٣ رصيد	٢٣٦	-	١٠٢٠٨٥٩٣	"محمد جلال" زكي "محمد مسعود" حسن
٢٠٠٥-٢٠٠٤ رصيد	٦٨٤	-	١٠٣٣٣٦٠٦	مهناذ لقمي مصطفى الهوجاري
٢٠٠٤-٢٠٠٠ رصيد	٤٦٣	-	١٣١١٦٦٧٣	محمد ضيف الله محمد العويسات
١٩٩٠-١٩٩٠ رصيد	١٠٥	-	١٠٠٠٥٨١١	محمد سعد سلمان الاخوان
٢٠٠٤-٢٠٠٢ رصيد	١٢٠٩	-	١٠٢٥٢٣٦٣	محمود رشيد محمد الوسيير
٢٠٠٥-٢٠٠١ رصيد	٤٠٩	-	١٠٢٠٨٦٣١	نضال زكي محمد حسن
١٩٧٠-١٩٩٣ رصيد	٥٤٥	-	١٠٢٣١٠٥٦	ناصر أمين محمد أبو شبيب
٢٠٠٠-١٩٩٦ رصيد	١٦٩٢	-	١٠٣١٥٣٦٥	نبيل محمد عبد الفتاح سلامة
١٩٩٣-٢٠٠٣ رصيد	٣٨٦	-	١٠١٣١٦١٢	وليد فضل الله حسين الاصور
١٩٩٣ رصيد	٢١٨٤	-	١٠١٦٨٨٠٠	يوسف محمد اسماعيل "حسين محي الدين"
٢٠٠٢-١٩٩٧ رصيد	٣٥٤	-	١٠٠٠٢٦٢٦	محمد سليم سليمان نوال

هكذا من الأصل

إعلان

يطلب من السادة المكفولين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
[إبراهيم الفضالة]

اسماء المكفولين التاهين لمديرية (غرب عمان)	الرقم الضريبي	ارصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
لهمية محمود عيد يونس	١٢٨٤٦٥٧	٢٦٣	٢٩٣	٢٠٠٢
سامي عبدالرزاق عارف الشريف	٧٣٧٨٧٦٩	٥٦٣	٢٥٦	٢٠٠٥
زيد كمال حمدي منكو	٧٩٠٨٧٧	٢٧٦	٢١٨٨	٢٠٠٢
محمد اسماعيل علي البسطامي	٣٠٤٨٧٧٢	٩٧٥	١٠٤	٢٠٠٤-١٩٩٩
عبدالله محمود عوض للعدي	٣٠٦٧٦٤٥	-	١٠٠	٢٠٠٣
زياد محمد سلامة أبوثنار	٧٩٦٨٧٨٧	٩٥٥	١٠١	٢٠٠١-١٩٩٨
سميرة أحمد نوري ناجوق	٧٧٢١٨٤٦	٢٣٠	١٠٠	٢٠٠٢
دلود أحمد حامد الصعدي	٧٠٨٨٩٢٢	٢٥٠	٢٠٥	٢٠٠٥
محمد أحمد حمدي رمضان	٦٩٥١٩٠٢	١٢٥	١٨٢	٢٠٠٥
أسعد نايف أحمد كعوش	٦٩٣٧٦٦٧	١٨٨	١٤٦	٢٠٠٢
هندي عيسى مراد شماس	٦٣٢٥٩٩٨	٧٠٠	١٨٢	٢٠٠٥
يحيى محمد عبدالقادر أبو عوفة	٩٦٣٩٧٦	١٠٠	١٠٧	١٩٨٧

٧٣٨٩٨٠	٤٥٥	٨٠٧	٢٠٠٣	عمر عبدالله ميرزا دخقان
٦٠٧٥٩٢	٢٠٠	١٤٤	٢٠٠٣	طارق خليل حمدي زعير
٦٠٧٦٠٦	٢٨٠	٤٩٠	٢٠٠٣	زيد خليل حمدي زعير
١٩٣٨٦٠	٨١٤	٤٦١	١٩٩٧	ممثل قانوني لورثة محمود حسين احمد
١٣٢١٥٥٢	٧٥١	١٢٦١	٢٠٠٣-١٩٩٩	عبدالقادر سراج عمر الكباريتي
٣٠٥٢٩٨٢	٧٥٢	٥٤٠	٢٠٠٣	ابراهيم خليل حمدي زعير
٣٠٧٢٦٢٢	٣١٧	١٠٧	٢٠٠٣	فايز عادل فايز البليبيسي
٤٥٩٠٨٩٩	٤٢٦	٥٦٦	٢٠٠٠	شركة عاطف هارون خمش وشركاه للألمنيوم
٣٠٤٥١٠٢	٠٩٠	١٩٦	٢٠٠٣-٢٠٠٠	محمد سعيد ابراهيم مبارك
٣٠٣٦٩٥٢	٣٠٢	٢٣٣٨	٢٠٠٣-٢٠٠٠	ذبية حمدان فلاح مقدم

محذوف من الأصل

مطالبات

ساحرة عن حادثة الجوارك الأردنية

- يتحقق بذمة السادة صلاح خالر احمد ابو زيد ويحمل الرقم الوطني ٤١٩٧٦٢٢٠٤٨ عمان وسط البلد مبلغ (٨٠١٣ ر ١٤٦) ثمانية الاف وثلاثة عشر دينارا و (١٤٦) فلما رسم موحد وضريبة مبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم (٢٠٠٤/٣١١) فطى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بذمتهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

- يتحقق بذمة السادة المؤسسة الاردنية الالمانية للامنيوم مبلغ (١٣٥٦) الف وثلاثمائة وستة وخمسين دينارا رسم موحد وضريبة مبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم (٢٠٠٤/١٤) فطى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

يتحقق على:

- معن عمر محمد داود/ جبل التاج
مبلغ (٢٢٤٥) الفين ومائتين وخمسة واربعين دينارا سندا لقرار تغريم.
فطى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:

- احمد عوده محمد الربيعين/ اردني
مبلغ (٨٠٢٤٤) خمسة الاف ومائتين واربعة واربعين دينارا و (٨٠٠) فلس فقط لا غير سندا لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٢/٨٧.
فطى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:

- خميس محمود علي نصار/ اردني
مبلغ (٥٠٠) خمسمائة دينار مقدار الكفالة العلية المقدمة ضامانا للقضية الجمركية رقم (٢٠٠٠/٢٢٧/٦٩٠).

فطى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:

- مهله مجلي خلف العبادي/ المدينة الرياضية
مبلغ (١٠٤٩) الف وتسعة واربعين دينارا سندا لقرار تغريم.
فطى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:

- شركة الحرمين لصناعة الالبسة
مبلغ (٥٤٣٢١٦ ر ٠٢٦) خمسة ائة وثلاثة واربعين الفا ومائتين وستة عشر دينارا و (٢٦) فلما سندا لقراري تحصيل وتغريم.
فطى المذكورة المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:

- ١ - بهجت احمد الشرع
٢ - رباح رجا صالح الخصاونة
مبلغ (٢٣١٣ ر ٩٢) الفين وثلاثمائة وثلاثة دينارا و (٩٢) فلس سندا لقرار تغريم.
فطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

محكمة من الاجل

• يتحقق على:

- ١ - راكان سليمان سالم الخوالدة
 - ٢ - محمد يحيى عواد الخوالدة
- مبلغ (١٠٠٠) ألف دينار سندا لقرار تغريم.
- لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

- ١ - شركة محمود صابر الجارحي
 - ٢ - اسماعيل سليم مجبل
 - ٣ - شركة النهر وشركاه للتخليص ونقل البضائع
- مبلغ (٦٥٦٢) سنة الاف وخمسمائة واثنين وستين ديناراً و(٥٠٠) فلس سندا لقراري تحصيل وتغريم.
- لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

- ١ - علي محمد عليان الخلايلة/ اردني
 - ٢ - محمود محمد عبدالغني سلامة/ اردني
 - ٣ - مؤسسة الخلود للتخليص
- مبلغ (٣٠٠٠) ثلاثين ألف دينار سندا لقرار تغريم.
- لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

- ١ - صقر الشرق للتجارة والزراعة
 - ٢ - مؤسسة الرفاعي للنقل والتخليص/ جسر الملك حسين
 - ٣ - عادل نظامين/ شريك في صقر الشرق
 - ٤ - ضياء إبراهيم/ شريك في صقر الشرق
- مبلغ (١٠٠٠) ألف دينار سندا لقرار تغريم.
- لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:

- ١ - الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية
 - ٢ - شركة اوريلت للنقلات
 - ٣ - محمود فارس حمادي ختلان الراوي
 - ٤ - بشير عبدالرزاق فليح الراوي
 - ٥ - عامر فارس حمادي ختلان الراوي
 - ٦ - خليل احمد خليل المغربي
- مبلغ (١٤١٤٢) اربعة عشر ألفاً ومائة واثنين واربعين ديناراً و(٣٠٠) فلس سندا لقراري تحصيل وتغريم.
- لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

- ١ - عز الدين حسن عبدالكريم الجرامنه
 - ٢ - شوقي ناجي سعيد عينا بوسي
 - ٣ - احمد فلاح فريج الشقور/ اردني
 - ٤ - فهم محمود عبدالفتاح زيادات/ اردني
 - ٥ - شركة الثقة للتخليص والنقل/ المنطقة الحرة الزرقاء
 - ٦ - عبدالقادر سعيد محمود الصبيح/ اردني
 - ٧ - فلاح عايد فلاح الرواحنه/ اردني
- مبلغ (٢٣٨٧٥) ثلاثة وعشرين ألفاً وثمانمائة وخمسة وسبعين ديناراً سندا لقرار تغريم.
- لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

مكتبة من الاصل

إعلان

• عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السيد/ السادة المذكورين تاليا المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الامانات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستنون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد محيى صاه

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ المطلوب	اسم الكفيل
١	٢٠٠٥	٧٢١	ابراهيم عبدالمجيد احمد الريالات	٣٥٦ ر.٤١٦	
٢	٢٠٠٥	١٩٣٠	سرافيا حنلقار لديم نعمة	١٨٦ ر.٠٠٣	
٣	٢٠٠٥	١٩٣٢	جمال منصور ابو الخير	٣٦٤ ر.٤٩٠	
٤	٢٠٠٥	١٩٣٣	خولة محمد عبدالقادر اسبيتان	٥٥٧٣ ر.٦١٤	
٥	٢٠٠٥	١٩٣٤	ابراهيم جميل سليمان الصنات	٨٠ ر.٥١٩	
٦	٢٠٠٥	١٩٣٥	انبيه عبدالرزاق علي عبيدي	١٧٥ ر.٧١٨	
٧	٢٠٠٥	١٩٣٦	رويدة عبد الرحمن محمد البليسي	٦٨٥ ر.٨٢٢	
٨	٢٠٠٥	١٩٣٧	محمود ايمن عايش عليان	٣٣٣ ر.٤٦	
٩	٢٠٠٥	١٩٣٩	بكر الصديق محمد علي حامد	٧٢ ر.٠٧٩	
١٠	٢٠٠٥	١٩٤٠	فارس واصف فارس محمد	١٠٣٠ ر.٥١١	
١١	٢٠٠٥	١٩٤١	مهله ملير سعيد عطيات	١٢٩٨ ر.٩٢٥	
١٢	٢٠٠٦	٥٠٨	مؤسسة المتقاعدين العسكريين	١٢٠٠ ر.٠٠٠	
١٣	٢٠٠٦	٥٠٩	شركة قصر الاردن السباحي /مطاعم الاردن سابقا	٥٠ ر.٢٩٠	
١٤	٢٠٠٦	٥١٠	شركة الصناعات الهندسية العربية	١٧٤ ر.٠٠٠	
١٥	٢٠٠٦	٥١١	شركة مطبعة الندى (صاحبها زكي سعد صالح عبد النبي)	٢٣٦١ ر.٤٨٣	
١٦	٢٠٠٦	٥٣١	جهاد عبد الجليل خليل المرايات	٥٥٠ ر.٠٠٠	عبد الجليل خليل المرايات
١٧	٢٠٠٦	٥٦٢	ياسر فائق سليمان العبد الطيف	٣٤٥ ر.٩٥٩	
١٨	٢٠٠٦	٦٠٨	سلطة منطقة عطية الاقتصادية الخاصة	٢٠٩١ ر.٨٢٨	

١٩	٢٠٠٦	٦١١	الشركة العالمية للمطابخ الامريكية والالمانية	٣٥ ر.٤٠٠	
٢٠	٢٠٠٦	٦٨٥	ريثاج لسانة يونس الحموي	٨٣٨ ر.٤٤٥	
٢١	٢٠٠٦	٦٨٧	ربيع محمد احمد الرفاعي	٦٢٧٧ ر.٣١٤	احمد بشير محمد السكات
٢٢	٢٠٠٦	٦٨٨	مرياتي بنت سوكارتي	١٢٦١٤ ر.٦٦٥	ايد حسن حسين عبد الطيف
٢٣	٢٠٠٦	٦٨٩	حمزة عصام خليل رايد	٤٣٥٧ ر.٥٢٥	
٢٤	٢٠٠٦	٦٩٠	حمزة ابراهيم اسماعيل الترت	٣٧٩٨ ر.٤٠٠	
٢٥	٢٠٠٦	٦٩١	أبن سري صورة	١١٧٧ ر.٧٦٢	فراس مصطفى مسعود اسعد
٢٦	٢٠٠٦	١١٧٩	ابراهيم جمال جميل القيسي	٢١٤ ر.٤٥٩	
٢٧	٢٠٠٦	١١٨٠	د. محمد غازي محمد محمد	٨٥٨ ر.٨٧٠	خالد صايل محوم العويدات
٢٨	٢٠٠٦	١١٨١	بكر مسعود عبد الكريم العويدي	٨٩ ر.١٤٣	

المحكمة

مختصة ببيع متاع

ساحرة من محكمة بطاية جزاء معان

رقم الدعوى (٣٠٦/٧٥)

الاسم والشهرة: عبداللطيف دفع الله احمد خليل/ سوانثي الجنسية.

العنوان: مجهول مكان الإقامة.

تعين يوم الاحد الواقع ٢٠٠٦/١٢/١٠ الساعة التاسعة صباحا موعدا لرؤية دعوى جزائية التي اقامها عليك الحق العام ليلتضي حضورك في الوقت المعين الى هذه المحكمة وان لم تحضر تجرى عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية.

محكمة من الأول